جامعة الكوت
مركز البحوث والدراسات والنشر

التضمين النحوي في القرآن الكريم

دلالاته وأنماطه

الأستاذ الدكتور
مجيد نوط عبيد الشمري
كلية الاداب / جامعة بغداد

٢٠٢٥م

منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر

جامعة الكوت

١٦/ ٢٥٥

ش ٨٤٩ الشمري، مجيد نوط عبيد

التضمين النحوي في القرآن الكريم ..دلالاته وانماطه/ مجيد نوط عبيد الشمري. ط١. - بغداد : مطبعة جامعة الكوت ، ٢٠٢٥م.

٢٤٠ ص، ٢٤سم.

١- القرآن الكريم - نحو أ. العنوان

م.و.

٢٠٢٥ / ٣٠٨٩

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٣٠٨٩ لسنة ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي: ISBN: 978-9922-726-48-9

ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في جامعة الكوت غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقدِّمَةُ

الحمد لله ربِّ العالمين، الذي أنزل القرآن، كتاباً معجزاً تحدَّى به الأوّلين والآخرين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه أجمعين، وخاتم رسله وأنبيائه مُحمّد بن عبدالله، وعلى آله الطيّبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين.

وبعد.. فقد كان المبدأ في هذه الدراسة مبحثاً صغيراً عن التَّضْمِين النحوي نشرته في مجلة كلية الآداب في العام (٢٠٠٦م) ليس غير.

ثُمَّ عاودتُ الكتابة فيه بعد حين، ليصبَّ في دراسة شاملة المدار فيها يقوم على محاولة تأسيس رؤية منهجية علمية نحوية، تستند إلى دلالات التَّضْمِين النحوي وأنماطه في القرآن الكريم، وتفترض أنَّ الإعجاز في لغة آخر كتاب سماويّ يخاطب أهل الأرض، قد جاء نتيجة التحكُّم بإمكانات اللُّغة، فَمَنْ تَيَسَّر له الوقوف على ألوان التَّضْمِين النحوي وتمثُّلاته اللُّغويّة التي لا تُحصى كثرةً، يجده ظاهرة لُغويّة كبيرة في العربية، فالتَّضْمِين أمر واقع، يقرُّه الواقع اللُغويّ، ويشهد به الاستعمال، ولا سبيل إلى إنكاره، وإنَّ إدراكه وفهمه لا يحصل إلاّ إذا ارتبط بمفهوم وضع اللفظ في معناه الأصلي، ومعنى اللفظ المضمَّن معاً، وإعطاء معنيين بدل معنًى واحد، فالكلمتان مقصودتان قصداً وتبعاً، من أجل تحقيق الأغراض التي قصد إليها النصُّ الكريم، لما فيه من خصوصية ينبغي للباحث فيه إلاّ أن يخضعه لضوابط اللُّغة وقوانينها.

وقد أدرت هذه الدراسة بعد التمهيد على أربعة فصول استنطقت التَّضْمِين النحوي باتجاهين:

أحدهما قوامه تأصيل مفهوم التَّضْمِين، إذ لا يخفى أنَّ أهمّ إشكال يواجهنا هو التداخل الدلالي بين مفهوم التَّضْمِين النحوي وما يضارعه من المصطلحات المضارعة له في المعنى والعمل، لذلك كان لزاماً رفع هذا التداخل والخلط الواضح، على سبيل المثال بين مفهوم التَّضْمِين النحويّ، ومفهوم التَّضْمِين البيانيّ، مَعَ بيان أهمّية التَّضْمِين، وشروطه، وأقوال العلماء فيه، كأمر واقع لا سبيلَ إلى إنكاره، وقد مَثَّلَ هذا الفصل الأوّل (إشكال المفهوم والمصطلح).

والآخر تناول التَّضْمِين على وفق رؤية جديدة، يقوم على المعنى، وقد حصل هذا في الفصلين الثاني (التَّضْمِين النحوي موضوعه ودلالاته)، والثالث (علاقات التَّضْمِين النحويّ).

فالفصل الثاني من الدراسة يستند إلى تداعي المعاني، ومحاولة الوقوف على تصوُّر النحاة المثالي للُّغة، هذا التصوُّر القائم على قواعد ثابتة لا يجوز الإخلال بها؛ لأنَّ الخروج عليها يُمثّل انحرافاً عن المعيار الذي وضعوه عند دراستهم للُّغة.

وينوَّه، ههنا، إلى أنَّ دلالات التَّضْمِين عند النحاة أفرزت عدداً من المذاهب في كيفية دلالة التَّضْمِين النحو، فَصَّلنا القول فيها في هذا الفصل.

أمَّا الفصل الثالث فقد استند، أوّلاً: إلى المعطيات المتولِّدة من دراسة الفصلين السابقين، وثانياً: إلى مفاهيم التَّضْمِين في المصنّفات النحوية، وقد كان في مبحثين: الأوّل: (علاقة التَّضْمِين بحروف الجرّ) ومحاولة الوقوف على حقيقة هذا التداخل، حين يؤتى مع فعل بحرف (ما) من حروف الجرّ، ليس هو الحرف المعتاد أن يتعدَّى إلى المفعول، وقد كانت نصوص القرآن الكريم ميدان التطبيق.

والمبحث الثاني (علاقة التَّضْمِين بالفعل ومشتقّاته) تحدّثنا فيه عن علاقة الحروف بالأفعال التي تحكمها الدلالة اللُّغويّة للأفعال، ومواقع الأفعال في التراكيب، مع بيان الخصائص التي انماز بها التَّضْمِين من غيره من المعدّيات التي تنقل الفعل من حالة إلى حالة.

أمَّا الفصل الرابع (صور التَّضْمِين النحويّ) فقد تناولتُ فيه الصور التي كانت أقرب إلى مفهوم التَّضْمِين النحويّ وَحَدّه، وتنطبق عليها شروط التَّضْمِين، وكان في ثلاثة مباحث: الأوّل: تناول (تضمين الاسم معنى الفعل)، والثاني: تناول التَّضْمِين في النواسخ، أمَّا المبحث الثالث فقد عرضت فيه صورة التضمين في الأساليب والحروف المتقاربة التي تؤدِّي معنًى واحدًا.

وفي مباحث الدراسة استندت عملية التحليل النحوي للتضمين التي رُوعيَ فيها ما سطر في المدوّنات النحوية، إلى منهج أغرى بالخروج بمعطيات كثيرة كان من نتائجها:

ـ الإقرار بأنَّ التَّضْمِين من القضايا التي ملأت الفكر، وشغلت الباحثين قديماً وحديثاً، لكثرَة ما قِيلَ فيها، وما كُتِبَ عنها من بحوث ودراسات تناولت حيثيّاتها، ومضامينها، وأهمّيّتها، والإقرار بوجودها؛ لأنَّها فنٌّ من فنون الإيجاز، وباب رائع من أبواب البيان، تجلَّى ذلك من خلال إشراب لفظ معنى لفظ آخر، بحيث يؤدِّي وظيفته في التركيب، فضلاً عن إضفائه القيمة الجمالية على التركيب هذه القيمة الناتجة عن العلاقة والمناسبة الحاصلة ما بين المعنى الحقيقيّ والمعنى الذي أفضى به التَّضْمِين.

- نظر النحاة إلى التَّضْمِين باعتباره من أبرز الأساليب النحوية التي استندوا إليها في تفسير الكثير من النصوص القرآنية الكريمة، مثل: إجراء المتعدِّي مجرى غير المتعدّي، وإجراء غير المتعدِّي مجرى المتعدِّي؛ وذلك لضرب من ضروب التوسُّع في الكلام، وكتعليل البناء في الكثير من المبنيّات الواردة في النصّ القرآن الكريم.
- اعتماد النحاة على نظرية الأصل والفرع واتّخاذها المقياس لتعليل ظاهرة التَّضْمِين في النحو.

وختامًا، فإنَّ كُلّ جهد إلى جانب ما يستوجبه كتاب الله ـ تَبَارَك وَتَعَالَى ـ فهو نزر قليل، وكُلّ ما أرجوه من الله ـ تَبَارَك وَتَعَالَى ـ هو أن يعمَّ النفع بهذه الدراسة، وأن يجنّبنا الزلل، ويوفّقنا في القول والفعل، إذ قلَّما يخلص مصنّف من الهفوات، أو ينجو من العثرات، فإن جانبني الصواب فلا أقول إلاّ مثلما قال ابن الخبَّاز (٦٣٩هـ): «فَمَنْ عَثَرَ لي في هذا الإملاء على عثرة، فليكن العاثر عاذراً، غافراً لِزّلّها، سادًّا لخللها، فإنَّ السعيد مَنْ عُدَّت سقطاته» [توجيه اللمع: ٦١٥].

اللَّهمَّ تقبَّل هذا اليسير، واعفُ عن الكثير، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا مُحمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

بين يدي الكتاب
التَّضْمِين في علوم العربية

يشكِّل المصطلح معلماً مهمّا في بيان المفاهيم والتعبير عنها بدقّة، وعدم استقراره يُحدِث إرباكاً، ويخلق لبسًا، عَرَّفَته المنظّمة الدولية للتقييس بأنَّه (رمز يُتّفَق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكوَّن من أصوات متّصلة، أو من صورها الكتابية (الحروف)»(١).

والإشكال الذي يثيره موضوع التَّضْمِين يتمثّل بالمفهوم والمصطلح، بسبب تعدُّد العلوم، وتنوُّع الاختصاصات، وهذا التداخل يحصل في العلم الواحد، فقد نجد مصطلحاً واحداً يدلّ على عِدَّة مفاهيم، وهذا مردّه إلى اللُّغة في حدِّ ذاتها، فالعلماء قديماً وحديثاً يعتمدون على المعجمات اللُّغويّة لاختيار المصطلح الذي سيعتمدونه لتسمية علم أو فنٍّ من الفنون العلمية، فيبحثون عن مفردات تكون دالّة عليه من الجانب المصطلحي، وهنا يقع التماثل، والتشاكل، والتطابق اللفظي والمصطلحي.

والتَّضْمِين عند البلاغيين هو استعارة الشاعر كلاماً من غيره، وإدخاله في شعره، أمَّا عند العَروضيين فهو تعلُّق قافية البيت الأوّل بالبيت الثاني.

أمَّا عند النحويين فهو أن يؤدّي اللفظ أو ما في معناه مؤدَّى لفظ آخر أو ما في معناه فيُعطَى حكمه في العمل. والتَّضْمِين في اللُّغة العربية هو مصطلح دالٌّ على عِدَّة مفاهيم، منها:

أوّلاً: التَّضْمِين النحويُّ.

ثانياً: التَّضْمِين في علم البلاغة.

ثالثاً: التَّضْمِين في علم العَروض.

---

(١) المصطلحية، عليّ القاسمي: ٦٨.

أوّلاً: التَّضْمِين النحوي

التَّضْمِين ركن مهم من أركان التعليل للكثير من المسائل النحوية المفتقرة إلى التعليل والتفسير، وضرب من ضروب التوسُّع في اللُّغة، وفنٌّ رفيع من فنون الإيجاز، وفائدته أن يدلّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، فإن أَدَّى حرف معنى حرفٍ آخر فهو تضمين، وإن أَدَّى فعل لازم وظيفة فعل متعدٍّ فهو تضمين، وإن أُشرِبَ الاسم معنى الحرف وأَدَّى وظيفته في التركيب فهو كذلك تضمين عَرَّفَه ابن فارس (٣٩٥هـ) بقوله: «هو جعل الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمَّنت الشيءَ، إذا جعلته في وعائه، والكفالة تُسمَّى ضماناً من هذا؛ لأنَّه كأنَّه إذا ضمَّنَه فقد استوعب ذمّته، والمضامين: ما في بطون الحوامل»(١).

ويقع التَّضْمِين النحوي في أبواب مهمّة، مثل:

أوّلاً: باب الأسماء المبنية، فقد ورد في العربية طائفة من الأسماء المبنية، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والظروف، والأسماء المركَّبة، وأسماء الأفعال، وقد علَّلَ النحاة سبب بنائها بالتَّضْمِين.

ثانياً: باب التعدّي واللزوم.

ثالثاً: باب حروف المعاني، وسنفصِّل القول عن التَّضْمِين النحوي في الفصول القادمة بإذن الله.

ثانياً: التَّضْمِين في البَلاغَة

ورد التَّضْمِين في قسمين من أقسام البلاغة العربية، هما: التَّضْمِين البياني، والتَّضْمِين البديعي.

١) التَّضْمِين البياني:

التَّضْمِين البياني مختصٌّ بتضمين لفظ معنى لفظ آخر، عَرَّفَه الرمّاني (٣٨٤هـ) الذي جعله باباً من أبواب البلاغة بقوله: «تضمين الكلام هو حصول معنى فيه من

(١) معجم مقاييس اللُّغة: ٣٧٢/٣.

غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه»(١).

ويجعل الرمّاني التَّضْمِين على نوعين: أحدهما ما كان يدلّ عليه الكلام دلالة الإخبار والآخر ما يدلّ دلالة القياس، فالذي يدلّ عليه الكلام دلالة الإخبار مثل ذكرك الشيءَ بأنَّه محدَث، فهذا يدلّ على المحدَث دلالة الإخبار، والتَّضْمِين في الصفتين جميعاً، ومثال ذلك مكسور ومنكسر، وساقط ومسقط، والتَّضْمِين كُلّه إيجاز استُغنيَ به عن التفصيل إذا كان ممَّا يدلّ دلالة الإخبار في كلام الناس، فمقتول يؤكّد بوجود قاتل، ولا مقتول من دون قاتل(٢).

وأمَّا التَّضْمِين الذي يدلّ عليه دلالة القياس فهو إيجاز في كلام الله عَزَّ وَجَلَّ خاصَّةً؛ لأنَّه تبارك وتعالى لا يذهب عليه وجه من وجوه الدلالة، فنصبه لها يوجب أن يكون قد دَلَّ في كُلّ وجهٍ يصحّ أن يدلّ عليه، وليس كذلك سبيل غيره من المتكلّمين بتلك العبارة؛ لأنَّه قد تذهب إليه دلالتها من جهة القياس، ولا يخرجه عن أن يكون قد قصد بها الإبانة عمَّا وضعت له في اللُّغة العربية من غير أن يلحقه فساد العبارة، وكُلّ آية فلا تخلو من تضمين لم يذكر باسم أو صفة، فمن ذلك: (بسم الله الرحمن الرحيم) قد تضمَّنَ التعليم لاستفتاح الأُمور على التبرُّك به والتعظيم لله بذكره، وأنَّه أدب من آداب الدين وشعار للمسلمين، وأنَّه إقرار بالعبودية واعتراف بالنعمة التي هي من أجل نعمة»(٣).

وقال سعد الدين التفتازاني: إنَّ حقيقة التَّضْمِين هو أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، والفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، مثل: أحمدُ إليك فلانًا، معناه أحمده منهيًا إليك حمدَهُ.

فالتَّضْمِين البياني لابُدَّ فيه من تقدير حال مأخوذة من الفعل الآخر من أجل أن

(١) النكت في مجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في المجاز القرآني: ٩٤.
(٢) النكت في مجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في المجاز القرآني: ٩٤.
(٣) المَصدَرُ نَفسُه : ٩٤.

يناسب الفعل المذكور(١).

لقد اضطرب العلماء في تحديد مفهوم التَّضْمِين البياني لما له من علاقة وصلة بمصطلحات كثيرة، فقد ذهب فريق منهم إلى القول بأنَّ التَّضْمِين البياني هو ضرب من الحقيقة؛ لأنَّه يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالةً، لكن قصد تبعية معنًى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك أو يقدّر له لفظ آخر فلا يكون التَّضْمِين من باب الكناية ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي فيها قصد بمعناه الحقيقي معنًى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة(٢).

ومنهم مَنْ يرى أنَّ التَّضْمِين البياني هو عبارة عن جمع بين الحقيقة والمجاز، وذلك لدلالة اللفظ المذكور على معناه بنفسه وعلى المعنى المحذوف بالقرينة.

ومنهم من يرى أنَّ التَّضْمِين هو ضرب من المجاز المقابل للحقيقة، أو هو يدخل في المجاز المرسل الذي تكون العلاقة فيه غير المشابهة.

ولابُدَّ من الإشارة إلى ا ن ابن كمال باشا (٩٤٠هـ) انفرد برأي خاصّ يرى فيه أنَّ التَّضْمِين البياني هو عين التَّضْمِين النحوي(٣).

٢) التَّضْمِين البلاغي:

هو فنٌّ المحسّنات اللفظية البديعية (السجع، والجناس، والاقتباس).

عَرَّفَه مُحمّد بن عليّ الجرجاني (٧٢٩هـ) بأنَّه «تضمين الشاعر شعره من شعر غيره، فإن كان المأخوذ بيتاً أو أكثر سُمّيَ (استعانةً)، وإن كان مصراعاً فما دونه سُمّيَ (إبداعاً)، أو (رَفْواً)»(٤).

وعَرَّفَه الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) بقوله: «أمَّا التَّضْمِين فهو أن يُضمَّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء»(٥).

---

(١) النحو الوافي: ٥٦٧/٢.
(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٥/٢.
(٣) النحو الوافي: ٥٦٥/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الإشارات والتنبيهات: ٣١٧.

ومن أمثلته قول الحريري[١]:

على أني سأُنشِدُ عندَ بيْعي أضاعوني وأيَّ فتًى أضاعوا

أمَّا ابن حجَّة الحموي (٨٣٧هـ) فقد سمَّاه (الإيداع) ليميّزه من التَّضْمِين الذي هو عيب من عيوب الشعر، حيث قال: «والإيداع الذي نحن بصدده: هو أن يودع الناظم شعره بيتًا من شعر غيره، أو نصف بيت أو ربع بيت، بعد أن يوطِّئ له توطئة تناسبه بروابط متلائمة، بحيث يظنّ السامع أنَّ البيت بأجمعه له»[٢].

وعَرَّفَه صاحب (جواهر البلاغة) بقوله[٣]: «التَّضْمِين هو أن يودع الشاعر شيئاً من شعر غيره على أن يكون هذا الشعر المضمَّن مشهوراً، وإلاّ فيجب التنبيه عليه واستشهد له بقول الصاحب بن عبّاد[٤]:

أشكُو إليكَ زماناً ظَلَّ يَعرِكُني عَرْكَ الأديمِ ومَنْ يَعدو علَى الزمنِ
وصاحباً كنتُ مغبوطاً بصحبَتِهِ دَهراً فَغَادَرَني فَرداً بِلا سَكَنِ
وباعَ صَفوَ وِدادٍ كنتُ أقصُرُهُ عليه مُجتهِدَاً في السَّرّ والعَلَنِ
كأنَّه كانَ مَطوِياً عَلَى إحن ولم يكُنْ في قديم الدهر أنشَدَني
إنَّ الكَرَامَ إذا مَا أيسَرُوا ذَكَرُوا مَنْ كان يألفُهُم في المنزلِ الخشنِ

لقد أكثر الشعراء المتأخّرون من التَّضْمِين، ممَّا دفع العلماء إلى تحديد جودة التَّضْمِين، فجعلوها في اتجاهين:

أحدهما: موقع البيت المضمَّن، والآخر: تصرُّف الشاعر الآخذ بهذا البيت وبيان ما أضاف التَّضْمِين من زيادة توضيح وتوكيد للمعنى[٥].

إنَّ أحسن التَّضْمِين وأجوده عند القزويني هو ما زاد في البيتِ المضمَّن نكتة

---

(١) شرح التلخيص: ٢٠١.
(٢) خزانة الأدب: ٢/ ٣١١.
(٣) جواهر البلاغة: ٤١٦-٤١٧.
(٤) ديوانه: ٢٠١.
(٥) العمدة: ٨٤/٢.

بلاغية، كالتورية والتشبيه، مثال ذلك قول ابن أبي الإصبع(١):

إِذَا الْـوَهْمُ أَبْـدَى لِـي لَمَاهَـا وَثَغْرَهَـا تَــذَكَّرْتُ مَــا بَــيْنَ الْعُــذَيْبِ وَبَــارِقِ

وَيُــذْكِّرُنِي مِــنْ قَــدِّهَا وَمَــدامِعِي مَجَــرَّ عَوَالِينَــا وَمَجْــرَى السَّــوابِقِ

فالمصراعان الأخيران مطلع قصيدة للمتنبّي، وعذيب وبارق موضعان، ولكنَّ الشاعر الثاني أراد بالعذيب شفّة الحبيبة، وهذه تورية مستملحة في مثل هذا النوع من التَّضْمِين، وهذه لفتة جديدة في التَّضْمِين، تخرجه من كونه مجرّد حشو عند بعض النقّاد إلى فنٍّ يستسيغه الذوق، بمعنى آخر إنَّها إضافة ألبست البيت ثوباً جديداً»(٢).

ثالثاً: التَّضْمِين العَروضي

التَّضْمِين في علم العَروض متّصل بعلم القافية، وهو عيب من عيوب القافية إلى جانب كُلّ من الإيطاء، والإقواء، والإصراف، والإكفاء، والإجازة، والسِّناد، عَرَّفَه صاحب التهذيب بقوله: «والمضمَّن من الشعر ما لم يتمَّ معنى قوافيه إلاّ بالبيت الذي يليه»(٣).

أي: تعلُّق قافية البيت بما بعده بأن يكون السابق غير مستقلّ بنفسه، وسُمّيَ تضميناً؛ لأنَّ الشاعر ضمَّنَ البيت الثاني معنى الأوّل، لأنَّ الكلام لا يتمُّ إلاّ بالثاني، أي: افتقار القافية إلى البيت الذي بعدها في إفادة معناها.

والتَّضْمِين يكون قبيحاً، وجائزاً، فالقبيح: إذا اشتملت قافية البيت الأوّل على شرط، أو قسم، أو مبتدأ، أو فعل، أو موصول... وكان جواب الشرط، أو القسم، أو الخبر، أو الفاعل، أو صلة الموصول فيما بعده، بحيث لا يتمُّ الكلام إلاّ به(٤)،

---

(١) خزانة الأدب: ٣٨٨.
(٢) أنواع التَّضْمِين في علوم اللُّغة العربية، بحث للأُستاذ عبدالحليم ريوقي، مجلَّة دراسات أدبية، العدد الثالث، ٢٠٠٩م، ص٧٧-١٠٤.
(٣) تهذيب اللُّغة: مادّة (ضمن).
(٤) العمدة: ١٧١/١.

كقول النابغة[١]:

وهُـمْ وَرَدُوا الجِفَـارَ علـى تَمِـيمٍ وهُـمْ أَصـحابُ يَـوْمِ عُكـاظَ إنّـي
شَـهِدْتُ لَهُـمْ مَـوَاطِنَ صـالِحَاتٍ أَتيْـتُهُـمُ بـِحُسْنِ الظَّـنِّ منّـي

يقول ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ): «وكُلّما كانت اللفظة المتعلّقة بالبيت الثاني بعيدة من القافية كان أسهل عيباً من التَّضْمِين»[٢].

ومن النقّاد المتقدّمين مَنْ لا يعدُّه عيباً، كابن الأثير (٦٣٧هـ) إذ يقول: «هو عندي غير معيب؛ لأنَّه إن كان سبب عيبه أن يعلّق البيت الأوّل على الثاني، فليس ذلك بسبب يوجب عيبًا»[٣].

والثاني الجائز، وذلك إذا تَمَّ الكلام من دون ما في البيت الثاني، والحاجة إليه لمجرّد تكميل المعنى فقط، كالتفسير والنعت، وغيره، أمَّا إذا ربط بشيءٍ من البيت السابق غير كلمة روية بالبيت اللاحق فليس تضميناً[٤].

ولا نجد خلافاً بين العلماء حول مفهوم التَّضْمِين العَروضي، ولكنَّ الخلاف وقع حول ما إذا كان التَّضْمِين بالمفهوم الذي ذكروه يُعدُّ عيباً أو لا، إذ أغلب العلماء يرونه عيباً، والسبب هو نظرتهم المعروفة إلى البيت باعتباره وحدة تامّة تؤدّي معنًى مستقلاً دون أن يتعلّق البيت بما بعده، وخالفهم في ذلك الأخفش ومَنْ شايعه، كابن جنّي.

أمَّا عيوب القافية التي عُدَّ التَّضْمِين منها، فهي:

١. **الإيطاء:**

وهو إعادة القافية (كلمة الرَّويّ) بلفظها ومعناه من غير فاصل بسبعة أبياتٍ، أو نحو ذلك، وهو مأخوذ من (المواطأة) التي تعني الموافقة، مثل قول نصيب الأكبر

---

(١) ديوانه: ١٩٩، وينظر: العمدة: ١٧١/١.
(٢) العمدة: ١٧١/١.
(٣) المثل السائر: ٢٠١/٣.
(٤) العمدة: ١٧١/١.

مولى بني مروان(١):

لـقَـد هتفَتْ في جنْحِ ليلٍ حمامةٌ ... عـَلَـى فـنـنٍ تـبَكِـي وإنِّـي لَـنائمُ
فـَقـُلـتُ اعتـِذاراً عِنـدَ ذاكَ وإنني ... لـِنـَفسِـيَ فـيمـَا قـدَ رأيـتُ للائـمُ
أأزعـُمُ أنـِّي عـَاشـِقٌ ذو صـَبـَابةٍ ... بـِليلـى ولا أبـكـي وتبكـي البهـائمُ
كـذبتُ وبيـتِ الله لـو كنـتُ عاشـقاً ... لـمَّا سبَـقَتني بالبُكـاءِ الحـَمـائمُ

أمَّا إذا اتّفقت الكلمتان لفظاً واختلفتا معنًى كان ذلك يُعدُّ من ضروب الإبداع والتزيين.

٢. **الإقواء:**

هو اختلاف حركة الرَّويّ بين الضمِّ والكسر، أي: اختلاف حركة المجرى في القصيدة الواحدة، وهو مأخوذ من قول العرب: «أقوى الفاتل حبلَه، إذا خالف بين قواه فجعل إحداهنَّ قويّة والأُخرى ضعيفة، ومنه ما وَرَدَ في قول النابغة الذبياني(٢):

أَمِـنْ آلِ مـيَّةَ رائـحٌ أَو مـُغتـدَي ... عـَجـْـلانَ، ذا زادٍ، وغيـرَ مـَـزَوَّدِ
زَعـَـمَ الـبَوارحُ أنَّ رِحلَتَـنا غَـداً ... وبـذاكَ خَـبّـرَنا الغـرابُ الأسـودُ
لا مرْحـَبًا بـغـدٍ وَلا أَهـلاً بـِهِ ... إن كـَانَ تَفْرِيـق الأَحِبَّـة فِـي غـَدِ

فقد جاء الرَّويّ (الدال) في البيت الأوّل والثالث مكسوراً، وفي البيت الثاني مضموماً، والإقواء يُفقِدُ القصيدة انسجام سبكها، وتنافر لفظها، ممَّا يثير انتباه السامع للخلل المفاجئ، إلاّ أنَّ الصوت الكمّي للمقطع الأخير متساوٍ.

٣. **الإصْراف**(٣):

هو تغيير حركة المجرى بفتح وضمّ، أو فتح وكسر، وما هما إلاّ عيبان، أصعب وأشكل من الإقواء، لطول موجة الصوت الكمّي للفتحة بالنسبة للكسرة والضمّة، وممَّا وقع فيه الإصراف(٤):

---

(١) ديوانه: ٥٩، وشرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٧٢.
(٢) ديوانه: ٦٦، وشرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٦٤-٣٦٥.
(٣) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٦٦.
(٤) لسان العرب: ٢٩٣/٢٤.

أَريتُــكَ إنْ منعــتَ كَــلامَ يحيــى أَتــــمَنعُني عَلَـــى يَحيَـــى الـــبكاءَ
فــفي طــرفي علــى يحيــى سُــهاد وفــي قَلبــِي عــلَى يَحيَــى الــبَلاءُ

٤. **الإكفاء**(١):

الإكفاء في اللُّغة بمعنى القلب، أو المخالفة، وهو اختلاف حروف الرَّويّ في القصيدة، بأن يؤتى بحرفين متجانسين في المخرجين، لا في اللفظين، مثل: شارخ وشارح، وقارس وقارص، وممَّا وقع فيه (الإكفاء قول الراجز (٢):

جَــارِيَــةٌ مِنْ ضَبَّةَ ابْنِ أُدِّ كَأَنَّ تَحْتَ دِرْعِهَا المُنْعَطِّ
شَطَّا رَمَيْتَ خَلْفَهُ بِشَطِّ

فالدال والطاء من مخرج واحد، والفرق بينهما إطباق الطاء، واستفال الدال.

٥. **الإجازة**(٣):

وهو اختلاف حركة الرَّويّ بحروف متباعدة المخارج في قصيدة واحدة، وسُمّيَ بذلك لتجاوزه الحدود المرسومة وتعدّيها، مثل(٤):

خَلِيلَــيَّ سِــيرَا واتْرُكــا الرَّحْــلَ إِنَّنِــي بِــمَــهْــلَــكَــــةٍ والــعَــاقِــــبَاتُ تَــــدُورُ
فَــبَيْــنَــاهُ يَشْــرِى رَحْــلَهُ قَــالَ قَائِــلٌ لِــــمَنْ جَــمَــلٌ رِخْــوُ المِــلاَطِ نَجِيــبُ

البيت الأوّل روّيه الراء، والثاني الباء، والحرفان مختلفان ومتباعدان في المخرج.

٦. **السِّناد**(٥):

وهو اختلاف ما يُراعَى قبل الرَّويّ من الحروف والحركات، وهو خمسة أنواع: اثنان باعتبار الحروف، وثلاثة باعتبار الحركات، وهي:

---

(١) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٧٩.
(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٣٠٣/٣.
(٣) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٧٩-٣٨٠.
(٤) خزانة الأدب: ٢٥٩/٥.
(٥) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٨١.

أ) سناد الرّدف[١]:

وهو جعل بعض الأبيات مردوفة، وبعضها غير مردوف، مثل:

إذا كنتَ، في حاجةٍ، مُرْسِلاً فأرْسِلْ حَكِيماً، ولا تُوصِهِ

وإنْ بـابُ أمــرٍ عـلـيكَ التَوَى فشاوِرْ لبيباً، ولا تَـعْصـهِ

فالبيت الأوّل مردوف، والثاني غير مردوف.

ب) سناد التأسيس[٢]:

وهو جعل بعض الأبيات مؤسّساً، وبعضها غير مؤسّس، في قصيدة واحدة، مثلما وقع للعجاج في أُرجوزة له إذ قال[٣]:

يا دارَ سَلْمى يا لسلمى ثُمَّ اسْلَمى

فَـخِـنْدِفٌ هَـامَـةُ هَـذا العَالَمِ

ت) سناد الإشباع[٤]:

وهو تغيير حركة الدخيل في القافية المطلقة والمقيّدة، فمن سناد الإشباع بالضمّة مع الكسرة قول النابغة[٥]:

حـلـفـتُ فلَـمْ أتـرُكْ لنفسـكَ ريْبَـةً وهـل يَـأْثَمَنْ ذو أُمَّـة وهـو طـائـعُ؟

بمصـطحِبات مـن لَصـافِ وثَبْـرةٍ يـــزُرْنَ إلالاً سَـــيْرُهُنَّ التَّـــدافُعُ

ث) سناد الحذو[٦]:

وهو اختلاف حركة ما قبل الردف، مثل ما وقع لأُميّة ابن أبي الصلت في قوله[٧]:

تُخَبّـــرُكَ القَبَائِـــلُ مِـــنْ مَعَـــدٍ إذا عَـــــدّوا سِعـــــايَةَ أوّلِينَـــــا

---

(١) المَصدَرُ نَفسُه : ٣٨٣.
(٢) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٨٩.
(٣) ديوان العجاج: ٢٧٨-٢٨٥.
(٤) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٨٥.
(٥) ديوانه: ٢٧، وينظر: شرح تحفة الخليل في العروض والقافية: ٢٨٧-٢٨٨.
(٦) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٨٧-٣٨٨.
(٧) ديوانه: ١٤٠.

بأنـــــاَّ النّـــازِلُونَ بـــكُلِّ ثَغْـــرٍ وأَنّـــــا الضّـــــارِبُونَ إذا التَقَيْنَـــــا

ج)سناد التوجيه(١):

وهو اختلاف حركة ما قبل الرَّويّ المقيّد الساكن، كقول امرئ القيس(٢):

فَـلَمَّـــا دَنَـــوْتُ تَـسَـدّيْـتُـــهَا فَـثَـوْبـــاً نَـسِيـــتُ وَثَـــوْباً أَجُـــرْ

وَلَـــمْ يَـــرَنَا كَـــالِيٌ كَـــاَشِحٌ وَلَـم يُفـشُ منّـا لَـدى البَيـتِ سِـرْ

وَقَـــدْ رَابَـــنِي قَـوْلـُهَا: يَـا هَنَـا هُ وَيْحَـــكَ أَلْحَقْـــتَ شـــرّاً بِشَـــرْ

حيث خالف حركات ما قبل الرَّويّ بين ضمّة الجيم وكسرة السين، وفتحة الشين.

* * *

(١) شرح تحفة الخليل في العَروض والقافية: ٣٩٠-٣٩١.
(٢) ديوانه: ٧٠.

الفصل الأوّل

التَّضْمِين النحويّ

(إشكال المفهوم والمصطلح)

- المبحث الأوّل: التَّضْمِين النحويّ (شروطه، أنواعه، فصله عمَّا يضارعه من المصطلحات، أهمّيته).
- المبحث الثاني: ما قاله العلماء في التَّضْمِين

المبحث الأوّل

التَّضْمِين النحويّ

(شروطه، أنواعه، فصله عمَّا يضارعه من المصطلحات، أهمّيته)

يُعدُّ المصطلح من أهمّ أدوات التعامل مع المعرفة، وأساس التواصل في جمع المعلومات، بل هو عتبة الولوج لأيِّ علم من العلوم؛ لأنَّ المصطلحات هي علامات المعرفة وسماتها التي تُعرَف بها.

وفي حقل الدراسات النحويّة لا سبيل لدراسة المسائل النحويّة، وتحليلها، وتعليلها من دون فقه العلاقات القائمة بين المفاهيم المتداخلة فيها، فالدرس النحويّ اليوم لا يتمثّل بجملة من القواعد والقوانين النحويّة التي اتّفق عليها العلماء، مثل رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، فما تبقّى من موضوعات كثيرة وعماده الحسُّ اللُغويّ الذي يتمتّع به الدارسون، فهو الذي يمكِّنه من تصوُّر المعاني التي لا يجب أن تصل إليها القواعد لوحدها؛ ذلك لأنَّ الألفاظ في الاستعمال تكتسب صفات تؤهّلها للقيام بأدوار مختلفة ومهمّة تتطلّبها دواعٍ كثيرة، والتَّضْمِين النحويّ في العربية لا يمكن أن نتصوُّره شيئاً عفوياً لا مبرر له، ولا حكمة تقتضيه فهو أمر واقع في العربية ينمّيه التطوّر، ويدعمه الاستعمال، ويشهد به الواقع اللُغويّ، لذلك فإنَّ دراسة هذا الموضوع تتطلّب الوقوف عند (مصطلح التَّضْمِين)؛ لأننَّا نعتقد جازمين أنَّه مُشكِلٌ ويحتاج الأمر فيه إلى إعادة نظر ومراجعة، شأنه في ذلك شأن الكثير من الموضوعات النحويّة التي مازالت مثار جدل بين الدارسين والباحثين قديماً وحديثاً.

والدراسة تفترض أنَّ أساس الإشكال يتمثّل في غموض مفهوم التَّضْمِين، وعدم استقراره، وتداخله مع غيره من المصطلحات المضارعة له في المعنى والعمل، بل يشير مفهوم التَّضْمِين عند القدماء إلى إهمالهم الجانب البلاغي (البياني)؛ إذ كانت تعريفاتهم نحوية صرفة، تشير إلى حيرتهم واضطرابهم بسبب عدم إحكام تعريف التَّضْمِين على وجه الدقّة التي يرجونها؛ لذلك حاولت هذه الدراسة أن تجلي هذا

المفهوم من خلال تعريفه، وبيان ماهيّته، ودلالته، والعناصر التي تندرج تحته، وبيان مدى تعبير المفهوم بدقّة عن تلك العناصر.

وذلك لأنَّ تحديد المفهوم تحديداً دقيقاً قبل وضع المصطلح المناسب له، يُعدُّ من أهمّ المعايير العلمية، ولا سيَّما في موضوع يرى العلماء أنَّه واسع الأطراف، كثير المسالك، يفضي إلى غير قضية، يمسك النحاة منه بطرف، وأهل البيان بطرف؛ لأنَّهم توسّعوا في دراستهم لهذا الموضوع فتناولوا المبنى والمعنى معاً.

مفهوم التَّضْمِين في اللُّغة والاصطلاح

المعنى اللُغويّ العامُّ للتضمين لا يخرج عن (الكَفْل والإيداع) يعني إيداع شيء شيئاً آخر، سواء أكان هذا الإيداع حقيقياً أم مجازياً، فقد جاء في لسان العرب: يُقال: ضمنتُ الشيءَ أضمنه ضماناً،، فأنا ضامن وهو مضمون، وفي الحديث النبويّ الشريف: «مَنْ مات في سبيل الله فهو ضامن على الله أن يدخل الجنّة».

وضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ: أَوْدَعه إِيَّاه كَمَا تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبر(١).

وجاء في المعجم الوسيط: ضمَّنَ الشيء الوعاء ونحوه جعله فيه، وأودعه إيَّاه، وفلاناً الشيء جعله يضمنه وألزمه، تضمَّنَ الوعاء ونحوه الشيء: احتواه واشتمل عليه(٢).

أمَّا في الاصطلاح فله دلالات متباينة بحسب المادّة التي استُعملَ فيها وأفادت منه؛ لأنَّه موضوع متشعَّب وواسع، يدخل في أبواب نحوية مهمّة مثل: باب حروف الجرّ، وباب المتعدّي واللازم، وقد حدَّه العلماء بحدود كثيرة(٣)، كابن جنّي (٣٩٢هـ) الذي عبَّرَ عنه بقوله: «اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما

(١) لسان العرب مادّة (ضمن)، والقاموس المحيط مادّة (ضمن)، وتاج العروس مادّة (ضمن).
(٢) المعجم الوسيط مادّة (ضمن).
(٣) سنفصّل القول عنها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

هو في معناه»[1].

وعرَّفه ابن هشام (٧٦١هـ) بأنَّه عبارة عن «إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ويُسمَّى ذلك تضميناً»[2].

أمَّا الزركشي (٧٩٤هـ) فقد ذهب إلى أنَّ التَّضْمِين هو «إعطاء الشيء معنى الشيء»[3].

أمَّا السيّد الجرجاني (٨١٦هـ) فقد ذكر أنَّ التَّضْمِين هو أن «تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويُلاحَظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلّقاته»[4].

وقال أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ): «التَّضْمِين: هُوَ إشراب معنى فعل لفعل ليُعامَل مُعَامَلَته وَبِعِبَارَة أُخْرَى: هُوَ أَن يحمل اللَّفْظ معنًى غير الَّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظَاهِرَة»[5].

ممَّا يتقدَّم يتّضح لنا قوّة الرابط بين التعريف اللُغويّ والاصطلاحي الذي يشير إلى إيداع معنى لفظ في لفظ آخر، وكذلك يتّضح لنا اهتمام النحاة بالفعل من خلال تقديمه على غيره من أجزاء الكلام؛ لأنَّهم جعلوه ركناً في بناء التركيب والتأثير في معناه تأثيراً يفوق تأثير بقية مكوّنات السياق؛ لأنَّه يؤدّي معنوياً ونحوياً وظيفة فعلين في جملة واحدة، وهذا فيه نظر، إذ لا يجوز حصر التَّضْمِين بالفعل، إذ لا اختصاص للتضمين بجزءٍ مُعيّن من أجزاء الكلام، فالتَّضْمِين يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف.

وذلك لأنَّنا قد نستعمل مادّة فعلاً كان أو اسماً أو أداةً محلَّ غيره، مع قرينة قولية أو حالية تشير إلى المعنى المضمَّن بذكر ما هو من متعلَّقاته من حرف أو

---

(١) الخصائص: ٣٠٨/٢.
(٢) مغني اللبيب: ٦٤٨.
(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣٨٨/٣.
(٤) حاشية الجرجاني على الكشّاف: ٩٧/١.
(٥) الكلّيات: ٢٦٦.

معمول فيحصل في الجملة معنيان.

إنَّ قول النحاة إنَّ التَّضْمِين هو إجراء أحكام لفظ على آخر هو أعمُّ من الفعل ومن التعدية وغيرهما، وإلى هذا أشار الآلوسي عند تعريفه التَّضْمِين(١).

وللوقوف على حقيقة التَّضْمِين النحويّ، لابُدَّ من بيان شروطه، وأنواعه، وفصله عن غيره من المصطلحات المضارعة له في المعنى والعمل، مع بيان أهمّية القول في التَّضْمِين وعلى النحو الآتي.

أوّلاً: شروط التَّضْمِين:

من استقراء ألوان التَّضْمِين في القرآن الكريم نجد، أنَّ النحاة اشترطوا جملة شروط في التَّضْمِين حتَّى تتحقّق الفائدة منه بصورة لُغويّة صحيحة؛ لذلك قالوا:

١ . لابُدَّ من تحقُّق مناسبة

تنَبَّه العلماء إلى الإمكانات التعبيرية من إشراب لفظ معنى لفظ آخر، أو العدول عن حرف إلى حرف آخر؛ لما يُمثّل ذلك من سمة إبداعية في الخروج عن النمط المألوف في الاستعمال يهدف رعاية الأداء المثالي الذي يعتمد النحو التقعّدي في تشكّل عناصره، كما يعتمد اللُّغة في تنسيق العناصر.

ولعلَّ هذه النظرية المثالية للأداء هي التي جعلت النحاة يحدِّدون معنى الكلام بما يرتبط بالعبارة ارتباطاً ظاهراً أو مقدّراً، رعاية منهم للسلامة اللُّغويّة وحفاظاً على مثالية الأداء.

وقد لاحظ العلماء وجود علاقة ومناسبة بين المُتضمِّن والمُضمَّن، بمعنى أن يكون أحدهما نتيجة لوجود الآخر، أو أنَّ أحدهما مترتّب عن الآخر، بحيث يكون أحد الفعلين سبباً والآخر مسبّباً له وذلك كقولنا: (سَمِعَ اللهُ للداعي)(٢).

فهذه الجملة مؤلَّفة من جملتين: جملة (سَمِعَ اللهُ الداعي)، وجملة: (استجابَ الله للداعي) فالفعل (سمع) يرتبط بالفعل (استجاب) بعلاقة قويّة، ومناسبة واضحة

(١) الجوهر الثمين في بيان حقيقة التَّضْمِين: ١٠٢.
(٢) حاشية السيد الشريف على الكشّاف: ١٢٦.

وتجانس كبير، وبسبب هذا الارتباط المتين أُشرِبَ أحدهما معنى الآخر.

أي: تضمُّن أحد الفعلين معنى الفعل الآخر، بجانب معناه الأصلي، بحيث حُذِفَ لفظ أحدهما، وبقي معناه مع شيء من متعلّقاته، وهو حرف الجرّ وبذلك صارت الجملتان جملة (سَمِعَ اللهُ الداعي)، وجملة: (استجابَ الله للداعي) جملة واحد إذ سقط الداعي من الجملة الأُولى، وكذلك سقط من الجملة الثانية، كذلك حذف لفظ الجلالة من الجملة الثانية، وأصبحت (سَمِعَ اللهُ للداعي).

٢ . لابُدَّ من وجود المغايرة والاختلاف:

مثلما اشترط النحاة لتحقيق التَّضْمِين وجود المناسبة بين المُتضمِّن والمُضمَّن، كذلك اشترطوا أن يكون بينهما وجه من المغايرة والاختلاف، وعلى هذا الأساس فإنَّه يمتنع أن يُضمَّن الفعل معنى فعل هو في معناه، أو في معنى كمعناه، فمثلاً لا يجوز أن يُضمَّن (استند) معنى (اعتمد) في قولنا: (استند عليه) بدلاً من (استند إليه) أو العكس فنقول: (اعتمدت إليه) بدلاً من (اعتمدت عليه) والسبب في ذلك على الرغم من أنَّ القراءة في القرآن الكريم تقوم على فرضية مفادها أنَّ لغة القرآن الكريم ذات ممكنات تكشف عن سرٍّ إعجازيٍّ هائل، وتفترض أنَّ الإعجاز في لغة القرآن الكريم جاء نتيجة التحكُّم بإمكانات اللُّغة، إلاّ أنَّه في قولنا: (اعتمدت إليه) و(اعتمدت عليه) ينعدم الغرض التعبيري أو المعنوي، إذ ليس هناك مبرّر تعبيري أو معنوي يدعونا إلى مثل ذلك، والسبب لأنَّ معنى الفعلين (اعتمد واستند) في الجملتين واحد.

لذلك فإنَّ أحدهما يُغني عن الآخر في تأدي معناه، وبمعنى أدقّ أنَّنا نفقد الغرض من التَّضْمِين؛ لأنَّ مسألة التَّضْمِين مشروطة بوجود علاقة بين الفعلين، بحيث يكون أحدهما السبب في وجود الآخر، أو مترتّب عليه، وكذلك لابُدَّ من الاختلاف والتغاير بينهما في المعنى.

فمثلاً لا يجوز أن نُضمِّن (جاز) معنى (حصل) ونقول: حصلت على الشيء حملاً على حصلت عليه؛ لأنَّنا إذا أجزنا ذلك فاتنا الهدف أو الغرض من التَّضْمِين،

وتجاوزنا شروطه التي أكّد عليها العلماء[١].

٣ . لابُدَّ من وجود القرينة:

من الشروط التي لابُدَّ من توافرها في التَّضْمِين وجود القرينة، والقرينة في اللُّغة (فعيلة) بمعنى فاعلة، مأخوذة من المقارنة[٢].

أمَّا في الاصطلاح فأمر يُنبِّه على المطلوب، وهي إمَّا حالية تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس، أو معنوية أو لفظية، نحو: (ضرب موسى عيسى)، و(ضرب مَنْ في الدار مَنْ على السطح)، فإنَّ الإعراب منتفٍ والقرينة منتفية فيه بخلاف (ضربت موسى حبلى)، و(أكل موسى الكمثرى) فإنَّ في الأُولى قرينة لفظية، وفي الثانية قرينة حالية.

فالقرينة قد تكون السياق نفسه، أو قد تكون القرينة وجود حرف الجرّ مع الفعل الذي يتعدّى بنفسه، أو غيابه مع الفعل الذي لا يتعدّى إلاّ به. كما في قوله تعالى: **{ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَستوفُونَ}** [المطفّفين: ٢]، أي: (تحكَّموا في الاكتيال)، ويدلّ على الثاني بذكر شيء من متعلّقاته، أو أخذ شيء من متعلّقات الأوّل؛ لأنَّهم يُضمِّنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه، فيقولون: (هيّجني شوقاً) فيتعدَّى إلى مفعولين بنفسه، وإن كان يتعدَّى إلى الثاني بـ(إلى)، نحو: (هيجته إلى كذا)؛ لتضمُّنه معنى ذكر[٣].

ثانياً: أنواع التَّضْمِين النحويّ:

التَّضْمِين وسيلة مهمّة لتحقيق الكثير من الأغراض التي يقصد إليها المتكلِّمون في أساليبهم تحقيقاً للبيان الفصيح، وقد أجمع علماء العربية على أنَّ التَّضْمِين غير مختصٍّ بقسم مُعيّن من أقسام الكلام العربي.

فقد يكون التَّضْمِين في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، وعلى النحو الآتي:

---

(١) حاشية السيّد الشريف على الكشّاف: ١٢٦.
(٢) التعريفات: ٩٩، والكلّيات: ٢٦٨.
(٣) ينظر: الكشّاف: ١٢٦/١.

١. التَّضْمِين الاسمي:

ذكر النحويّون أنَّ الاسم يُضمَّن معنى الاسم ليفيد معنى اسمين، وذلك كما في قوله تعالى: {حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلا ٱلْحَقَّۚ} [الأعراف: ١٠٥].

فقد ضُمِّن (حقيق) في النصّ الكريم معنى (حريص) ليفيد أنَّه محقوق بقول الحقّ وحريص عليه، و(حقيق) من الفعل (حقّ) تفيد معنى جدير وخليق، وهو صفة لرسول أو خبر بعد خبر، أو (أن لا أقول) فاعل بحقيق... أو (أن لا أقول) مبتدأ، و(حقيق) خبره، وقِيلَ: تمَّ الكلام عند قوله (حقيق) و(على أن أقول) مبتدأ وخبر. ومثله ما جاء في قوله تعالى: {وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعضَ ٱلَّذِي تَختَلِفُونَ فِيهِ} [الزخرف: ٦٣]. إذ فسَّرَ أبو عبيدة قوله تعالى على أنَّ (بعضاً هنا بمعنى كُلّ) واستشهد على ذلك بما جاء في قول لبيد بن ربيعة(١):

تَرَّاكَ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَعْتَلِقْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

حيث فسَّرَ الموت بأنَّه لا يعتلق بعض النفوس دون بعض(٢).

وهذا القول مردود؛ لأنَّه لا حجّة فيه؛ لأنَّ (بعضاً) معناها خلاف معنى (كُلّ) في المواضع كُلّها.

فقد جاء في معاني القرآن للزجّاج: «والصحيح أنَّ البعض لا يكون في معنى الكلّ، وهذا ليس في الكلام، والذي جاء به عيسى في الإنجيل إنَّما هو بعض الذي اختلفوا فيه»(٣).

وقال الزجّاج في موضع آخر: «والبيت الذي أنشده أبو عبيدة لا حجّة فيه؛ لأنَّ معنى (أو يخترم بعض النفوس) إنَّما يعني نفسه، ونفسه بعض النفوس»(٤).

ومنه قوله تعالى: {وَإِذَا جَآءَتهُم ءَايَة قَالُواْ لَن نُّؤمِنَ حَتَّىٰ نُؤتَىٰ مِثلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ

---

(١) ديوانه: ٣١٣.
(٢) إعراب القرآن للنحّاس: ٩٩/٣.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٤١٨/٤.
(٤) المصدر نفسه.

ٱللَّهِ ۗ ٱللَّهُ أَعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسَالَتَهُۥ} [الأنعام: ١٢٤].

فقد اختلف النحويّون في توجيه قوله تعالى: { حَيثُ يَجعَلُ }.

فمنهم مَنْ يرى أنَّ (حيث) في الآية الكريمة قد خرجت عن الظرفية، وصارت مفعولاً به على الصفة، قال أبو عليٍّ الفارسي: لا يجوز أن يكون العامل في (حيث): (اعلم) هذه الظاهرة، ولا يجوز أن يكون (حيث) ظرفاً؛ لأنَّه يصير التقدير: الله أعلم في هذه المواضع، ولا يوصف الله بأنَّه أعلم في مواضع وأوقات؛ لأنَّ علمه لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة(١).

أمَّا العكبري فيرى أنَّ: حيث هنا مفعول به، والعامل محذوف، والتقدير: يعمل موضع رسالته، وليس ظرفاً؛ لأنَّه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه»(٢).

وقد رفض أبو حيّان الأندلسي هذا الرأي؛ لأنَّه يرى فيه خروج عن قواعد اللُّغة العربية، إذ قال: «وما أجازوه من أنَّه مفعول به على السعة، أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو؛ لأنَّ النحاة نصُّوا على أنَّ (حيث) من الظروف التي لا تتصرَّف، وشذَّ إضافة (لدى) إليها وجرّها بالباء وبالحرف (في)، ونصُّوا على أنَّ الظرف الذي يتوسّع فيه لا يكون إلاّ متصرِّفاً، وإذا كان كذلك امتنع.

ومنهم مَنْ يرى، كأبي حيّان الأندلسي، أنَّ (حيث) باقية على ظرفيّتها من طريق المجاز على أن تضمَّن (اعلم) معنى ما يتعدَّى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته، والظرفية هنا مجاز(٣).

لقد تأوَّلَ أبو حيّان الأندلسي في هذه الآية، ولا حاجة لنا بمثل هذا التأويل، إذ ليس من شكٍّ أنَّ الله سبحانه وتعالى أعلم في كُلّ زمان ومكان؛ لأنَّ الأمر على ما قرَّره يتطلّب أنَّ علم الله يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة، فيكون في مكان أنفذ منه في

---

(١) الدرُّ المصون: ١٧٢/٣.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٣٧/١، والبحر المحيط: ٦٣٨/٤.
(٣) البحر المحيط: ٦٣٨/٤، والدرُّ المصون: ١٧٢/٣.

مكان آخر.

والذي يبدو أنَّه باقٍ على معناه في الظرفية والإشكال إنَّما يرد من حيث مفهوم الظرفية، وكم موضع تُرِكَ فيه المفهوم لقيام التأويل عليه، ولاسيَّما وقد قام في هذا الموضع الدليل على ذلك.

وقد ذهب الكثير من العلماء إلى ما ذهب إليه أبو حيّان من أنَّها باقية على ظرفيّتها بطريقة المجاز على أن تضمَّن (اعلم) معنى ما يتعدَّى إليه الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علماً حين يجعل رسالاته، والظرفية هنا مجاز(١).

٢. التَّضْمِين الفعلي :

من العلماء مَنْ اقتصر التَّضْمِين على الفعل؛ إذ جرى على الغالب فكثيراً ما يُضمَّن الفعل معنى فعل آخر، وذلك كقوله تعالى: {وَلا تُلقُواْ بِأَيدِيكُم إِلَى ٱلتَّهلُكَةِ} [البقرة: ١٩٥]، وفي توجيه الآية القرآنية أقوال منها ما يأتي:

القول الأوّل: هو أن يحمل على التَّضْمِين الفعلي، فقد جاء في (المغني): وقِيلَ: تعديته، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، وتقديره: «ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة»(٢).

والقول الثاني: إنَّ الباء ليست زائدة، بل هي متعلّقة بالفعل، كما في قولك: (كتبت بالقلم)، والفعل ألقى على هذا القول يتعدَّى بالباء أصلاً من غير تضمين(٣).

والقول الثالث: إنَّ الباء في الآية الكريمة زائدة، إذ يُقال: ألقى يده، وألقى بيده(٤).

ومنه قوله تعالى: {وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَواْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِم قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ} [البقرة: ١٤].

الغالب في الفعل (خلا) أن يتعدَّى بالباء، وقد يتعدَّى بـ(إلى)، وفي الآية الكريمة تعدَّى الفعل (خلا) بـ(إلى) لمعنى البديع، وقد تعدَّى بالباء لاحتمالين.

---

(١) البحر المحيط: ٦٣٨/٤، والدرُّ المصون: ١٧٢/٣، وهمع الهوامع: ٥٤٦/١١، ٣٩٨/٢، ١١/٣.
(٢) الدرُّ المصون: ٤٨٣/١.
(٣) الدرُّ المصون: ٤٨٣/١.
(٤) معاني القرآن للأخفش: ٦٣/١، والخصائص: ٣١١/٢، والأمالي الشجرية: ٢٦٩/٢.

الأوّل الانفراد، والآخر: السخرية والاستهزاء، تقول: خلوت به، أي: سخرت منه، وإذا تعدَّى بـ(إلى)، كان نصًّا في الانفراد فقط.

وضُمِّنَ (حلوا) معنى (ذهبوا) و(انصرفوا) وهو معادل لقوله: (لَقُوا).

ويجوز أن يكون (خلا) بمعنى (مضى) وخلاك ذمٌّ، أي: عداك، ومضى عنك، ومنه القرون الخالية، أي: الماضية، والتي خلت، وقِيلَ: هي هنا بمعنى (مع)، وقِيلَ: بمعنى الباء؛ لأنَّ حروف الجرِّ ينوب بعضها عن بعض، وهذان القولان على منهج الكوفيين والأخفش(١).

وأمَّا البصريون فلا يجيزون التجوُّز في الحروف لضعفها، والقول الذي يقول بالتَّضْمِين أَولى من قول مَنْ قال: إنَّ (إلى) بمعنى الباء أو (مع)(٢)؛ لأنَّ بكُلّ حرف من حروف المعاني معنى هو أَولى به من غيره، فلا يصحّ نيابة غيره عنه إلاَّ بحجّة يمكن التسليم بها، وهذا اختيار ابن جرير الطبري(٣).

ومثله ما جاء في قوله تعالى: {فَقُل هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ} [النازعات: ١٥].

وأنت إنَّما تقول: هل لك في كذا لكنَّه كان تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكّى(٤).

ومثلهما ما جاء في قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنهُمُ ٱلكُفرَ قَالَ مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلحَوَارِيُّونَ نَحنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشهَد بِأَنَّا مُسلِمُونَ} [آل عمران: ٥٢]، ولِمَا كان معناه مَنْ ينضاف في نصري إلى الله جاز لذلك أن تأتي بحرف الجرّ (إلى) هنا)(٥).

ومثله ما جاء في قوله تعالى: {وَلَا تَأكُلُوٓاْ أَموَٰلَهُم إِلَىٰٓ أَموَٰلِكُم} [النساء: ٢]، أي: لا تضمُّوها إليها آكلين لها، فمعنى الأكل هنا الضمُّ والجمع لا حقيق المضغ والبلع،

---

(١) معاني القرآن للأخفش: ٦٣/١، والخصائص: ٣٨٩/٢، والأمالي الشجرية: ٢٦٩/٢.
(٢) الـمُجيد في إعراب القرآن المجيد: ١١٨.
(٣) جامع البيان: ١٠٢/١.
(٤) الجوهر الثمين: ١٣٥.
(٥) المَصدَرُ نَفسُه : ١٣٥.

ولمَّا كان كذلك فقد عدَّاه بـ(إلى) ليصبح المعنى (لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم)(١). وممَّا حمل على التَّضْمِين قراءة مجاهد وزيد بن عليّ وأبي جعفر لقوله تعالى: {فَٱجعَل أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهوِيٓ إِلَيهِم} [إبراهيم: ٣٧].

فقد ضُمِّنَ الفعل (تهوي) معنى (تميل) في قوله تعالى: {تَهوِيٓ إِلَيهِم}، أي: تميل إليهم، ولذلك صحّت، والمراد بقوله: {فَٱجعَل أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهوِيٓ إِلَيهِم}، هو أن تجعل أُناساً يهوون إليهم، لإرادة أن يكون سيرهم عن شوق ومحبّة، وكان المسرع هو القلب قبل الجسد، فالإسراع هو كناية عن الشوق والمحبّة إلى هذا المكان، لهذا كانت التعدية بحرف الجرّ (إلى) لغرض الإشارة إلى أنَّ بيت الله الحرام هو الغاية التي يُقصَد إليها المُلبُّون وتنتهي آمالهم عندها.

٣. التَّضْمِين الحرفي:

حروف الجرّ لها بين حروف المعاني مكانة متميّزة وموقع بارز، وذلك لأنَّها بكثرة دورانها في الكلام تكاد تقترب من الأسماء والأفعال من حيث تصرُّفها في المعاني وتجاوزها الأصل الذي وضعت له إلى معانٍ أُخرى قريبة منه.

إذ يتنوّع معنى حرف الجرّ الواحد إلى معانٍ مختلفة، إمَّا من طريق الحقيقة، أو لكُلّ حرف معنى حقيقياً واحداً ومعانٍ أُخرى جاءت من طريق المجاز في الحرف، أو التَّضْمِين في الفعل.

فالأوّل مذهب الكوفيين، والثاني مذهب البصريين، وإنَّما تكمن هذه المعاني وراء الأُسلوب، فلابُدَّ من الحصيف لكشف معناها، ومن البليغ ليعرف مواقع الكلام فيها.

وعلينا ألاَّ ننساق وراء المقولة الشهيرة «ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض»، على عواهنها دونما روية وسبر لدقّة المعنى، وأن نصحّح هذه المقولة؛ لأنَّ الصواب في ذلك ما نُقِلَ عن علماء العربية من أنَّه «قد ينوب بعض حروف الجرّ عن بعض»، وأنَّ ذلك على حَسْب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، فيقولون: إنَّ (في) تكون بمعنى (على)، ودليلهم على ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي

(١) الكشّاف: ٤٨١/٢.

جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} [طه: ٧١].

ويقولون: إنَّ (الباء) تأتي بمعنى (عن) ويحتجُّون بقولهم: (رميتُ بالقوس)، أي: عنها، وعليها[١]. وغير ذلك ممَّا يوردونه، ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، ولكن نقول: إنَّه يكون في معناه في موضع دون موضع، على حَسْب الأحوال الداعية له والمسوِّغة له، أمَّا أنَّ يكون ذلك في كُلّ موضع فلا، ألاَ ترى أنَّك إذا أخذت بظاهر القول غفلاً دون قيد لزمك عليه أن تقول: سرتُ إلى زيدٍ، وأنت تريد معه، وأن تقول: (زيدٌ في الفرس)، وأنت تريد: عليه، ونحو ذلك ممَّا يطول ويتفاحش.

تضمين (هل) معنى (قد):

ضُمِّنَ (هل) معنى (قد) في قوله تعالى: {هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِين مِّنَ ٱلدَّهرِ لَم يَكُن شَيئاً مَّذكُورًا} [الإنسان: ١].

ومعنى {هَل أَتَىٰ} هو: (قد أتى على الإنسان من الدهر)، وقد نسب ابن عطيَّة في المحرّر الوجيز هذا القول إلى سيبويه[٢]. مستنداً في ذلك إلى قوله: «ونقول: أمَّا هل فإنَّما هي بمنزلة قد)[٣]. وكذلك هو قول المبرِّد[٤].

ويرى الزجّاج أنَّ معنى {هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِين } هو: (قد أتى على الإنسان حينٌ)[٥]. وهذا هو قول الفَرَّاء في حقيقته حين جعل المعنى: قد أتى على الإنسان حينٌ من الدهر، فذكر أنَّ (هل) قد تكون (جحداً)، وقد تكون خبراً فهذا من الخبر؛ لأنَّك قد تقول: فهل وعظتك؟ فهل أعطيتك؟ تقرِّره بأنَّك قد أعطيته ووعظته، والجحد أن تقول: وهل يقدر واحد على مثل هذا؟[٦].

وأقوال النحويّين في (هل) لا تخلو من التقدير، وبابها المشهور الاستفهام

---

(١) الخصائص: ٣٠١/٢، ورصف المباني: ٢٩٧.
(٢) المحرّر الوجيز: ٤٠٨/٥.
(٣) الكتاب: ٥١/١، و٤٩٢.
(٤) المقتضب: ٤٣/١.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٧/٥.
(٦) معاني القرآن: ٢١٣/٣.

المحضّ، والتقرير أحياناً كما في الآية الكريمة، وهذا هو ما يجب أن يكون عليه؛ لأنَّ الاستفهام لا يرد من الله سبحانه وتعالى إلاَّ على هذا النحو، فقد قال ابن جنّي: «فأمَّا (هل) فقد أُخرِجَت عن بابها إلى معنى (قد)، نحو قول الله سبحانه: {هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِين مِّنَ ٱلدَّهرِ}، قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك. وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنَّه قال ـ والله أعلم ـ: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بُدَّ في جوابه من (نعم) ملفوظًا بها أو مقدّرة، أي: فكما أنَّ ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يبأى بما فتح له. وهذا كقولك لمَنْ تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك؟ أم هل زرتني فأكرمتك؟، أي: فكما أنَّ ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقّي عليك وإحساني إليك. ويؤكّد هذا عندكقوله تعالى: {إِنَّا خَلَقنَا ٱلإِنسَٰنَ مِن نُّطفَةٍ أَمشَاج نَّبتَلِيهِ فَجَعَلنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا إِنَّا هَدَينَٰهُ ٱلسَّبِيلَ} [الإنسان: ٢-٣]، أفلا تراه ـ عَزَّ اسمه ـ كيف عدَّدَ عليه أياديه وألطافه له»[(١)].

ثُمَّ قال ابن جنّي: «فإن قلت: فما تصنع بقول الشاعر[(٢)]:

سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا أَهلْ رأَوْنا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

أَلاَ ترى إلى دخول همزة الاستفهام على (هل)، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاقِ همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدلّ على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر»[(٣)].

ورأى أنَّ الأحسن أن تكون على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير؛ لأنَّه تقرير لمَنْ أنكر البعث، فلابُدَّ أن يقول: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيُقال له: مَنْ أحدثه بعد أن لم يكن، وكونه بعد عدمه؟ كيف يمتنع عليه بعثه وإحياؤه بعد موته؟

---

(١) الخصائص: ٤٦٤/٢.
(٢) هو زيد الخيل، ينظر: ديوانه: ١٠٠.
(٣) الخصائص: ٤٦٤/٢.

تضمين (في) معنى (على):

ذهب الكوفيون ومَنْ تابعهم إلى أنَّ (في) تقع موقع على في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ}، أي: على جذوع النخل، واستندوا في ذلك إلى قوله تعالى: {حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُم فِي ٱلۡفُلكِ} [يونس: ٢٢]، أي: على الفلك، والدليل على ذلك قوله تعالى: {فَإِذَا ٱستَوَيتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلكِ} [المؤمنون: ٢٨].

وقول عنترة في معلّقته(١):

بَطَلٌ كأنّ ثِيابَه في سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتَوْأمِ

أي: كأنَّ ثيابه على سرحه.

وكذلك استندوا إلى قول سويد بن أبي كاهل اليشكري(٢):

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا

أي: على جذع نخلة، والمعروف أنَّ (في) إمَّا أن تكون للظرفية الحقيقية؛ لأنَّ فرعون نقر الخشب وصلبهم في داخله فصار ظرفاً لهم حقيقة، أو هي للظرفية المجازية فشبَّه تمكُّن المصلوب في الجذع بتمكُّن الشيء الموعَى في وعائه، فجاء حرف الوعاء دالاً على أنَّهم سيشدّون إلى جذع النخلة شدّاً بالغ القوّة والقسوة، حتَّى ليكاد المصلوب يواريه الجذع ويشتمله، وهذا المعنى ينسجم ودلالة النصّ التي تمَّ تطويع صيغة الفعل لها، إذ جاء الفعل في صيغة التضعيف {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم}(٣).

تضمين (على) معنى (في):

اختلف العلماء في توجيه قوله تعالى: {فَّاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱستَحَقَّ عَلَيهِمُ ٱلأَولَيَٰنِ} [المائدة: ١٠٧].

فقد ذكر الزجّاج أنَّ هذا الموضع «من أصعب ما في القرآن في الإعراب، فأوليان في قول أكثر البصريين يرتفعان على البدل ممَّا في (يقومان)، والمعنى: فَلْيَقُمْ الأولَيان بالميّت مقام هذين الخائنين... فإذا امتنع الأوليان على البدل، فاللّذان

(١) ديوانه: ٢١٤، وينظر: والأُزهية: ٢٧٨.
(٢) ديوانه: ٤٥، وينظر: والأُزهية: ٢٧٨.
(٣) مجاز القرآن: ٢٣/٢-٢٤، ومعاني القرآن للنحّاس: ٩١/٢.

استحقَّ من الضمير معنى الوصية، والمعنى: فليقم الأوليان من الَّذِينَ استحقّت الوصية عليهم»[١]

أمَّا الرفع في قوله تعالى: {ٱلأَوۡلَيَٰنِ} فأحد ثلاثة أوجه، هي[٢]:

الأوّل: أن تكون بدلاً من الضمير في (يقومان)، أي: يقوم الأوليان.

والثاني: أن يكون خبر ابتداء محذوف، أَلا وهما الأوليان.

والثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء والخبر فآخران جاء متقدِّماً، والتقدير فالأوليان آخران من أهل الميّت.

أمَّا العكبري فيرى أنَّها جاءت على بابها، فهي كقولك: (وجب عليه الإثم)[٣].

أنَّ الاختلاف في التقدير في النصّ الكريم مبنيٌّ على الاختلاف في فهم المعنى. فمن جعلها بمعنى (في) فقد قدَّرَ استحقَّ مسنداً للوصية.

أمَّا مَنْ جعلها بمعنى (من) فقد قدَّره مسنداً لـ(الأوليان).

وأرى أنَّ أجود هذه الأقوال هو أن نحمل (عليهم) على بابها؛ لأنَّ المعنى يشير إلى أن يكون الأَوليان بدلاً على أنَّ المعنى: ليقم الأوليان من الذين استحقّت عليهم الوصية، وعلى هذا المعنى لا نجعل حرفاً بدلاً من حرف، وكذلك هذا المعنى يوافق ما عليه أهل التفسير[٤].

تضمين (أو) معنى (بل):

ذهب الفَرَّاء إلى أنَّ (أو) في قوله تعالى: {وَأَرسَلنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ} [الصافّات: ١٤٧]. بمعنى (بل)[٥].

ويبدو أنَّ السبب الذي دفع الفَرَّاء إلى هذا القول هو ما ذكره النحاة من أنَّ من معاني (أو) الدلالة على الشكّ، ولم ينفرد الفَرَّاء بهذا القول، فقد نسبه أبو بكر

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢١٦.
(٢) جامع البيان: ١٧٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٨٣/١، و١٩١، ومعاني القرآن للنحّاس: ٣٨٠/٢، والوجيز في تفسير القرآن العزيز: ٣٤٠/١.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٤٦٩/١.
(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣٥٨/٦.
(٥) معاني القرآن للفَرَّاء: ٣٩٤/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٢/١٥.

الأنباري في كتابه (البيان في غريب القرآن) إلى الكوفيين عامّةً، وقد ردَّ المبرّد قول الفَرَّاء هذا؛ لأنَّه يرى أنَّ (بل) معناها الإضراب بعد غلط، أو نسيان، والله سبحانه وتعالى منزَّهٌ عن هذا(١).

أمَّا ابن جنّي فقد أوضح أنَّ (أو) قراءة في الآية على إفادتها معنى الشكّ من لدن الرائي، أو من الناس، فهم من الكَثْرَة ممَّا يجعلهم في عددهم، أو أن يكون ذلك في باب الإبهام على المخاطَب كأن يكون المتكلّم غير شاكٍّ، وإنَّما أرادوا تشكيك السامع بأمر قصده، فلا يكون فيه (أو) بمعنى (بل) مثلما ذهب الفَرَّاء، ولا تكون بمعنى (الواو) مثلما ذهب قطرب(٢).

إنَّ الذي أراه مناسباً في تفسير هذه الآية هو أن يكون المعنى أو يزيدون في تقديركم.

ثالثاً: الفرق بين التَّضْمِين وما يضارعه من المصطلحات:

غالباً ما يتداخل مصطلح التَّضْمِين النحويّ مع غيره من المصطلحات النحويّة، ليس بسبب وحدة المعنى لهذه المصطلحات، أو لأنَّ الشكل العامّ لها واحد، ولكن بسبب ما تؤدّيه هذه المصطلحات في التراكيب اللُّغويّة من دلالة، أو عمل، أو وظيفة في الجملة أو في الموقع الإعرابي؛ لذلك أجد أكثر من مبرِّر لرفع ما يحصل من لبس واشتباه وتداخل بين هذه المصطلحات، وعلى النحو الآتي:

الفرق بين النيابة والتَّضْمِين:

في النيابة النائب لابُدَّ منه في التركيب؛ لأنَّه يقوم بدور المنوب عنه في الموقع الإعرابي، أو في العمل، أو في الأداء، والشواهد على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال:

أ. نيابة المصدر عن الفعل في رفعه للفاعل.

ب. نيابة المضاف إليه عن المضاف، والصفة عن الموصوف.

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠٨/٢، وينظر: المقتضب: ٣٠٤/٣، وجامع البيان: ١٠٤/٢٣، ومعاني القرآن للنحّاس: ٦٠/٦-٦١.

(٢) الخصائص: ٤٦١/٢.

ت. نيابة المفعول به أو الظرف، أو الجارّ والمجرور، أو المصدر عن الفاعل بعد حذفه.

أمَّا التَّضْمِين فليس من النيابة في شيء، إذ في قوله تعالى: {وَٱصبِر نَفسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدعُونَ رَبَّهُم بِٱلغَدَوٰةِ وَٱلعَشِيِّ} [الكهف: ٢٨]، فقد ضُمِّنَ الفعل (اصبر) معنى الفعل (احسب)، وهو فعل لازم، ومثل هذا قوله تعالى: {فَقُل هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ} [النازعات: ١٨]، فأنت إنَّما تقول: هل لك في كذا، لكنَّه لمَّا كان هذا دعاء منه عليه السلام صار تقديره: أدعوكَ وأُرشدكَ إلى أن تزكَّى(١).

(١) الخصائص: ٣٠٩/٢، والجوهر الثمين: ١٠٢.

الفرق بين التَّضْمِين والمجاز:

المجاز بوصفه من أهمِّ عناصر الخيال هو أُسلوب في الكلام قوامه الاستغناء عن اللفظ الأصلي والتعبير عن المعنى بلفظ يدلّ على معنًى آخر في أصل اللُّغة، ولكنَّهما متداعيان ملتحمان، وقد بحث سيبويه المجاز باعتباره وسيلةً مهمّةً من وسائل الاتّساع الذي تدور في فلكه عمليات التوليد في اللُّغة، ومنها المجاز(١).

وهذه التسمية تنبّهنا إلى إمكانات تداعي المعاني، إذ ذهب بعض النحاة إلى أنَّ التَّضْمِين هو مجاز مرسل؛ لأنَّه استعمل اللفظ في غير معناه الأصلي لعلاقة بينهما وقرينة، فمن العلماء مَنْ يرى أنَّ الكلمة تُستعمَل في حقيقتها ومجازها لذلك يرى أنَّ الفعل في قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِم} [البقرة: ٢٢٦]، ضُمِّنَ معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليست حقيقة الإيلاء إلاَّ الحلف فاستعماله الامتناع من وطء المرأة إنَّما هو من طريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبّب(٢). إنَّ من مميزات التعبير القرآني أنَّه يحتوي على عناصر دائمة التفاعل فيما بينها، بسبب العلاقة التي يكوّنها المضمون مع البنى اللسانية، والدراسات التي بحثت في القرآن الكريم لم تظهر اهتماماً واضحاً بذلك، فقد انصب اهتمام العلماء بمباحث (اللفظ والمعنى) بصورة أكثر.

ولكنَّ الفرق بين التَّضْمِين والمجاز واضح أشدّ الوضوح، فإذا كان التَّضْمِين يعني أنَّنا نستعمل اللفظ في معنيين: معناه الأصلي، ومعنى الفعل الذي تضمَّنه. فالمجاز هو ألاَّ يُستعمَل اللفظ في معناه ومعنى اللفظ الآخر المتضمَّن جميعاً. بل المجاز يتحوّل معناه الحقيقي إلى المعنى الآخر فيستعمله فيه لعلاقة بين المعنيين بقرينة مانعة من إرادة معناه الحقيقي(٣).

إنَّ الطابع الكنائي في المفردة المجازية يحدِّد المستوى الدلالي ويرسّخه؛ لأنَّ مقوّمات المجاز هي: التعبير عن لفظ آخر، والارتباط بمقتضى التداعي الذي يقوم

---

(١) الكتاب: ٩٨/١، ١٦٠، ١٧٧، ١٨١، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٩٢، ٣٣٦، ٤١٠.
(٢) مغني اللبيب: ٤٩٩، والجوهر الثمين: ١٣٤.
(٣) مغني اللبيب: ١٨٥/٢.

بدور كبير في عملية فهم النصّ، واعتماد المجاز.

الفرق بين التَّضْمِين والتقدير:

من المصطلحات التي تلتبس مع التَّضْمِين وفَرَّق النحاة بينها، هو مصطلح التقدير، إذ فَرَّق ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في أماليه بينهما بقوله: «التَّضْمِين يُراد به أنَّه في معنى المتضمَّن على وجه لا يصُحّ إظهاره معه.

والتقدير أن يكون على وجه يصُحّ إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أو اختلف فإنَّه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة.

وقد لا يختلف في مثل قولك: اللهِ لأفعلنَّ، وباللهِ لأفعلنَّ»(١).

الفرق بين التَّضْمِين النحويّ والبياني:

الفرق بين التَّضْمِين النحويّ والتَّضْمِين البياني:

التَّضْمِين ينطوي في حقيقته على أمرين:

الأمر الأوّل: هو الاتّساع في استعمال حرف الجرّ وحلول حرف محلّ حرف آخر إذا كان الفعل الذي يتعدَّى به قريباً في معناه من معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف.

والأمر الثاني: هو رعاية هذا الذي يصُحّ أن نسمّيه التجاور في المعاني، بحيث يجوز اللفظ معناه إلى معنى يجاوره، والتَّضْمِين النحويّ هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، ويُعطَى حكمه في التعدِّي واللزوم وغيرهما ممَّا يتطلَّب سياق النصّ الذي يرد فيه.

أمَّا التَّضْمِين البياني فهو الذي نُقدِّر فيه حالاً تناسب المعمول، والتَّضْمِين النحويّ مقيس عند أكثر النحاة، أمَّا التَّضْمِين البياني فهو مقيس بإجماع النحاة، إذ يرى البيانيون أنَّ الفعل المذكور في التَّضْمِين إنمَّا يدلّ على معناه الوضعي، ويدلّ على المعنى الآخر بمحذوف، كالحال من الفعل المقدَّر بمعونة قرينة لفظية، فيجتمع في التَّضْمِين معنيان، ولم يتصوّروا إشراب الفعل المذكور معنى الفعل الملحوظ،

(١) الأمالي النحوية: ٢٧٠-٢٧١.

ليدلّ على المعنيين جميعاً، مثلما فعل النحاة.

إذ ذهب بعضهم إلى أنَّ اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدلّ عليه ما هو من متعلّقاته، فتارةً بجعل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف قيداً وفرعاً عليه، وتارةً يُعكَس الأمر فيُجعَل أصلاً.

رابعاً: أهمّية القول بالتَّضْمِين:

الذي يتأمَّل التَّضْمِين في القرآن الكريم يتيقّن أنَّ العلماء على وعي تامٍّ بأهمّية التَّضْمِين ودوره في توجيه النصّ القرآني، وتفسيره الذي يرد فيه، وأنَّ إدراكه لا يحصل إلاَّ إذا ارتبط بمفهوم وضع اللفظ في معناه الأصلي، ومعنى اللفظ الآخر المتضمَّن جميعاً، وإعطاء معنيين بدل معنى واحد في النصوص القرآنية الكريمة التي يرد فيها، كقوله تعالى: {أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُم وَمَا كَانُواْ مُهتَدِينَ} [البقرة: ١٦].

إذ اختلف العلماء في معنى (اشتروا الضلالة) في النصّ القرآني الكريم، هل هو شراء حقيقي، أم غير حقيقي؟

وهذا بسبب اختلافهم في تفسير معنى (الباء) في قوله تعالى: (بالهدى). فمن العلماء مَنْ يرى أنَّ (الباء) زائدة، والفعل (اشتروا) ضُمِّنَ معنى (أخذوا)[١]. وعلى هذا يكون معنى الآية: أُولئك الذين أخذوا الضلالة وتركوا الهدى.

ومنهم مَنْ يرى أنَّ (الباء) حقّها أن تتّصل بلفظ (الضلالة)؛ لأنَّ معنى الآية عنده: أُولئك الذين تمسّكوا بالضلالة وتركوا الهدى، وأنَّ الشراء في الآية ليس المقصود منه ما يتعارفه الناس، إنَّما هو مَنْ ترك شيئاً وتمسّك بغيره[٢].

ومن العلماء مَنْ يرى أنَّ (الباء) في قوله تعالى: (بالهدى) جاءت لمعنى (على)، وأنَّ الفعل (اشتروا) ضُمِّنَ معنى (استحبوا) فتعلّق (على) بالفعل

---

(١) جامع البيان: ١٣٧/١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٩٢/١.

(استحبّوا)[١]. وسبب تضمين الفعل (اشتروا) معنى الفعل (استحبّوا) هو أنَّ الله سبحانه وتعالى وصف الكفّار في موضع آخر من كتابه الكريم بأنَّهم استحبّوا الكفر على الإيمان.

ومن العلماء مَنْ ذهب إلى حمل معنى الفعل (اشتروا) على معنى (اختاروا)؛ ذلك لأنَّ العرب تقول: اشتريتُ كذا على كذا، بمعنى: اخترتُ كذا على كذا[٢].

وهذا الرأي غير مرجَّح؛ لأنَّ الله ﷻ قال: {فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُم} [البقرة: ١٦].

أمَّا الطبريُّ فيرى أنَّ (الباء) جاءت بمعناه في قوله تعالى: (بالهدى) وقد تعلّقت بالفعل (استبدلوا) الذي هو بمعنى (اشتروا)، وعلى هذا يكون معنى الآية الكريمة: أُولئك الذين استبدلوا الضلالة بالهدى[٣].

وكذلك تبرز أهمّية التَّضْمِين في كونه وسيلة مهمّة لتفسير الظواهر النحويّة المفتقرة إلى تفسير؛ لأنَّنا لا يمكن أن نحمل اللفظ في النصّ على معناه اللُّغويّ؛ لأنَّ ذلك قد يتنافى مع مدلول الآية والمعنى المقصود منها.

فعلى سبيل المثال اختلاف العلماء في معنى (أرسلنا) في قوله تعالى: **{أَلَم تَرَ أَنَّآ أَرسَلنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُم أَزّا}** [مريم: ٨٣].

فمن العلماء مَنْ يرى أن أرسلنا بمعنى (سلَّطنا)[٤]. وعلى هذا القول ضُمِّنَ الفعل (أرسلنا) معنى (سلَّطنا)[٥]؛ حتَّى يستقيم مع السياق العامّ للآية، وكذلك لأنَّ الفعل (سلَّطَ) يتعلَّق بـ(على)، وعلى هذا يكون معنى الآية متعلَّق بالحرف (على)، أي: ألم ترَ أنَّا سلَّطنا على الكافرين[٦].

والزجّاج يرى أنَّ معنى الإرسال «هو التسليط، يُقال: قد أرسلتُ فلاناً على فلانٍ

---

(١) جامع البيان: ١/١٣٧-١٣٨.
(٢) جامع البيان: ١/١٣٧-١٣٨.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٤٥-٣٤٦.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) معاني القرآن للنحّاس: ٤/٣٦٠.

إذا سلَّطته عليه»[١].

وهذا ما ذهب إليه النحّاس الذي يرى أنَّ معنى «أرسلنا في اللُّغة هنا سلَّطنا»[٢].

ومن العلماء مَنْ يرى أنَّ معنى (سلَّطنا) هو (خلّينا)، وعلى هذا الرأي فقد ضُمِّنَ الفعل (أرسلنا) في الآية الكريمة معنى (خلّينا)، ويكون الحرف (على) بمعنى (مع)[٣]، وبهذا يكون معنى الآية على هذا القول: إنَّا تركنا الشياطين مع الكافرين تؤزُّهم أزّاً، فلم نعصم الكافرين من القبول بهم[٤].

ممَّا تقدَّم نجد أنَّ الحرف جاء على معناه من الاستعلاء عند العلماء الذين ضمَّنوا الفعل (أرسلنا) بـ(سلَّطنا)، أمَّا مَنْ ضمَّنه بـ(خلّينا) فقد جاء بالحرف (على) بمعنى (مع)؛ لذلك أرى أنَّ الأنسب والأقرب هو أن نضمِّن الفعل أرسلنا معنى سلَّطنا لتكون الآية بمعناه من الاستعلاء؛ لأنَّا لا يمكن حمل الفعل أرسل على معناه اللُّغويّ في الآية الكريمة؛ لتنافي أن يرسل الله الشياطين، إنَّما يرسل الله الملائكة والأنبياء، وأنَّ تضمين الفعل أرسلنا معنى سلَّطنا أليق من حيث ظاهر النصّ، والدليل على ذلك تعلّق الفعل أرسلنا بـ(على)، فلو لم يكن الفعل بهذا المعنى لم يتعلّق بـ(على)، فلمَّا تعلّق به علمنا أنَّ حمل أرسلنا على معنى سلَّطنا مقصود في الآية. وقد اختار الزجّاج أن يكون أرسلنا بمعنى سلَّطنا، واستدلّ بقوله تعالى: {إِنَّ عِبَادِي لَيسَ لَكَ عَلَيهِم سُلطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلغَاوِينَ} [الحجر: ٤٢].

وبذلك فقد تحدّد في الآية الكريمة وجه الاستدلال، إذ أعلم الله عَزَّ وَجَلَّ أنَّ مَنْ اتّبعه هو مسلّط عليه[٥].

فالكلمتان مقصودتان معاً وتبعاً، فمرَّة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً، كما

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٥/٣.
(٢) معاني القرآن للنحّاس: ٣٦٠/٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٥/٣.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٥/٣.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٦/٣.

في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُم وَلَعَلَّكُم تَشكُرُونَ} [البقرة: ١٨٥]، فكأنَّه قِيلَ: ولتكبّروا الله حامدين على هدايتكم، ومرّةً العكس، مثلما في قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَ وَبِٱلأٓخِرَةِ هُم يُوقِنُونَ} [البقرة: ٤]، أي: يعترفون به مؤمنين.

وفكرة التعايش بين معنيين فكرة أرساها (ريتشارز) في الفكر النقدي الحديث تحت مفهوم التفاعل الدلالي في الاستعارة، وهو مفهوم يقوم على فكرة التفاعل بين المستعار والمستعار إليه، أو بين معنى اللفظ الحاضر، واللفظ الغائب، وإنَّ التعاقب الذي يحصل بين حرفين من حروف الجرّ يعني التعايش بين معنيين، إذ تعويض حرف بحرف لا ينجم عنه تعويض معنى بمعنى، بل يعني أن نردف معنى بآخر؛ ذلك أنَّ حضور معنى الحرف المحذوف هو بمنزلة حضور معنى المستعمل(١).

وقد انتهى العلماء الذين تناولوا التَّضْمِين في العربية إلى أنَّ التَّضْمِين يأتي لغرض تعبيري، وفائدة معنوية ومعنى الغرض التعبير هو الإيجاز والاختصار عن طريق التعبير بجملة واحدة عن معنيين بدل جملتين، ومعنى الفائدة المعنوية تتمثل بإعطاء ـ إفادة ـ معنيين بفعل واحد بدل فعلين، فقد ذكر النحاة أنَّ فائدة التَّضْمِين هو أن تؤدّي كلمةٌ مُؤدَّى كلمتين، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً، ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّه إذا كان مقتضى التَّضْمِين إكساب الفعل المذكور حكم الفعل المقدَّر من حيث اللزوم والتعدية، فليس حكم الفعل المقدَّر من حيث اللزوم والتعدية، أي: أليس معنى ذلك أن يُجرَّد الفعل المذكر من معناه ليكسب معنًى حديثاً، وإنَّما المقصود هو أن يجمع هذا الفعل ـ المذكور ـ بالتَّضْمِين بين دلالتين: دلالته الأُولى، ودلالة الفعل الذي أُشرِبَ معناه، يقول الزمخشريّ: ومن شأن العرب أن يضمّنوا الفعل معنى فعل آخر، فيُجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضمَّن، كقولهم: (سمع الله للداعي) فهذه الجملة هي مستخلصة من جملتين:

(١) بلاغة الخطاب وعلم النصّ لصلاح فضل: ١٥٠-١٥١، وخصائص الأُسلوب في الشوقيات، مُحمّد الهادي الطرابلسي: ٤٩٥-٤٩٦.

الأُولى (سمع الله الداعي)، والثانية هي: (استجاب الله للداعي)؛ وذلك لوجود علاقة قوية بين الفعلين (سمع واستجاب)، إذ إنَّ الداعي يحتاج إلى مَنْ يسمع دعاءه ويستجيب له، لا أن يسمعه فقط، وإلاّ لانتفت الغاية من الدعاء، ومن ذلك: (رحبتكم الدار)، فإنَّ الفعل (رحُبَ) لازم لا يتعدَّى بنفسه إلى مفعول به، ولكنَّه تضمَّن معنى (وسِعَ) فنصب المفعول به (الكاف) مثله، إذ يُقال: (وسِعتكم الدار) بمعنى (اتّسعت لكم).

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّه ينبغي أن يكون بينهما وجه من المغايرة والاختلاف، وعلى هذا الأساس يمتنع أن يضمَّن الفعل معنى فعل هو في معناه أو في معنى مثل معناه، ولذلك لا يجوز أن تضمِّن (استند) معنى (اعتمد)، وتقول: (استندت عليه) بدلاً من: (استندت إليه)، أو تعكس فتقول: (اعتمدت إليه) عوضاً عن (اعتمدت عليه)؛ لأنَّه ليس من داعٍ تعبيري أو معنوي يدعونا إلى ذلك، والسبب لأنَّ الفعلين (اعتمد، واستند) هما واحد؛ لذلك فإنَّ أحدهما يغني عن الآخر في تأدية معناه. ولو أجزنا ذلك لفاتنا الغرض من التَّضْمِين، وعدمنا قصده وفائدته، بل ولتجاوزنا شرطه.

نظير هذا: الفعلان (قبل) و(رضي) فإنَّه لا يجوز لنا أن نضمِّن أحدهما الآخر فنقول: (قبلَ فلانٌ بالأمر) حملاً على (رضي به)؛ لأنَّه إذا كان القبول يفيد معنى الرضا مثلما يفيد الرضا معنى (القبول)، فأيُّ غرضٍ نبتغيه من تضمين (قبل) معنى (رضي)، أو العكس.

ومن ذلك أيضاً (حزتُ على الشيء) حملاً على (حصلتُ عليه) بدلاً من (حزتُه)، ومثله: (نلت الشيء) حملاً على (فزتُ به) بدلاً من (نلته)، كُلّ هذه الأمثلة غير سائغة ولا مستقيمة؛ والسبب لأنَّ الأفعال المتضمِّنة والمتضمَّنة بمعنى واحد، وهذا بخلاف ما يرمي إليه التَّضْمِين، فالتَّضْمِين يحدث بين فعلين يجب أن يكون بينهما علاقة ومناسبة من حيث إنَّ أحدهما سبب في وجود الآخر، أو مترتّب عليه، وكذلك يجب أن يكون بينهما تغاير واختلاف في المعنى، وكُلّ واحد منهما يدلّ على معنى يختلف عن الآخر حتَّى تتحقّق الفائدة.

ومن خلال استقراء ألوان التَّضْمِين في العربية نجد أنَّ أهمّية التَّضْمِين تتمحور في أُمور كثيرة منها:

١. التَّضْمِين وسيلة مهمّة لتفسير الكثير من الظواهر المفتقرة إلى تفسير، كجعل الفعل المتعدّي بنفسه متعدِّياً بحرف الجرّ، نحو قوله تعالى: {فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ} [النور: ٦٣]، إذ إنَّ الفعل (يحذر) من الأفعال المتعدّية بنفسها، ولكنَّه حين تضمَّن معنى الفعل المضارع (يَخْرج) صار متعدِّياً مثله بحرف الجرّ (عن)، وأصبح المراد: (فليحذر الذين يخرجون عن أمره)، ومثل ذلك الكثير في القرآن الكريم(١).

٢. يقول العلماء: إنَّ التَّضْمِين كُلّه مجاز، ومثاله إنَّ (بسم ٱلله الرحمن الرحيم) هي من باب التَّضْمِين؛ لأنَّه تضمَّن تعليم الاستفتاح في الأُمور باسمه على جهة التعظيم لله تبارك وتعالى، أو التبرُّك باسمه عَزَّ وَجَلَّ(٢).

٣. أجمع العلماء الذين أقرُّوا القول بالتَّضْمِين على أنَّ من فوائد التَّضْمِين (الاتساع)؛ ذلك أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بالآخر، فإنَّ العرب تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر(٣).

٤. التَّضْمِين يُسهم في قوّة المعنى وبلاغته؛ لأنَّ الغرض منه هو إعطاء مجموع معنيين؛ وذلك أقوى من الاكتفاء بمعنًى واحد(٤). قال ابن الأثير واصفاً بلاغة التَّضْمِين في قوله تعالى: ﴿قُل مَن يَرزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَو إِيَّاكُم لَعَلَىٰ هُدًى أَو فِي ضَلَٰل مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]: «ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجرِّ ههنا، فإنَّه إنَّما خولِفَ بينهما في الدخول على الحقّ والباطل؛ لأنَّ صاحب الحقّ كأنَّه مُستَعلٍ على فرسٍ جوادٍ يركض به

(١) ينظر: سورة الكهف: ٢٨، وهود: ٤١، و٥٩.
(٢) إعجاز القرآن للباقلاني: ٢٧٣، والجوهر الثمين: ١٦.
(٣) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢، والجوهر الثمين: ١٦.
(٤) ينظر: الكشّاف: ١٣٦/١، والجوهر الثمين: ١٦.

حيث شاء، وصاحب الباطل كأنَّه منغمس في ظلام منخفضٍ فيه: لا يدري أين يتوجه، وهذا معنًى دقيق، قلَّما يُراعَى مثله في الكلام»[1].

٥. للتضمين وظائف دلالية متنوّعة، منها: إيصال معاني الأفعال إلى مفاعيلها وربطها بها حين تكون هذه الأفعال قاصرة عن الوصول إلى مفاعيلها.

* * *

(١) المثل السائر: ٢٦٤/٢.

المبحث الثاني

ما قاله العلماء في التَّضْمِين

التَّضْمِين ظاهرة لُغويّة حتمية ترافق عملية التطوّر اللُغويّ، وهي أمر واقع في العربية، ينمّيها التطوّر، ويدعمها الاستعمال، ويشهد بها الواقع اللُغويّ، ولا سبيل إلى إنكارها أو تجاهلها؛ لأنَّها كانت موضع اهتمام علماء العربية على مختلف العصور، فمنهم مَنْ عقد لها فصلاً أو باباً في كتابه، ومنهم مَنْ أفرد لها كتاباً، ولعلَّ ابن قتيبة (٢٧٦هـ) هو أوّل مَنْ عقد لها باباً في كتابه (تأويل مشكل القرآن)[١]. ومثله ابن جنّي[٢]. والثعالبي (٤٢٩هـ)[٣]. وابن حزم (٤٥٦هـ)[٤]. وقد وصل إلينا تراث غنيٌّ من كتب الحروف ومعانيها تناولت الكثير من شواهد التَّضْمِين في العربية، منها:

١. حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجّاجي (ت٣٣٧هـ).
٢. معاني الحروف، لأبي الحسن الرمّاني (٣٨٤هـ).
٣. الأُزهية في علم الحروف، لأبي الحسن الهروي (ت نحو ٤١٥هـ).
٤. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (٧٤٩هـ).
٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (٧٦١هـ).
٦. رصف المباني في حروف المعاني للمالقي (٧٧١هـ).

وكذلك مَنْ تعرَّض للتضمين النحويّ أو البياني علماء البلاغة، حيث استفسروا عن ماهيّته، أحقيقة هو أم مجاز؟ وهل القيد فيه منتزعة من المنقول منه.

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٥٦٥-٥٧٨.
(٢) الخصائص: ٣٠٦/٢.
(٣) فقه اللُّغة وسرُّ العربية: ٣٩٥.
(٤) الإحكام في أُصول الأحكام: ٥١.

وكذلك ممَّن ألَّفَ في التَّضْمِين(١):

١. ابن كمال باشا (٩٤٠هـ) رسالة في التَّضْمِين.
٢. رسالة ياسين بن زين الدين أبي بكر بن مُحمّد بن الشيخ عُلَيْم (بالتصغير) الحمصي الشافعي نزيل مصر الشهير بالعليمي (١٠٦١هـ).
٣. الدرُّ الثمين في محاسن التَّضْمِين، للشيخ عبدالله بن سلامة الإدكاوي المصري (١١٨٤هـ).
٤. الجوهر الثمين في بيان حقيقة التَّضْمِين، للعلامة محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ).

لقد عرف العرب مفهوم التَّضْمِين في تراثهم النحويّ؛ لما له من أساليب وطرائق في تأدية المعنى بأقلّ الألفاظ، وقد تطوّر مفهوم التَّضْمِين باتجاه معناه الاصطلاحي وعلى النحو الآتي:

استعمل العرب مادّة (ضمن) ومشتقّاتها استعمالاً واسعاً ذكره علماء المعجمات؛ لذلك سنحصر هذا الاتّساع بما له صلة بموضوع البحث، فقد قالوا: ضَمَّنَ الشيءَ الشيءَ: أَوْدَعه إِيَّاه كَمَا تُودِعُ الوعاءَ المتاعَ والميتَ القبر، وَكُلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ فِي وِعَاءٍ فَقَدْ ضمَّنتَه إِيَّاه. قال اللَّيْثُ: كُلُّ شيءٍ أُحرِزَ فِيهِ شَيْءٌ فَقَدْ ضَمَّنَه(٢).

أمَّا في الاصطلاح فسنعرض أقوال العلماء فيه في الصفحات القادمة، وسنكتفي هنا بعرض تعريف مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة للتضمين؛ لأنَّه جاء بعد بحث دقيق واستقصاء وافٍ لألوان التَّضْمِين في العربية، فقد عرَّفه بقوله:

التَّضْمِين هو «أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطَى حكمه في التعدية واللزوم»(٣).

ومن استقراء ألوان التَّضْمِين النحويّ في نصوص القرآن الكريم، والحديث النبويّ

---

(١) ينظر: هدية العارفين: ١٢/٢، وتاريخ الأدب العربي في العراق: ١٦٥/٢، وحقيقة التَّضْمِين في علوم العربية: ٢٠١-٢١٨.
(٢) لسان العرب، مادّة (ضمن): ٢٦١٠/٤-٢٦١١، وتاج العروس، مادّة (ضمن): ٣٣٣/٣٥.
(٣) نقلاً عن النحو الوافي: ٤٦٠/٢.

الشريف، وكلام العرب، التي ذكرتها المدوّنات النحوية وكتب التفسير، نجد أنَّ العلماء تعاملوا مع التَّضْمِين على النحو الآتي:

أوّلاً: منهم مَنْ أَقَرَّ بوقوع التَّضْمِين، فذكر شروطه، وأقسامه، ودلالاته، وفصَّل القول في شواهده، ومن هؤلاء:

ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، الزركشي (٧٩٤هـ)، السيد الجرجاني (٨١٦هـ)، الشيخ ياسين العليمي (١٠٦١هـ)، الكفوي (١٠٩٤هـ)، الدسوقي (١٢٣٠هـ)، محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ).

ثانياً: ومن العلماء مَنْ تعامل مع التَّضْمِين كأمر واقع في العربية وأَقَرَّ بوقوعه، من دون ذكر لشروطه، أو أقسامه، ورأى فيه الوجه الأرجح، والأقرب إلى واقع النصّ القرآني الكريم، ومن هؤلاء العلماء:

الطبري (٣١٠هـ)، النحّاس (٣٣٨هـ)، الواحدي (٤٦٨هـ)، الزمخشري (٥٣٨هـ)، القرطبي (٦٧١هـ)، أبو حيّان (٧٥٤هـ)، الزركشي (٧٥٤هـ)، الشوكاني (١٢٥هـ).

ثالثاً: ومنهم مَنْ أَقَرَّ بوقوعه في النحو، ولكن قيَّده بالمسموع، ورفض التوسُّع فيه، أو القياس عليه، كابن عصفور (٦٦٩هـ)، والرضي (٦٨٦هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، والشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، في حين نجد أنَّ كثرة ورود التَّضْمِين عند العرب دفعت ابن جنّي (٣٩٢هـ) إلى القول بقياسية التَّضْمِين، حين قال: «وجدتُ في اللُّغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يُكاد يُحاط به، ولعلَّه لو جُمِعَ أكثره لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبَّله وأنس به، فإنَّه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأُنس بها، والفقاهة فيها»(١).

ثُمَّ قال عن التَّضْمِين: «اعلم أنَّ هذا الشَرْج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا»(٢).

وأمَّا ما قاله العلماء في التَّضْمِين، فعلى النحو الآتي:

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣١٠.
(٢) الخصائص: ٤١١/٢.

١. سيبويه (١٨٠هـ)

لم يرد في كتابه سيبويه ما يشر إلى مصطلح (التَّضْمِين)، ولكن يُفهَم من كلامه أنَّ الحرف قد يقع موقع غيره، جاء ذلك في قوله: «قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس. وناسٌ يقولون: رميت عليها. وأنشد:

أرمِي عليها وهي فرعٌ أجمع وهي ثلاثٌ أذرعٍ وإصبعُ»(١).

إذ استعمل (على) موضع (عن).

* * *

٢. الكسائي (١٨٩هـ):

أمَّا الكسائي فقد عبَّر عن مصطلح التَّضْمِين بقوله: هو «حمل الشيء على نقيضه، أو حمل الشيء على نظيره»(٢).

٣. الفَرَّاء (٢٠٧هـ):

كان مفهوم التَّضْمِين عند الفَرَّاء أوسع من مفهومه عند سيبويه والكسائي، إذ ورد في كلامه ما يُفهَم منه معنى التَّضْمِين صراحةً، حين قال بتضمين الفعل (تَعْدُ) معنى فعل آخر في قوله تعالى: {وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم تُرِيدُ زِينَةَ ٱلحَيَوٰةِ ٱلدُّنيَا} [الكهف: ٢٨]. فقد فسَّرَ معنى الآية على أنَّه «لا نصرف عيناك عنهم»(٣).

وكذلك حمل الفَرَّاء معنى (استوى) في قوله تعالى: {هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلأَرضِ جَمِيعا ثُمَّ ٱستَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبعَ سَمَٰوَٰات وَهُوَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيم} [البقرة: ٢٩]، على معنى (أقبل)، إذ يرى الفَرَّاء أنَّ للاستواء في لغة العرب ثلاثة معانٍ هي(٤):

أوّلاً: استواء الرجل وانتهاء شبابه.

ثانياً: أن يستوي الرجل عن الإعوجاج.

---

(١) الكتاب: ٣٤٨/٤.
(٢) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢، والاقتضاب: ٢٤١.
(٣) معاني القرآن: ١٤٠/٢.
(٤) معاني القرآن: ٢٥/١.

ثالثاً: أن تكون استوى بمعنى (أقبل).

* * *

٤. أبو عبيدة (ت٢١٠هـ):

أمَّا ابو عبيدة فقد فسَّرَ معنى الفعل (تَعْدُ) على أنَّه ضُمِّنَ معنى فعل آخر في قوله تعالى: {وَٱصبِر نَفسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدعُونَ رَبَّهُم بِٱلغَدَوٰةِ وَٱلعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجهَهُۥ وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم تُرِيدُ زِينَةَ ٱلحَيَوٰةِ ٱلدُّنيَا وَلَا تُطِع مَن أَغفَلنَا قَلبَهُۥ عَن ذِكرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمرُهُۥ فُرُطا} [الكهف: ٢٨]، إذ قال أبو عبيدة: «لا تجاوز عيناك، ويُقال: ما عدوت ذلك أي ما جاوزته»(١).

فمعنى جاوزت الشيءَ إلى غيره بمعنى أجزته، فعلى هذا ضُمِّنَ (تَعْدُ) معنى (تجاوز). والتجاوز والعَدْو هما بمعنًى واحد، فقد جاء في كتاب الأفعال: «وعدا الفرسُ وغيرُه عدواً: جرى... وأيضاً جاوزني... وعدوتُ الرجلَ عن كذا: صرفته»(٢).

وانتهت المعجمات إلى أنَّ معاني (عدا) و(جاوز) و(صرف) كُلّها تدور في معنًى واحد(٣)؛ لذلك يحمل الفعل (تَعْدُ) على التَّضْمِين، سواء أحملنا (عن) على معناها) أم حملناها لى معنى (إلى).

* * *

٥. الأخفش (ت٢١٥هـ):

أمَّا الأخفش فقد جعل التَّضْمِين النحوي وسيلةً لتفسير (الرفث) في قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ} [البقرة: ١٨٧]، حيث جعل معناها (الإفضاء) الذي يتعدَّى بـ(الباء)، أو بـ(مع)، وقد علَّلَ الأخفش مجيء كلمة (الرفث) متعدِّية بـ(إلى) بقوله: إنَّ الرَّفَث بمعنى الأفْضاء، فكأنَّ الله تبارك وتعالى يقول: أُحلَّ لكم ليلة الصيام الافضاءُ إلى نسائكم...(٤).

---

(١) مجاز القرآن: ١/ ٣٩٨.
(٢) كتاب الأفعال، لابن القطّاع: ٢/ ٣٩٦.
(٣) لسان العرب، مادّة (جوز): ١٥-٣٣.
(٤) معاني القرآن: ١٣٣/١.

واستدلّ الأخفش على ما ذهب إليه بقوله: « إنَّما يُقال: رَفْثَ بامرَأَتِه، ولا يُقال: إلى امرأته، وذا عندي مثل نحو ما يجوز من (الباء) في مكان (إلى)»[١].

وبما أنَّ الإفضاء يتعدَّى بـ(إلى) في مواضع كثيرة في كلام العرب؛ لذلك فالراجح أن يكون (الرفث) في هذه الآية الكريمة محمولاً على معنى الإفضاء.

* * *

٦. الطبريّ (٣١٠هـ):

اختلف العلماء في قوله تعالى: {فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمۡرِهِۦ} [النور: ٦٣]، فقد ذهب قسم من العلماء إلى أنَّ (عن) زائدة، وذهب القسم الآخر إلى أنـَّها غير زائدة[٢]، أمَّا الطبريّ فقد ذهب إلى أنَّ (عن) ليست زائدة، فقد تضمَّن الفعل (يخالفون) معنى فعل يتعدَّى بـ(عن)، وهو (يلوذون)، إذ قال الطبريّ: «ودخلت (عن)؛ لأنَّ معنى الكلام فليحذر الذين يلوذون عن أمره ويدبرون عنه معرضين»[٣].

وما ذهب إليه الطبريُّ هو الأرجح؛ لأنَّ التَّضْمِين يعطي معاني أُخَرَ لم نكن لنتوصل إليها بغيره، فالتَّضْمِين أعطى لنا معنى فعلين، معنى الفعل الأصلي للفعل (يخالفون)، ومعنى الابتعاد أو الصدّ، أو الإعراض، أو اللِّواذ.

كذلك وقف الطبريّ عند قوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفجِيرا} [الإنسان: ٦]، وقوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا ٱلمُقَرَّبُونَ} [المطفِّفين: ٢٨]، قال الطبريّ: «كان مزاج الكأس التي يشرب بها هؤلاء الأبرار كالكافور في طيب رائحته من عين يشرب بها عباد الله الذين يدخلهم الجنّة»[٤].

* * *

(١) معاني القرآن: ١٣٣/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفَرَّاء: ١١٤/١، ومجاز القرآن: ٦٧/١، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣٣/١، وجامع البيان للطبري: ١٦١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٥٥/١، والخصائص: ٣٠٨/٢-٣١٠، والجوهر الثمين: ١١٣.
(٣) جامع البيان: ١٧٨/٨.
(٤) جامع البيان: ٢٠٧/٢٩.

٧. الزجَّاج (ت٣١١هـ):

أمَّا الزجّاج فهو كالطبريّ، إذ هما من العلماء الذين اتّخذوا من التَّضْمِين الوجه الأقرب إلى واقع النصّ القرآني، فقد ذهب إلى أنَّ الفعل (تأكلوا) تضمَّن معنى فعل آخر يتعدَّى إليه بالحرف (إلى) في قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا} [النساء: ٢].

فقد رأى الزجّاج أنَّ (إلى) باقية على حالها، والفعل (تأكلوا)، أي: لا تضيفوا أموالهم في الأكل إلى أموالكم، أي: إن احتجتم إليها فليس لكم أن تأكلوها مع أموالكم، وبهذا ضمَّن الزجّاج الفعل (تأكلوا) معنى (تضيفوا) وعدَّاه بـ(إلى).

إنَّ القول بالتَّضْمِين هو الأرجح في الآية الكريمة؛ لأنَّه يجمع بين رأي مَنْ قال بـ(الأكل)، والرأي الثاني الذي هو (الضمُّ والخلط والإضافة) لمال اليتيم، وهذه هي فائدة التَّضْمِين(١).

وكذلك ذهب الزجّاج إلى أنَّ الفعل (أرسلنا) ضُمِّن معنى (سلّطنا) في قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا} [مريم: ٨٣].

قال الزجّاج: ومعنى الإرسال في الآية الكريمة هو التسليط، إذ يُقال: قد أرسلت فلاناً على فلان إذا سلّطته عليه(٢).

* * *

٨. أبو جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ):

ذهب أبو جعفر النحَّاس إلى القول بالتَّضْمِين، فقد ضُمِّنَ الفعل (أرسلنا) معنى (سلَّطنا) في قوله تعالى: {أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا} [مريم:٨٣]، وذهب إلى أنَّ معنى «أرسلنا في اللُّغة ههنا سلَّطنا»(٣)، واستند في ذلك إلى أنَّ الله لا يرسل الشياطين، وإنَّما يرسل الملائكة والأنبياء وجنوده من غيرهما.

وعلى هذا القول فقد ضّمِّن الفعل (أرسلنا) معنى (سلَّطنا) حتَّى يستقيم مع

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٧/٢.
(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٥/٣-٣٤٦.
(٣) معاني القرآن للنحّاس: ١٣١/١.

السياق؛ ولأنَّ الفعل (سلَّط) يتعلَّق بـ(على)[1].

وكذلك ذهب النحّاس إلى أنَّ معنى (الرفث) هو (الإفضاء) في قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ هُنَّ لِبَاس لَّكُم وَأَنتُم لِبَاس لَّهُنَّ} [البقرة: ١٨٧].

والقول بالتَّضْمِين في الآية الكريمة هو محلّ اتفاق عند العلماء؛ لأنَّك لا تقول: رَفْثَ إلى النساء، ولكنَّه جيء به محمولاً على الإفضاء الذي يُراد به الملابسة، واستدلّوا على ذلك بالكثير من النصوص القرآنية الكريمة، منها: {وَقَد أَفضَىٰ بَعضُكُم إِلَىٰ بَعض} [النساء: ٢١]، وهذه الآية بَيَّنت أنَّ الإفضاء يتعدَّى بـ(إلى) ولهذا يرجَّح أن يكون (الرفث) في الآية محمولاً على معنى الإفضاء[2].

* * *

٩. ابن جنّي (٣٩٢هـ):

كان مفهوم التَّضْمِين يُمثّل طوراً مهمّاً من أطوار نمو المصطلح عند ابن جنّي، فقد كان كلام ابن جنّي أكثر وضوحاً من غيره حين علَّلَ مجيء لفظ (الرفث) بـ(إلى)، وأيَّدَ مَنْ قال بالتَّضْمِين، حين قال: «واعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإنَّ العرب قد تتَّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقولك: رفثتُ إلى المرأة، وإنَّما تقول: رفثت بها أو معها، لكنَّه لمَّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدِّي أفضيت بـ(إلى) كقولك: (أفضيتُ إلى المرأة)، جئت بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنَّه بمعناه»[3].

وقد كرَّرَ ابن جنّي هذا المعنى في أثناء حديثه عن لطافة استعمال الأفعال

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٥/١، ومعاني القرآن للنحّاس: ١٣١/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٦/٢.
(٢) معاني القرآن للنحّاس: ١٣١/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٦/٢.
(٣) الخصائص: ٣٠٨/٢.

بعضها مكان بعض حين قال: وهذا «فصلٌ من العربية لطيفٌ حَسَنٌ يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضًا موضع يشهد على مَنْ أنكر أن يكون في اللُّغة لفظان بمعنًى واحد حتى تكلَّف لذلك أن يوجد فرقًا بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد، ألا ترى أنَّه لمَّا كان رفث بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أن يُتبَعَ الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء وهو (إلى)»(١).

وممَّا يؤخذ على ابن جنّي أنَّه قصر التَّضْمِين النحويّ في الأفعال فحسب، ولم يذكر التَّضْمِين في اللفظ المشتقّ حين يتضمَّن لفظاً مشتقًّا آخر مثلاً، ولم يجره على المصدر، وما كان يتعدَّى بحرفٍ خاصّ فتعدَّى بنفسه، أو ما كان لازماً فتضمَّنَ معنى التعدية بنفسه.

* * *

١٠. الواحدي (ت٤٦٨هـ):

ذهب الواحدي إلى أنَّ (من) في قوله تعالى: {وَنَصَرنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَومِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ إِنَّهُم كَانُواْ قَومَ سَوءٖ فَأَغرَقنَٰهُم أَجمَعِينَ} [الأنبياء: ٧٧] باقية على معناها، وليست هي بمعنى (على)، وحمل الفعل (نصرناه) على معنى منعناه) أو على معنى (نجّيناه).

وقد رجَّحَ القول بالتَّضْمِين في هذه الآية الكريمة الكثير من العلماء؛ لأنَّ (التَّضْمِين يفيدنا معنى (نجّيناه) ومعنى (منعناه)، وكذلك يؤكّد ثبوت النصر لنوح عليه السلام على أعدائه، كما ذكر أبو عبيدة إلى أنَّ الله تبارك وتعالى لم يُنجِ نوحاً فقط، بل نصره حين أغرق أعداءه أجمعين(٢).

وكذلك ذهب الواحدي إلى أنَّ (إلى) في قوله تعالى: {وَءَاتُواْ ٱليَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُم وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلۡخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِۖ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُم إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا}، باقية على

(١) الخصائص: ٣١٠/٢.
(٢) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعليّ بن أحمد أبو الحسن الواحديّ: ٧٢٠/٢، والوسيط للواحدي: ٢٤٥/٣.

بابها، وأنَّ الفعل (تأكلوا) تضمَّن معنى فعل آخر يتعدَّى بالحرف (إلى)[١]، وقد أشرنا إلى أنَّ النحّاس قد ضعَّفَ مَنْ يرى خلاف التَّضْمِين حين قال: «قِيلَ: المعنى مع أموالكم، والأجود أن تكون (إلى) في موضعها، ويكون المعنى: ولا تضمُّوا أموالهم إلى أموالكم»[٢]، فقوله (والأجود) يدلّ على أنَّ التَّضْمِين أقوى من غيره.

* * *

١١. الزمخشريّ (٥٣٨هـ):

يبدو أنَّ حقيقة التَّضْمِين عند الزمخشريّ قائمة على أساس جواز أن يتضمَّن الفعل في جملة واحدة معنيين، وذلك واضح في قوله: «إنَّهم يضمّنون الفعل معنى فعل آخر، ويجرونه مجراه، فيقولون: (هيّجني شوقاً) يتعدَّى إلى مفعولين بنفسه، وإن كان يتعدَّى إلى الثاني بـ(إلى)، نحو: (هيجته إلى كذا)؛ لتضمُّنه معنى ذكر»[٣].

وقد وقع متعدِّياً إليهما بنفسه في كلام العرب، كقول ربيعة بن مقرم[٤]:

تَذَكَّرْتُ والذِّكْـــرى تُهيجُكَ زَيْنَبَا وأَصْبَحَ باقِي وَصْلِها قد تَقَضَّبَا
وحَـلَّ بِـفَـلْـجٍ فـالأَبـاتـر أَهـلُنا وشَـطَّـتْ فَحَلَّتْ غَمَـرَةً فَمُثَقَّبَا

هاجَ: ثارَ، وهاجَهُ غيره، يتعدَّى ولا يتعدَّى، ، إذ قال في تفسيره لقوله تعالى: {وَمَا يَفعَلُواْ مِن خَير فَلَن يُكفَرُوهُ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلمُتَّقِينَ} [آل عمران: ١١٥]: «لمَّا جاء وصف اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بالشكر في قوله: (وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ) في معنى توفيه الثواب نفى عنه نقيض ذلك. فإن قلت: لِمَ عُدِّيَ إلى مفعولين. وشَكَرَ وكَفَرَ لا يتعدّيان إلاَّ إلى واحد، تقول: شكر النعمة وكفرها؟ قلت: لأنَّه ضُمِّنَ معنى الحرمان، فكأنَّه قِيلَ: فلن تحرموه، بمعنى فلن تحرموا جزاءه»[٥].

وكذلك فسَّرَ قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤلُونَ مِن نِّسَآئِهِم تَرَبُّصُ أَربَعَةِ أَشهُر فَإِن فَآءُوا

(١) الوجيز: ٢٥/١.
(٢) الوجيز: ٢٥/١.
(٣) الكشّاف: ١٢٦/١، ٣٣٧، والجوهر الثمين في بيان حقيقة التَّضْمِين: ١٠١-١٠٢.
(٤) خزانة الأدب: ٥٦٦/٣، والجوهر الثمين في بيان حقيقة التَّضْمِين: ١٠٢.
(٥) تفسير الكشّاف: ٤٠٣/١.

فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُور رَّحِيم} [البقرة: ٢٢٦] بالتَّضْمِين حين قال: «فإن قلت: كيف عُدِّيَ بـ(من)، وهو معدًّى بـ(على)؟ قلت: قد ضُمِّنَ في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنَّه قِيلَ: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين»(١).

* * *

١٢. سلطان العلماء عزُّ الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (٦٦٠هـ):

تُعدُّ دراسة العزُّ بن عبدالسلام للتَّضْمِين النحويّ نقطة تحوُّل في دراسته، فقد عَرَّفَه بقوله: «هو أنَّ تُضمِّن اسماً معنى اسمٍ لإفادة معنى الاسمين، فيعدّيه تعديته في بعض المواطن، كقوله تعالى: {حَقِيقٌ عَلَىَ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلحَقَّۚ} [الأعراف: ١٠٥]. فقد ضَمَّن (حقيق) معنى (حريص) ليفيد أنَّه محقوق بقول الحقّ وحريص عليه(٢).

ثُمَّ ذكر للتَّضْمِين النحويّ خمسين مثالاً، منها ما يأتي:

المثال الأوّل: قوله تعالى: {لَا تُشرِك بِٱللَّهِۖ} [لقمان: ١٣]، فقد ضمَّنَ (لا تشرك) معنى: (لا تعدل)(٣).

المثال الثاني: قوله تعالى: {وَأَخبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِم} [هود: ٢٣]، فقد ضمَّنَ (وأخبتوا) معنى: أنابوا، لإفادة الإخبات والإنابة(٤).

المثالث الثالث: قوله تعالى: {إِن كَادَت لَتُبدِي بِهِۦ} [القصص: ١٠]، فقد ضمَّنَ معنى: (لتبدي به) معنى: لتخبر به، أو لتعلم به، ليفيد الإظهار مع الإخبار(٥).

المثال الرابع: قوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ } [الإنسان: ٦]، فقد ضمَّنَ (يشرب) معنى: يروى(٦).

---

(١) تفسير الكشّاف: ٢٦٨/١، ٣٩٥.
(٢) مجاز القرآن: ١٢٧.
(٣) المصدر نفسه: ١٢٨.
(٤) المصدر نفسه: ١٢٨.
(٥) المصدر نفسه: ١٢٨.
(٦) المصدر نفسه: ١٢٨.

المثال الخامس: قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ} [البقرة: ١٨٧]، الرفث: هو الكلام القبيح، ثُمَّ ضُمِّنَ مدلوله معنى الإفضاء(١).

المثال السادس: قوله تعالى: {يُؤلُونَ مِن نِّسَآئِهِم} [البقرة: ٢٢٦]، فقد ضُمِّنَ معنى: من وطء نسائهم(٢).

المثال السابع: قوله تعالى: {لَا يَأۡلُونَكُم خَبَالا} [آل عمران: ١١٨]، فقد ضُمِّنَ معنى لا يمنعونكم شرًّا ولا فسادًا، ليقيّد معنى المنع، وترك التقصير في المنع(٣).

المثال الثامن: قوله تعالى: { قَدَّرنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلغَٰبِرِينَ} [الحجر: ٦٠]، فقد ضمَّنَ (قدَّرنا) معنى: علمنا، ليفيد التقدير والعلم جميعاً(٤).

المثال التاسع: قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ يَستَحِبُّونَ ٱلحَيَوٰةَ ٱلدُّنيَا عَلَى ٱلأٓخِرَةِ} [إبراهيم: ٣]، فقد ضُمِّنَ معنى يختارون راحة الحياة الدنيا وأغراضها على ثواب الآخرة(٥).

المثال العاشر: قوله تعالى: {أَو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ} [الأعراف: ٨٨]، فقد ضُمِّنَ معنى: لتدخلنَّ في ملّتنا، أو معنى: لتصيرنَّ في ملّتنا(٦).

المثال الحادي عشر: قوله تعالى: {وَمِنهُم مَّن يَستَمِعُونَ إِلَيكَۚ} [يونس: ٤٢]، فقد ضُمِّنَ (يستمعون) معنى (يُصغون)(٧).

المثال الثاني عشر: قوله تعالى: {وَكَتَبنَا عَلَيهِم فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفسَ بِٱلنَّفسِ} [المائدة: ٤٥]، أي: وفرضنا عليهم فيها أنَّ النفس بالنفس(٨).

المثال الثالث عشر: قوله تعالى: {فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيهِمُ ٱلقِتَالُ تَوَلَّوۡاْ إِلَّا قَلِيلا مِّنهُمۡۗ}

---

(١) مجاز القرآن: ١٢٨.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٧) المصدر نفسه : ١٣٠.
(٨) المصدر نفسه: ١٣٠.

[البقرة: ٢٤٦]، فقد ضمَّنَ (كتب) معنى (فَرَضَ)(١).

المثال الرابع عشر: قوله تعالى: {قُل لَّو كُنتُم فِي بُيُوتِكُم لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيهِمُ ٱلقَتلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡ} [آل عمران: ١٥٤]، أي: قضى عليهم(٢).

المثال الخامس عشر: التجوُّز بالوعظ عن الأمر في قوله تعالى: {وَلَو أَنَّهُم فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيرا لَّهُم} [النساء: ٦٦]، أي: ولو أنـهم فعلوا ما يؤمرون به لكان خيراً لهم(٣).

المثال السادس عشر: التجوُّز بالتذكير عن الأمر في قوله تعالى: {فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحنَا عَلَيهِم أَبوَٰبَ كُلِّ شَيءٍ} [الأنعام: ٤٤]، أي: فلمَّا تركوا ما أُمِروا به فتحنا عليهم أبواب كُلّ شيء(٤).

المثال السابع عشر: قوله تعالى: {يُؤمِنُونَ بِٱلغَيبِ} [البقرة: ٣]، أي: يقرّون بالغيب لإفادة معنى التصديق بالقلب والإقرار باللسان(٥).

المثال الثامن عشر: قوله تعالى: {قُل يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم لَا تَقنَطُواْ مِن رَّحمَةِ ٱللَّهِۚ} [الزمر: ٥٣]، فقد ضمَّنَ (أسرفوا) معنى: جنوا(٦).

المثال التاسع عشر: قوله تعالى: {وَمَن يَكسِب إِثما فَإِنَّمَا يَكسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفسِهِۦ} [النساء: ١١١]، أي: فإنَّما يجنيه على نفسه، فضَمَّنَ يكسبه معنى: يجنيه(٧).

المثال العشرون: قوله تعالى: {وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيهَاۚ} [الإسراء: ١٥]، فقد ضمَّنَ (يضل) معنى: (يجني)(٨).

المثال الحادي والعشرون: قوله تعالى: {وَكَانُواْ بِأَيٰتِنَا يَجحَدُونَ} [فُصِّلت: ١٥]،

---

(١) مجاز القرآن: ١٣٠.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٠.
(٦) المصدر نفسه: ١٣١.
(٧) المصدر نفسه : ١٣١.
(٨) المصدر نفسه: ١٣١.

فقد ضمَّنَ (جحدوا) معنى: كفروا أو كذَّبوا(١).

المثال الثاني والعشرون: قوله تعالى: {وَءَاتَينَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبصِرَة فَظَلَمُواْ بِهَاۚ} [الإسراء: ٥٩]، أي: فكفروا بها ظالمين(٢).

المثال الثالث والعشرون: قوله تعالى: {وَٱحذَرهُم أَن يَفتِنُوكَ عَنۢ بَعضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيكَ} [المائدة: ٤٩]، أي: واحذرهم أن يصرفوك عن اتّباع بعض ما أنزله الله إليك مفتونًا(٣).

المثال الرابع والعشرون: قوله تعالى: { إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ ٱلقُرءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَاد} [القصص: ٨٥]، فقد ضمَّنَ (فرض) معنى: أنزل، ليفيد معنى الفرض والإنزال(٤).

المثال الخامس والعشرون: قوله تعالى: {وَتَخشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخشَىٰهُ} [الأحزاب: ٣٧]، فقد ضُمِّنَ معنى: وتستحي الناس والله أحقّ أن تستحييه(٥).

المثال السادس والعشرون: قوله تعالى: {يَستَخفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَستَخفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُم} [النساء: ١٠٨]، أو جعله من مجاز الملازمة؛ لأنَّ مَنْ استحيى من شيءٍ استخفى منه غالبًا(٦).

المثال السابع والعشرون: قوله تعالى: {وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ} [آل عمران: ٥٥]، فقد ضُمِّنَ معنى: ومميّزك من الذين كفروا(٧).

المثال الثامن والعشرون: قوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدخُلُواْ بُيُوتًا غَيرَ بُيُوتِكُم حَتَّىٰ تَستَأنِسُواْ} [النور: ٢٧]، فقد ضُمِّنَ معنى: تستأذنوا، ليفيد الاستئناس

---

(١) مجاز القرآن: ١٣١.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٢.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٢.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٧) المصدر نفسه: ١٣٣.

معًا[١].

المثال التاسع والعشرون: قوله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصلِحُ عَمَلَ ٱلمُفسِدِينَ} [يونس: ٨١]، فقد ضُمِّنَ معنى: لا يرضى عمل المفسدين، أو يكون من مجاز الحذف تقديره: لا يُصلح عاقبة عمل المفسدين[٢].

المثال الثلاثون: قوله تعالى: {فَٱستَقِيمُوٓاْ إِلَيهِ} [فُصِّلت: ٦]، فقد ضُمِّنَ معنى (فأنيبوا إليه)، أي: فارجعوا إلى توحيده، وقيلَ: مضمَّنٌ معنى: فاذهبوا إليه[٣]، كقوله تبارك وتعالى: {وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهدِينِ} [الصافّات: ٩٩][٤].

المثال الحادي والثلاثون: قوله تعالى: {أَن تَبَرُّوهُم وَتُقسِطُوٓاْ إِلَيهِمۚ} [الممتحنة:٨]، فقد ضُمِّنَ معنى (تقسطوا)، معنى: تحسنوا، لإفادة معنى العدل والإحسان معًا، فعدَّاه تعدية تحسنوا[٥].

المثال الثاني والثلاثون: قوله تعالى: {إِلَّآ أَن تَفعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَولِيَآئِكُم مَّعرُوفا} [الأحزاب: ٦]، فقد ضمَّنَ معنى (تفعلوا) معنى (أن تسدوا)، أو توصلوا، لإفادة المعنيين[٦].

المثال الثالث والثلاثون: قوله تعالى: {هَلَكَ عَنِّي سُلطَٰنِيَه} [الحاقّة: ٢٩]، فقد ضُمِّنَ (هَلَكَ) معنى: زالَ وذهب ليفيد المعنيين[٧].

المثال الرابع والثلاثون: قوله تعالى: {وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَت} [المرسلات: ١١]، أي: جمعت لوقتٍ، فضُمِّنَ (أُقّتت) معنى جُمِعَت، لإفادة المعنيين[٨].

المثال الخامس والثلاثون: قوله تعالى: {وَمَا نَحنُ بِمَسبُوقِينَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ

---

(١) مجاز القرآن : ١٣٣.
(٢) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٣.
(٥) المصدر نفسه: ١٣٤.
(٦) المصدر نفسه: ١٣٤.
(٧) المصدر نفسه: ١٣٤.
(٨) المصدر نفسه: ١٣٤.

أَمثَٰلَكُم} [الواقعة: ٦٠-٦١]، فقد ضُمِّنَ (بمسبوقين) معنى (بمغلوبين)(١).

* * *

١٣. القرطبيّ (٦٧١هـ):

وافق القرطبي العلماء في أنَّ معنى الرفث في قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ}، هو الإفضاء، أي: أنَّ لفظ (رفث) قد تضمَّن معنى الإفضاء(٢).

وكذلك ذهب القرطبي إلى أنَّ الباء في قوله تعالى: {أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُم وَمَا كَانُواْ مُهتَدِينَ} [البقرة: ١٦] زائدة، ويكون الفعل (اشتروا) قد تضمَّن معنى الفعل (أخذوا)، وعلى هذا القول يكون معنى الآية الكريمة: أولئك الذين (أخذوا) الضلالة وتركوا (الهدى)(٣).

١٤. أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ):

كان أبو حيّان من العلماء القائلين بالتَّضْمِين النحويّ، فقد ذهب إلى أنَّ الفعل (يشرب) تضمَّن معنى (يروى) في قوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ} [الإنسان:٦]، فعُدِّي بالباء، وقِيلَ: الباء زائدة والمعنى يشربها(٤).

* * *

١٥. ابن هشام (٧٦٠هـ):

وصل مصطلح (التَّضْمِين) على يد ابن هشام مرحلة متقدّمة وبلغ البحث في التَّضْمِين النحويّ على يديه مرحلة النضج العلمي والتحديد النحويّ، فقد ذهب ابن هشام إلى أنَّ النحاة قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضميناً، وذكر أنَّ فائدة التَّضْمِين في أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين(٥)، فاللفظ الواحد

---

(١) مجاز القرآن :١٣٤.
(٢) الجامع لأحكام القرآن: ٣١٦/٢.
(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٢١٠/١.
(٤) البحر المحيط: ١٣٩٥/٨.
(٥) مغني اللبيب: ٧٦٢/٢، وسنفصّل القول عن آرائه في الفصلين القادمين.

يختلط فيه معنيان، معنى يدلّ عليه اللفظ، والآخر يدلّ عليه السياق[1]. فعلى سبيل التمثيل الفعل (سمع) متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به، ولكنَّه عُدِّيَ بحرف الجرّ (إلى)؛ لأنَّه تضمَّنَ معنى الفعل (يُصغون) في قوله تعالى: {لاَّ يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلمَلإِ ٱلأَعلَىٰ} [الصافّات: ٨].

ولكنَّ إشراب اللفظ معنى لفظ آخر يعطي فكرة أنَّ اللفظ من الممكن أن يؤدّي معنيَين في السياق نفسه، في حين الأمر لا يمكن أن يؤدّي أكثر معنى في السياق الواحد، إذ المعنى الثاني مُستفاد من السياق لا من اللفظ نفسه.

وأمَّا الذين جاءوا بعد ابن هشام الأنصاري، فلم يخرجوا كثيراً على هذا التعريف والتحديد الذي وضعه للتضمين، كالزركشي (ت٧٩٤هـ)، والعسقلاني (٨٥٢هـ)، والشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ)، والسيوطي (٩١١هـ)، وابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، والشيخ ياسين (١٠٦١هـ)، والبيضاوي (١٢٣٠هـ)، والأمير في حاشيته (١٢٣٢هـ)، والشوكاني (١٢٥٠هـ)، والآلوسي (١٢٧٠هـ)، والخضري (١٢٨٧هـ)، والأمر نفسه تكرَّر مع المحدثين الذين تناولوا التَّضْمِين النحويّ.

* * *

١٦. الشيخ سعد الدِّين التفتازاني (٧٩٢هـ):

تناول تضمين الفعل معنى فعل آخر يجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله بقوله: «فإن قِيلَ: الفعل المذكور إن كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة في الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى {يُقَلِّبُ كَفَّيهِ}، أي: نادماً على كذا، ولابُدَّ من اعتبار الحال، وإلاَّ كان مجازاً لا تضميناً»[2].

* * *

(١) مغني اللبيب ٢/ ٧٦٢.
(٢) شرح المفصّل: /١٥، والنحو الوافي: ٤٣٩/٢.

١٧. الزركشي (٧٩٤هـ):

أمَّا الزركشي فلم يخرج عن تعريف مَنْ سبقه، فعرَّفَ التَّضْمِين بقوله: «هو إعطاء الشيء معنى الشيء»(١).

كذلك ذهب الزركشي إلى أنَّ (عن) في قوله تعالى: {فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمۡرِهِۦ}، ليست زائدة، وذهب إلى تضمين الفعل (يخالفون) معنى فعل يتعدّى بـ(عن) حتَّى يستقيم معه الكلام، لذلك ضُمِّن (يخالفون) معنى (يلوذون)(٢).

* * *

١٨. السيد الجرجاني (٨١٦هـ):

أكثر العلماء الذين فصَّلوا القول في تحديد التَّضْمِين وبيان أغراضه ودلالاته وأقسامه هو السيد الجرجاني، فقد ذكر أنَّ التَّضْمِين هو «أن تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي، ويُلاحَظ معه معنى آخر يناسبه ويدلّ عليه بذكر شيء من متعلّقاته»(٣)؛ لأنَّهم من شأنهم أن يضمّنوا الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، فيقولون: (هيّجني شوقاً) فعُدِّيَ إلى مفعولين بنفسه، وإن كان هو يتعدَّى إلى الثاني بـ(إلى)، يُقال: هيَّجه إلى كذا؛ لأنَّه تضمَّن معنى ذكَّرَ، فإن قلت: إذا كان اللفظ مستعملاً في المعنيين معاً، كان جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وإن كان مستعملاً في أحدهما فلم يقصد به الآخر، فلا تضمين. قلتُ: هو مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدلّ عليه ذكر ما هو من متعلّقاته، فتارةً يُجعَل المذكور أصلاً في الكلام والمحذوف حالاً، مثلما في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم} [البقرة: ١٨٥]؛ كأنَّه قِيلَ: ولتكبّروا الله حامدين على ما هداكم، وتارةً يُجعَل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً مثلما ذكرنا، أو حالاً مثلما يشير إليه قوله: (يعترفون به)؛ لأنَّه لابُدَّ حينئذٍ من تقدير الحال، يعترفون به مؤمنين، وإلاَّ لم يكن تضميناً بل مجازاً عن الاعتراف؛ لأنَّ اللفظ مستعمل في معناه الأصلي، وهو

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣٨٨/٣.
(٢) البرهان في علوم القرآن: ٢٨٦/٤.
(٣) حاشية الجرجاني على الكشّاف: ٩٧/١.

المقصود أصالةً، لكنَّه ولكنه قصد بتبعيّته مناسبته لمعنى آخر من غير أن يُستعمَل فيه ذلك اللفظ، ويُقدِّر له لفظ آخر فلا يكون من الكتابة والإضمار بل من الحقيقة(١).

* * *

١٩. أبو السعود (٩٥١هـ):

أمَّا أبو السعود فقد توسَّع كثيراً في تفسير الكثير من النصوص القرآنية الكريمة بالتَّضْمِين، فقد ذكر أنَّ الفعل (يشرب) قد ضُمِّنَ معنى (يلتذُّ) في قوله تعالى: {عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ}، وقيلَ: إنَّ الباء بمعنى (من)، وقيلَ: زائدة، ويعضد ما ذهب إليه قراءة ابن أبي عبلة: يشربها، وقال: فالباء مزيدة، أو بمعنى (من)(٢).

٢٠. الشيخ ياسين بن زيد الدين العليمي (١٠٦١هـ):

قدَّمَ الشيخ ياسين خلاصة ما انتهت إليه آراء العلماء وأقوالهم في التَّضْمِين، ونوجز الأقوال التي ذكرها، وعلى النحو الآتي:

الأوّل: إنَّه مجاز مرسل؛ لأنَّ اللفظ استُعمِلَ في غير معناه لعلاقة وقرينة.

الثاني: إنَّ فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز.

الثالث: إنَّ الفعل المذكور مستعمل في حقيقته لم يُشرَب معنى غيره... ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل المناسب، بمعونة القرينة اللفظية.

الرابع: إنَّ اللفظ مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالةً، ولكن قصد بتعبيته معنى آخر فلا يكون من الكناية ولا الإضمار.

الخامس: إنَّ المعنيين مرادن على طريق الكناية، فيُراد المعنى الأصلي توصُّلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلاّ لتصوير المعنى.

السادس: إنَّ المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز.

السابع: إنَّ دلالته غير حقيقيّة، ولا تَجَوُّزَ في اللفظ، وإنَّما التَجَوُّز في إفضائه

---

(١) حاشية الجرجاني على الكشّاف: ٩٧/١-١٢٦.
(٢) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٧١/٩.

إلى المعمول، وفي النسبة غير التامّة.

الثامن: إنَّه لابُدَّ في التَّضْمِين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كُلّ منهما بعض المراد، وبذلك بفارق الكتابة فإنَّ أحد المعنيين تامُّ المراد، والآخر وسيلة إليه، لا يكون مقصوداً أصالةً(١).

* * *

٢١. أبو البقاء الكفويُّ (١٠٩٤هـ):

عَرَّفَ التَّضْمِين بقوله، هو: إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته، أو بعبارة أُخرى، هو أن يحمل اللفظ معنًى غير الذي يستحقُّه بغير آلة ظاهرة(٢).

* * *

٢٢. الدسوقي (١٢٣٠هـ):

قال في حاشيته على مغني اللبيب معقِّباً على قول ابن هشام: إنَّ فائدة التَّضْمِين أن تؤدّي الكلمة مؤدَّى كلمتين(٣). إذ قال: «والمراد بالتَّضْمِين الذي لا ينقاس، بل هو سماعيٌّ ـ ويقصد التَّضْمِين النحويّ ـ وأمَّا التَّضْمِين البيانيّ فعلى القول بمغايرته له، فهو حذف لدليل ينقاس، ولعلَّ القول بعدم قياس النحويّ، مع أنَّ بعضهم يجعله مجازاً»(٤).

* * *

٢٣. الشوكاني (ت١٢٥٠هـ):

ذهب الشوكاني إلى أنَّ الياء في {يَشرَبُ بِهَا} [الإنسان: ٦] زائدة، وقِيلَ: بمعنى (من)، قاله الزجّاج... ويعضده قراءة ابن أبي عبلة (يشربها عبادُ الله)(٥)، وقِيلَ: إنَّ (يشرب) مضمَّن معنى يلتذّ. وقِيلَ: هي متعلّقة بـ(يشرب)، والضمير يعود إلى

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٦، والنحو الوافي: ٤٤٧-٤٤٨.
(٢) الكُلِّيات: ٢٦٦.
(٣) مغني اللبيب: ٥٤٥/٢، وحاشية الدسوقي: ٧٢/٢، والنحو الوافي: ٤٤٩.
(٤) حاشية الدسوقي: ٧٢/٢.
(٥) فتح القدير: ٣٤٤/٥.

الكأس، وقال الفَرَّاء: يشربها ويشرب بها سواء في المعنى، وكأنَّ يشرب بها: يروى بها، وينتفع، وأنشد قول الهذلي:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ(١)

٢٤. محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ):

اعتمد الآلوسي في تعريفه للتَّضْمِين على أقوال مَنْ سبقه فقال: اعلم أنَّ فائدة التَّضْمِين هي أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين، فالكلمتان مقصودتان معاً، قصداً وتبعاً، فتارةً يُجعَل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً(٢)، كما قال بعضهم في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُم} [البقرة: ٨٥]، كأنَّه قِيلَ: ولتكبِّروا الله حامدين على ما هداكم.

وتارةً بالعكس، كما في قوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيكَ} [البقرة: ٥]، أي: يعترفون به مؤمنين، ومن تضمين لفظ معنى لفظ آخر، قوله تعالى: {وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم} [الكهف: ٢٨]، أي: لا تفتهم عيناك متجاوزين إلى غيرهم(٣).

* * *

٢٥. الشيخ أحمد عليّ الإسكندري (١٩٣٨م) (معاصر):

قدَّمَ الشيخ الإسكندري مذكَّرةً إلى مجمع اللُّغة العربية في القاهرة، وقد أُلحقت بمحضر جلسة المجمع، قال فيها: «رجعت إلى أقوال العلماء فوجدتُ أنَّ القائلين بسماعية التَّضْمِين إنَّما يخشون أن يحدث في اللُّغة فساداً واضطراباً في معاني الأفعال إذا أباحوه للناس، مع أنَّهم يُسلِّمون أنَّ ما ورد من التَّضْمِين كثير يجمع في مئين أوراقاً.

وقد اشترط القائلون بقياسية التَّضْمِين شرطين هما:

١. وجود المناسبة.

٢. وجود القرينة.

---

(١) فتح القدير: ٤٢٦/٥.
(٢) الجوهر الثمين في بيان حقيقة التَّضْمِين: ١٣٤.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٤.

ثُمَّ تأمَّلتُ في وظيفة علوم البلاغة ولا سيَّما علم المعاني، فوجدتُ أنَّ موضوعه إن هو إلاّ بيان للذوق المعبِّر عندهم (بمقتضى الحال)، وكذلك رأيتُ الشرطين اللذين اشترطهما العلماء قديماً للتضمين غير كافيين. فرأيتُ أن نضيف إليهما قيداً ثالثاً هو «موافقة العبارة التي فيها التَّضْمِين للذوق العربيّ، وذلك ما تنشده علوم البلاغة»(١).

* * *

٢٦. الأُستاذ الخضر حسين (١٩٥٨م) (معاصر):

قدَّمَ الخضر حسين بحثاً إلى مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة قال فيه: «للتضمين غرض هو الإيجاز، وللتضمين قرينة، هي تعدّي الفعل بالحرف وهو يتعدَّى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدّى بالحرف(٢).

وللتضمين شرط وهو وجود مناسبة بين الفعلين، وكَثْرَة وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدلّ على أنَّه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كُلّ ناطق بالعربية، متى حافظ على شرطه، وهو مراعاة المناسبة، فإن لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحّة المجاز كان التَّضْمِين باطلاً، بل كان كلامه غير صحيح عربيةً(٣).

وقال الخضر: إنَّ الكلام الذي يشتمل على فعل عُدِّيَ بحرف وهو يتعدَّى بنفسه، أو عُدِّيَ بحرف وهو يتعدَّى بغيره، يأتي على وجهين:

الوجه الأوّل: ألا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به، حتَّى تخرج الجملة على طريقة التَّضْمِين. ومثل هذا نصفه بالخطأ والخروج عن العربية، ولو صدرت من العارف بفنون البيان.

الوجه الثاني: أن يكون هناك فعل يصحّ أن يقصد المتكلّم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ، وبه يستقيم النظم، وهذا إن صدر ممَّن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية ومعرفة طرق استعمالها حمل على وجه التَّضْمِين الصحيح، مثلما قال سعد

---

(١) مجلّة مجمع اللُّغة العربية: ١/١٨٠، وما بعدها، والنحو الوافي: ٢/٤٥٤.
(٢) مجلّة مجمع اللُّغة العربية: ١/١٨٠-٢٠٢.
(٣) مجلّة مجمع اللُّغة العربية: ١/١٨٠-٢٠٣.

الدين التفتازاني[١]، ثُمَّ قال: إنَّ للتضمين صلةً بقواعد الإعراب من جهة تعدِّي الفعل بنفسه أو تعديته بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حدِّ ما وضع له، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، إذ قد يستوي في العمل بها خاصّة الناس وعامّتهم[٢].

* * *

٢٧. عبّاس العزَّاوي (١٩٧١م) (معاصر):

تناول التَّضْمِين النحويّ فقال: «هذه المسألة لا تحلُّ بإبداء الآراء، وإنَّما تُدقَّق من ناحية التبدُّل المشهود في معاني الكلمات ومشاهدة التغيّر فيها عند التركيب، أي: من ناحية النحو، ومن جهة أُخرى نلاحظ علاقتها باللُّغة، وبمجاري النطق من جهة البلاغة»[٣].

* * *

٢٨. الشيخ مُحمّد الطاهر بن عاشور (١٩٧٣م):

ذهب ابن عاشور إلى أنَّ الفعل (يشرب) عُدِّيَ بـ(الباء) في قوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ} [الإنسان: ٦]، وهي باء الإلصاق... وذهب الأصمعي إلى أنَّ الباء في قوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ} بمعنى (من) التبعيضة، ووافقه الفارسي، وابن قتيبة، وابن مالك، وعَدَّ في كتبه ذلك من معاني الباء ونُسِبَ إلى الكوفيين، وقال: {يَشرَبُ بِهَا} إمَّا سببية وعُدِّيَ الفعل (يشرب) إلى ضمير العين بتضمين (يشرب) معنى يمزج.. وإمَّا باء الملابسة والفعل (يشرب) معدًّى إلى مفعول محذوف وهو الرحيق... أو الباء بمعنى (من) التبعيضية[٤].

* * *

(١) مجمع اللغة العربية: ١/١٨٠-٢٠٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) تاريخ الأدب العربي في العراق: ٢/١٦٥.
(٤) التحرير والتنوير: ١/١٢٣.

٢٩. الدكتور أحمد عبدالستَّار الجواري (١٩٨٨م) (معاصر):

قال الدكتور الجواري: يحتاج البحث في التَّضْمِين وحقيقته إلى أن يُقدَّم بين يديه أمران:

الامر الأوّل: يتصل بالحرف، ولاسيَّما حروف الجرّ ووظيفتها في الكلام وحسن أداء المعنى بها، ذلك لأنَّ التاريخ الطويل للغة العربية وهذا الميراث العريض قد أثرى ألفاظ هذه اللُّغة مفردةً ومركّبة، وأضاف إلى دلالاتها الأصلية دلالات جديدة، تستجدُّ كُلّما برز للتعبير بهذه اللُّغة موهوب في الأدب وفي فنِّ القول. وقد تتراكم تلك المعاني وظلالها حتَّى يكاد المعنى الأصليّ للفظ يحتجب ويتوارى خلف تلك الدلالات الجديدة ويستتر ويختفي وراء تلك الظلال.

أمَّا الأمر الثاني فهو وقفة تأمُّل في ما اجتمع للعربية من الألفاظ مفردةً ومركّبةً، من تراثٍ أتاها من طول العهد، ومديد العمر الذي لا يكاد يُلحَظ مبتداه، ومن ثراء عريض اكتسبته من سعة التصرُّف وكثرة الاستعمال، وسعة الانتشار حتَّى أنَّها كانت لغة الحضارة العالمية في القرون الوسطى، وكانت قبل ذلك وفوق ذلك لغة الكتاب الحكيم، وديوان شريعته وعقيدته وتُرجمان الحضارة الإسلامية الزاهرة(١).

وقد انتقد الدكتور الجواري النحاة لانصراف اهتمامهم إلى الأثر اللفظيّ، ومسِّ الجانب المعنويّ برفق، كمَنْ يخشى أن يجتاز حدًّا حدَّه لنفسه لا يتعدَّاه ولا يتخطَّاه لئلا تقع في مجال غير مجاله(٢).

ثُمَّ قال: والموقف من التَّضْمِين يمكن إيجازه في اتجاهين:

الأوّل: قبول دخول المجاز في الحرف.

الثاني: الإقرار بالتَّضْمِين أو إشراب الفعل معنى فعل آخر قريب منه يتعدَّى بحرف جرٍّ لا يتعدّى به ذلك الفعل.

ويرى أنَّ الاتجاه الأوّل تأباه الصناعة، ولا يتّسع له صدر القواعد التي وضع

---

(١) حقيقة التَّضْمِين ووظيفة حروف الجرّ، أحمد عبدالستّار الجواري، مجلّة المجمع العلمي العراقي، الجزآن ٣-٤، م٣٢، لسنة ١٩٨٢، ص: ١٤٩-١٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٠.

بعضها من دون استقصاء للأساليب وطرق الاستعمال؛ ذلك أنَّ الصناعة تأبى أنَّ يجوز الحرف معناه إلى معنى آخر لعلاقة بين المعنيين، وقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصليّ؛ لأنَّ الحرف مقيَّد محدود جامد، حتَّى أنَّ ما يُبنَى من الألفاظ كالأسماء والأفعال إنَّما يُحمَل عليه في بنائه فيُقال أنَّه يُبنَى لأنَّه أشبه الحرف.

وأمَّا الاتجاه الثاني فيرى الجواري أنَّه يذهب بالدقّة في التعبير ويُسلِم ـ لو جاز القياس عليه ـ إلى فوضَى لا ترتضيها العربية، ومال إلى تقييد التَّضْمِين بالنقل والسماع، وعدم جواز القياس عليه(١).

* * *

٣٠. إبراهيم السامرائي (٢٠٠١م) (معاصر):

تناول موضوع التَّضْمِين في العربية، وقال: إنَّ إصطلاح (التَّضْمِين) يدلّ على دلالات متباينة بحسب المادّة التي استُعمِلَ فيها، وأفادت منه، وهو يدخل في أبواب من النحو مثل (باب حروف الجرّ) و(المتعدِّي واللازم)، ومن أجل ذلك فالباحث فيه هو إزاء موضوع أجمع العلماء على أنَّه واسع الأطراف، كثير المسالك(٢).

ثُمَّ قال: وبحث التَّضْمِين «يظهر فيه اضطراب علماء العربية القائلين به، فهناك نصوص تندُّ عمَّا وصفوه من أحكام وقيود، لم يجدوا إلى حلِّها غير القول بالتَّضْمِين، ولابُدَّ للباحث في علم الدلالات، بغية الإفادة منه في اللُّغة العربية أن يعاني من صعوبة البحث.. وأوّل مجال للتضمين، هو حروف المعاني، أو حروف الصفات على حدِّ تعبير ابن قتيبة(٣).

ثُمَّ استشهد بعدد من النصوص ذكر فيها أنَّ النحويّين وعلماء اللُّغة كانوا في حيرةٍ واضطراب، فهم يرون حرفاً قد استُعمِلَ في مكان آخر، ولابُدَّ أن يخلصوا من هذه الحيرة، وهذا الاضطراب بوسيلة من وسائلهم، ومن هذه الشواهد:

١. تَضَمُّن الحرف (في) معنى (على) في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل، قال الشاعر:

---

(١) حقيقة التَّضْمِين: ١٦٤-١٦٥.
(٢) النحو العربي نقد وبناء: ١٥٥.
(٣) حقيقة التَّضْمِين في علوم العربية: ٢٠٩.

هُمُ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا

٢. تَضَمُّن الحرف (إلى) معنى الحرف (في)، كقول النابغة:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ(١)

يريد: في الناس(٢).

٣. تَضَمُّن الحرف (على) معنى الحرف (عن)، كقول القحيف العقيليّ(٣):

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قشيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضَاهَا

أي: رضيت عنِّي(٤).

٤. تَضَمُّن حرف (الباء) معنى الحرف (عن)، كقوله تعالى: {فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا} [الفرقان: ٥٩].

٥. تَضَمُّن الحرف (عن) معنى (الباء)، كقوله تعالى: {وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ} [الحجرات: ٢](٥).

أي: لا تجهروا عليه بالقول، والعرب تقول: سقط فلان لفيه، أي: على فيه(٦).

٦. تَضَمُّن الحرف (إلى) معنى الحرف (مع)، كقوله تعالى: {وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ} [النساء: ٢]، أي: مع أموالكم، وكقوله تعالى: {مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ} [آل عمران: ٥٢]، أي: مع الله.

٧. تَضَمُّن حرف اللام معنى الحرف (إلى)، كقوله تعالى: {بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا} [الزلزلة: ٥]، أي: أوحى إليها(٧). وكقوله تعالى: {ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا} [الأعراف: ٤٣]،أي: إلى هذا، وكقوله تعالى: {وَهَدَاهُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ} [النحل:١٢١].

---

(١) ديوان النابغة: ٧٨، وينظر: رصف المباني: ٨٣، وشرح الأُشمُوني: ٢٨٩/٢.
(٢) حقيقة التَّضْمِين في علوم العربية: ٢١٠.
(٣) الخزانة: ٢٤٧/٤، ورصف المباني: ٣٧٢، والأُزهية: ٢٨٧.
(٤) حقيقة التَّضْمِين في علوم العربية: ٢١٠.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١١٠/١.
(٦) حقيقة التَّضْمِين في علوم العربية: ٢١٠-٢١١.
(٧) الجنى الداني: ٩٩.

٨. تَضَمُّن الحرف (على) معنى الحرف (من)، كقوله تعالى: {إِذَا ٱكتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَستَوفُونَ} [المطفّفين: ٢]، أي: من الناس.

٩. تَضَمُّن الحرف (من) معنى حرف (الباء)، كقوله تعالى: {يَحفَظُونَهُۥ مِن أَمرِ ٱللَّهِ} [الرعد: ١١]، أي: بأمر الله، وكقوله تعالى: {يُلقِي ٱلرُّوحَ مِن أَمرِهِۦ} [غافر: ١٥]، أي: بأمره.

١٠. تَضَمُّن حرف (الباء) معنى (من)، كقول الشاعر(١):

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ

وكقوله تعالى: {عَينا يَشرَبُ بِهَا ٱلمُقَرَّبُونَ}، أي: منها.

وانتهى الدكتور السامرائي إلى أنَّ التَّضْمِين هو «أن تستعمل مادّة فعلاً كان أو اسماً أو أداةً محلّ غيره مع قرينة، قولية أو حالية، نشير إلى المعنى الذي استُعمِلَ فيه»(٢).

٣١. مُحمّد حسن عواد (معاصر):

نفى مسألة التَّضْمِين في العربية في كتابه (تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن الكريم)، وعدَّها مسألة لا أساس لها؛ لأنَّه لا دليل عليها، ولا حجّة لأصحابها(٣)، ويرى أنَّ الشواهد التي ذكرها النحاة، واستدلّوا بها على وقوع التعاور هي شواهد مبنيّة على وهم، من مثل قولهم: رميتُ عن السهم)، أي: بالسهم، أو: «(رميت بالسهم)، أي: عن السهم؛ لأنَّه ثبت أنَّ بعض الأفعال تتعدَّى بهذا الحرف وبذلك، ولا يقتضي هذا الحرف موقع ذاك؛ لأنَّ المعنيين مختلفان في الجملتين»(٤).

ولا نعلم كيف ينفي وقوع التَّضْمِين في النحو العربي، وهو يقول عنه «هذا باب من العربية، دقيق المداخل والمخارج يفضي إلى غير قضية، وهو باب يمسك النحاة منه بطرف وأهل البيان بطرف؛ لأنَّه باب يسلّط فيه النظر على المبنى والمعنى»(٥).

---

(١) ديوان الهذليين: ٥١٠.
(٢) فقه اللّغة المعاصرة: ٢١٩.
(٣) تناوب حروف الجرّ: ٥٨.
(٤) المصدر نفسه: ٤٤.
(٥) المصدر نفسه: ٥.

وقد حصر مُحمّد حسن عوَّاد التَّضْمِين في لزومية الأفعال وتعديتها متأثّراً بمَنْ سبقه من علماء العربية(١).

* * *

٣٢. قرار مجمع اللُّغة العربية حول التَّضْمِين:

لابُدَّ لنا من الإشارة إلى جهود مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة في مجموعة القرارات التي أصدرها، بعد بحث دقيق واستقصاء وافٍ اتّخذ القرار الآتي(٢):

التَّضْمِين هو أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطَى حكمه في التعدية واللزوم.

ويرى مجمع اللُّغة العربية أنَّ التَّضْمِين قياسيّ لا سماعيّ بشروط ثلاثة هي:

أوّلاً: أن تحقّق المناسبة بين الفعلين.

ثانياً: وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

ثالثاً: ملاءمة التَّضْمِين للذوق العربيّ.

غير أنَّ ما يؤخذ على تعريف المجمع للتَّضْمِين النحويّ هو عدم شمول المعنى، ثُمَّ إنَّ هذه الشروط هي شروط المجاز، فضلاً عن الإبهام الشديد في الشرط الثالث؛ لأنَّ مسألة ملاءمة الذوق تبقى مسألة نسبية.

* * *

(١) تناوب حروف الجرّ.
(٢) النحو الوافي: ٤٦٠/٢.

الفصل الثاني
التَّضْمِين النحويّ
(موضوعه ودلالاته)

- المبحث الأوّل: موضوع التَّضْمِين.
- المبحث الثاني: دلالات التَّضْمِين

المبحث الأوّل

موضوع التَّضْمِين

كثيراً ما نجد في الدرس النحويّ خلطاً بين مصطلحي (النيابة والتَّضْمِين)، فقد يطلق لفظ التَّضْمِين ويُراد به النيابة، والعكس يطلق لفظ (النيابة) ويُراد به التَّضْمِين، فالدكتور عبدالفتاح أحمد الحمّوز في كتابه التأويل النحويّ في القرآن الكريم جعل النيابة ضرباً من ضروب التَّضْمِين(١)، في جين جعل الدكتور تمام حسان في كتابه البيان في روائع القرآن، التَّضْمِين صورةً من صور النيابة(٢)، ومنهم مَنْ جعل التَّضْمِين النحويّ مقتصراً على الفعل حصراً كالدكتور مصطفى جواد(٣). والسبب في هذا التداخل هو عدم اتجاه النحاة إلى تحديدهما، وفصلهما، وتمييزهما، فكثيراً ما ترد النيابة في مصنّفات القدماء بأكثر من تسمية، فقالوا: (سدّ كذا مسدّ كذا) بمعنى ناب عنه، وذلك عندما عبروا عن الحال السادّة مسدّ الخبر، وكذلك قالوا جاء (كذا بمعنى كذا)، و(وضع كذا موضع كذا)، و(وقع موقعه) كُلّها بمعنى ناب عنه(٤).

ومن استقراء ألوان النيابة في الكتب النحويّة، وهي التي خلت من أيّ تعريف لها، ومن خلال معرفة مواقع النيابة في النحو، وأقسامها، وأسبابها، وأغراضها، قدَّمَ الدكتور عبدالعظيم فتحي خليل الشاعر في بحثه الموسوم بـ(بين الأصالة والنيابة في النحو العربي)(٥)، تعريفاً للنيابة في النحو العربي قال فيه: «النيابة هي صحّة وقوع اللفظ موقع غيره، وقيامه مقام غيره، في العمل أو في الأداء، أو في الإعراب»(٦).

---

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٥٦/٢.
(٢) البيان في روائع القرآن: ١٩١.
(٣) دراسات في فلسفة النحو: ٩١.
(٤) ينظر: حاشية الصبّان: ١٠٩/٢.
(٥) حولية كلية اللُّغة العربية، القاهرة: جامعة الأزهر، العدد ٢، لسنة ١٩٨٤، ص٣٢٩ وما بعدها.
(٦) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، بحث منشور في حولية كلية اللُّغة العربية، جامعة الأزهر: العدد ٢، لسنة ١٩٨٤، ص٣٢٩.

وبذلك فالنيابة تعني استبدال عنصر بعنصر آخر يحلّ محلّه وظيفياً[١].

أمَّا التَّضْمِين فهو «إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته»[٢]، أو بعبارة أُخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة[٣].

والمراد بالإشراب في تعريف الكفوي (١٠٩٤هـ) هو المزج والخلط؛ لذلك ذهب النحويّون إلى القول بأنَّ فائدة التَّضْمِين هي أن تؤدّي الكلمة مؤدّى كلمتين، هما الكلمة المستحدثة، والكلمة المتضمَّن معناها.

والإشراب يكون على مستوى النطق بالأصوات اللُّغويّة، إذ يتمُّ المزج بين صوتين، فينطق بصوت تحسُّ من جَرْسِهِ بهذا الإشراب، فقد يكون المزج بين الأصوات الصامتة، وقد يكون المزج بين الأصوات الصائتة (الحركات)، وكذلك يكون الإشراب على مستوى المعاني والدلالات الحقيقية للألفاظ؛ لأنَّه يعمل عمل الفعل الآخر الذي جاء بمعناه ، فهو إذن يؤدِّي معنى الفعل الذي تضمَّن المذكور معناه، فعَمِلَ عملَهُ، فالمعنيان المستفادان تكون أفادتهما معاً من السياق ومن اللفظ نفسه. فمثلاً الفعل (يخالفون) ضُمِّنَ معنى (يصدُّون أو يُعرضون) في قوله تعالى: {فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمۡرِهِۦٓ} [النور: ٦٣]، والمعروف أنَّ (يخالفون) متعدٍّ بنفسه إلى المفعول في الأصل، ولكنَّه في الآية الكريمة جاء متعدِّياً بوساطة (عن)، فهو يؤدِّي معنى الفعل الذي جاء هو بمعناه (يصدّون أو يعرضون)، والمعنى الآخر المستفاد من سياق الآية، وهو معنى المخالفة، وبذلك يكون قد دَلَّ على الفعلين معاً، أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتَّضْمِين، وهذا من بديع اللغة[٤].

لقد انتهى إجماع النحاة إلى أنَّ التَّضْمِين النحويّ هو إشراب كلمة معنى أُخرى، بحيث تؤدِّي المعنيين بإيجاز، وكأنَّه سبك أحد المعنيين في الآخر لوجود المناسبة بين الفعلين، كقوله تعالى: {يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتًا غَيۡرَ بُيُوتِكُمۡ حَتَّىٰ

(١) الكليات: ٢٢٦.
(٢) المصدر نفسه: ٢٢٦.
(٣) المصدر نفسه: ٢٢٦.
(٤) الخصائص: ١٢٣/٣، وبديع الفوائد: ٢م٢١، والجوهر الثمين: ١٠١-١٠٧.

تَستَأنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهلِهَا} [التوبة: ٢٧]، فقد تضمَّنَ الفعل المضارع في الآية الكريمة (تستأنسوا) معنى تستأذنوا، وبهذا أراد معنيين من لفظ واحد يكون كُلّ واحد منهما بعض المراد.

قال الزمخشري: «(تستأنسوا) فيه وجهان، أحدهما: أنَّه من الاستئناس الظاهر الذي هو خلاف الاستيحاش؛ لأنَّ الذي يطرق باب غيره لا يدري أيؤذن له أم لا؟... ويجوز أن يكون من الإنس، وهو أن يتعرّف هل ثمّة إنسان؟»(١).

ومعنى الفعل المضارع (تستأنسوا) تستأذنوا، فقد جاء (الاستئذان) على طريق الكناية؛ لأنَّ الذي يطرق الباب هو متردّد، مستطار القلب، كالمستوحش من خفاء الحال عليه، فإذا أذن له بالدخول استأنَسَ، وزايله تردّده، واستطار قلبه(٢)، والمعروف أنَّ خروج التعبير عن مقتضى الظاهر هو من المعايير الرئيسة التي قام عليها تراثنا اللُغويّ؛ لما له من قيم بلاغية، فمنذ أن تمكّن علماء اللُّغة من رصد قواعد اللُّغة وقوانينها، تجلَّت أمامهم حقيقة واضحة فرضت نفسها عليهم، وهي خروج بعض الاستعمالات اللُّغويّة عن الحدود التي وضعوها للغة، فكان الصراع بين القاعدة والاستعمال؛ لذلك اجتهدوا كثيراً في التماس الأسباب من أجل ردّها إلى قواعدهم، وكثيراً ما عدّوا ذلك الخروج من باب التوسّع في اللفظ، من ذلك على سبيل التمثيل العدول عن حرف الجرّ المعتاد في تركيب لُغويّ مُعيّن إلى آخر لفائدة تتعلّق بالمعنى(٣)، مثلما في قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَستَوفُونَ} [المطفّفين: ٢]، فالأصل أن يتعدّى (الفعل اكتال) بـ(من) وليس بـ(على)(٤)، مثلما هو في الآية الكريمة، قال الزمخشري: «لـمَّا كان اكتيالهم من الناس اكتيالا يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبدل (على) مكان (من) للدلالة على

(١) الكشَّاف: ٣/ ٢٢٠.
(٢) ينظر: الكشَّاف: ٣/ ٢٢٠، وتفسير البيضاوي: ١٢٠/٢، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢٦٤-٢٦٥.
(٣) ينظر: معاني القرآن للفَرَّاء: ٢٤٦/٣، والكشّاف: ٣٢١/٣، وتفسير البيضاوي: ٤٦٣/٥.
(٤) روح المعاني: ٦٩/٣٠.

ذلك»[١]. ويتأكد هذا المعنى بقوله تعالى: {ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَستَوفُونَ} [المطفّفين: ٢]، ولم يقل: كالوا لهم، أو وزنوا لهم، وكلاهما جائز[٢]، فحذفت اللام لأنَّها تفيد الاستحقاق[٣]، وهم لم يعطوهم حقوقهم، فكان حذفها إشارة إلى أنَّهم منعوهم حقوقهم، وليس المقصود أنَّهم إذا أرادوا التحامل على الناس يستوفون فحسب؛ لأنَّ تلك فضيلة تُحسَب لهم لا عليهم، وإنَّما الضرر يقع بفعل الاستيفاء الذي يتجاوز الحقّ المقرّر.

لقد انطلق النحاة في تصوّرهم للغة من مستوى مثالي هو (أصل الوضع)، وهذا المعيار الذي أرساه النحاة في دراستهم للغة، تلقّاه عنهم أهل المعاني لاحقاً، وهذا التصوّر المثالي للغة قائم على قواعد ثابتة لا يجوز الإخلال بها؛ لأنَّ الإخلال بها، والخروج عليها يُمثّل انحرافاً عن هذا الأصل، وكان علماء البيان على قناعة أنَّ قواعد النحاة ومعاييرهم تحول دون إدراك مواطن البلاغة؛ لأنَّ الخروج عن المألوف من القواعد النحويّة في تصوّرهم هو مناط الحسّ والبلاغة، وقد حمل ابن الأثير (٦٣٧هـ) على النحاة موقفه هذا، واتهمهم بقلة المعرفة بأسرار الكلام، إذ يرى أنَّ النحاة لا فُتيا لم في مواقع الفصاحة والبلاغة، وليس لديهم معرفة بأسرارهما من حيث أنَّهم نحاة[٤]، قال ذلك عند توجيهه لمعنى (أن) في قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَن أَرَادَ أَن يَبطِشَ بِٱلَّذِي هُوَ عَدُوّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقتُلَنِي كَمَا قَتَلتَ نَفسًۢا بِٱلأَمسِ} [القصص: ١٩].

وفي القرآن الكريم كثيراً ما يتمُّ وضع بناء موضع آخر لغاية دلالية تقترن بالبناء المعدول عنه .

شواهد التَّضْمِين:

وسّع العلماء مفهوم التَّضْمِين بتوسيعهم لمجال استخدامه؛ ليشمل الفعل وغيره

---

(١) الكشّاف: ٣٢١/٣.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) إرشاد العقل السليم، ١٢٤/٩، وروح المعاني: ٦٩/٣٠.
(٤) المثل السائر: ١٥٢/٢.

من أقسام الكَلِم الأُخرى(١)، إذ قال ابن هشام: «وقد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمَه»(٢).

والشواهد التي ذكرها العلماء للتضمين كثيرة، في القرآن الكريم وفي الحديث النبويّ الشريف، وفي الشعر العربي، وقد وصف ابن جنّي هذه الكثرة بقوله: «وجدتُ في اللُّغة من هذا الفنّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعلَّه لو جُمِعَ أكثره لجاء كتابًا ضخمًا»(٣).

إذن شواهد التَّضْمِين النحويّ كثيرة سأقف منها على ما يأتي:

أوّلاً: شواهد التَّضْمِين في القرآن الكريم.

ثانياً: شواهد التَّضْمِين في الحديث النبويّ الشريف.

ثالثاً: شواهد التَّضْمِين في الشعر.

التَّضْمِين في القرآن الكريم:

ورد التَّضْمِين النحويّ في القرآن الكريم في مواضع كثيرة منها:

- تضمين (الذين يؤمنون) معنى (يقرون) في قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ} [البقرة: ٣]، فقد ضمّن (آمن) معنى (أَقَرَّ)، وبذلك عدّاه تعديته، والذين يؤمنون إمّا موصولة بالمتقين على أنّه صفة مجرورة، أو مدح منصوب، أو هو مرفوع بتقدير (هم الذين يؤمنون)، وإمّا مقتطع من المتقين مرفوع على الابتداء فخبّر عنه(٤).
- ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ} [البقرة: ٥٧]، فقد ضُمِّنَ معنى الفعل الناسخ فتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، أي: وجعلنا الغمام، فيكون عليكم مفعولاً ثانياً(٥).

---

(١) ينظر: من هذه الشواهد في الأمالي النحوية: ١٤٥/١-١٤٩، والبرهان في علوم القرآن: ٣٨٩/٣-٣٩٣، والتَّضْمِين، الإسكندري: ١٨٩-١٩١، والجوهر الثمين: ١١١ وما بعدها.
(٢) مغني اللبيب: ٧٦٢/٢.
(٣) الخصائص: ٢/ ٣١٢.
(٤) الكشّاف: ٤٦/١، وتفسير البيضاوي: ١٦/١.
(٥) الكشّاف: ٤٦/١، وتفسير البيضاوي: ١٦/١.

❖ ومن ذلك ضمَّنَ (أنبأ) معنى (أعلم) في قوله تعالى: {قَالَ يا آدَمُ أَنبِئهُم بِأَسمَآئِهِم فَلَمَّآ أَنبَأَهُم بِأَسمَآئِهِم قَالَ أَلَم أَقُل لَّكُم إِنِّيٓ أَعلَمُ غَيبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِ} [البقرة: ٣٣]، فالتَّضْمِين يجعل الفعل المتعدّي لمفعول واحد متعدِّياً لمفعولين.

❖ ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَا تَأكُلُوٓاْ أَموَٰلَكُم بَينَكُم بِٱلبَٰطِلِ} [البقرة: ١٨٨]، فقد ضمَّنَ (الأكل) معنى (النبذ).

❖ ومن ذلك قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤلُونَ مِن نِّسَآئِهِم تَرَبُّصُ أَربَعَةِ أَشهُر} [البقرة: ٢٢٦]، فالإيلاء لازم لا يتعدّى، وفي الآية الكريمة تعدّى بحرف الجرّ (من)؛ لأنَّه تضمّن معنى (الامتناع بالحلف، وامتنع يتعدّى بحرف الجرّ (من).

❖ وكذلك تضمَّن (أمات) معنى (اللبث) في قوله تعالى: {فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَام ثُمَّ بَعَثَهُۥ} [البقرة: ٢٥٩].

❖ ومن ذلك قوله تعالى: {مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ} [آل عمران: ٥٢]، فقد ضمَّنَ (النصرة) معنى (الولاء)، أو التوجّه والقصد.

❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {وَمَا يَفعَلُواْ مِن خَير فَلَن يُكفَرُوه} [آل عمران: ١١٥]، فقد ضمَّنَ (يكفروه) معنى (يحرموا ثوابه)، ولذلك تعدّى إلى اثنين، الأوّل: نائب الفاعل، والآخر الهاء في (يكفروه).

❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {ياأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَة مِّن دُونِكُم لَا يَألُونَكُم خَبَالا وَدُّواْ مَا عَنِتُّم} [آل عمران: ١١٨]، فقد تعدَّى إلى مفعولين على التَّضْمِين، أي: (لا أمنعك نصحاً، ولا أنقصك)..

❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأكُلُونَ أَموَٰلَ ٱليَتَٰمَىٰ ظُلمًا إِنَّمَا يَأكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَارا وَسَيَصلَونَ سَعِيرا} [النساء: ١٠]، فقد ضمَّنَ (يأكلون في بطونهم) معنى (يحتوون أو يُلقون، أو يطرحون أو يدخلون).

❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {وَمَاذَا عَلَيهِم لَو ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱليَومِ ٱلأٓخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِم عَلِيمًا} [النساء: ٣٩]، فقد تضمَّنَ (آمن) معنى (أَقَرَّ) فعدّاه تعديته فصار متضمّناً لتصديق الجنان وإقرار اللسان.

❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظلِمُ مِثقَالَ ذَرَّة وَإِن تَكُ حَسَنَة يُضَٰعِفهَا

وَيُؤتِ مِن لَّدُنهُ أَجرًا عَظِيما} [النساء: ٤٠]، فقد ضمَّنَ معنى ما ينصب مفعولي، فانتصب (مثقال) على أنَّه مفعول ثانٍ، أمَّا المفعول الأوّل فمحذوف تقديره لا يبغض أو لا يبخس أحداً مثقال ذرة(١).

- ❖ وكذلك ضمَّنَ النحاة (أذاعوا به) معنى (أفشوا به) في قوله تعالى: {وَإِذَا جَآءَهُم أَمر مِّنَ ٱلأَمنِ أَوِ ٱلخَوفِ أَذَاعُواْ بِهِ} [النساء: ٨٣].
- ❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلمُجٰهِدِينَ عَلَى ٱلقَٰعِدِينَ أَجرًا عَظِيما} [النساء: ٩٥]، فقد ضمَّنَ (فضَّل) معنى (منح).
- ❖ ومن ذلك قوله تعالى: {وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلإِسلَٰمَ دِينا} [المائدة: ٣]، فقد ضمَّنَ (رضيت) معنى (صيّرت، أو جعلت).
- ❖ ومن ذلك كذلك تضمّنَ (قفّينا) معنى (جئنا) في قوله تعالى: {وَقَفَّينَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبنِ مَريَمَ} [المائدة: ٤٦].
- ❖ ومن ذلك تضمين (تنقمون) معنى (تكرهون) في قوله تعالى: {قُل يَٰأَهلَ ٱلكِتَٰبِ هَل تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلآ أَن ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَينَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلُ وَأَنَّ أَكثَرَكُم فَٰسِقُونَ} [المائدة: ٥٩].
- ❖ ومن ذلك قوله تعالى: {قَالَ سُبحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَن أَقُولَ مَا لَيسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلتُهُۥ فَقَد عَلِمتَهُۥ} [المائدة: ١١٦]، فقد تضمَّنَ (قال) معنى (ادّعى)، وقوله تعالى: {مَا لَيسَ لِي بِحَقٍّ} مفعول به لقال المتضمّن معنى (ادّعى) أو (ذكر).
- ❖ ومن ذلك تضمين (كتب) معنى (قال) في قوله تعالى: {كَتَبَ رَبُّكُم عَلَىٰ نَفسِهِ ٱلرَّحمَةَ أَنَّهُۥ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوٓءًا بِجَهَٰلَة ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعدِهِ وَأَصلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُور رَّحِيم} [الأنعام: ٥٤].
- ❖ ومن ذلك كذلك قوله تعالى: {وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلأٓيَٰتِ وَلِتَستَبِينَ سَبِيلُ ٱلمُجرِمِينَ} [الأنعام: ٥٤]، فقد ضمَّنَ (لتستبين) معنى (وضح) أو (ظهر).
- ❖ وكذلك قوله تعالى: {وَتَرَكتُم مَّا خَوَّلنَٰكُم وَرَآءَ ظُهُورِكُم} [الأنعام: ٩٤]، فقد ضمَّنَ

---

(١) البحر المحيط: ٢٥١/٣.

(وتركتم) معنى (جعلتم) أو (صيّرتم).

لقد انتهى العلماء إلى تخريج النصوص القرآنية الكريمة وتوجيهها على إجراء الحرف على معناه وتضمين فعله أولى من إلقائه، إذ قال الرضي (٦٨٦هـ)[١]: إذا أمكن في كُلّ حرف يُتوهَّم أنَّه مجاز، أو زائد أن يجري على معناه، ويضمَّن فعله ما يستقيم به الكلام، فهو أَولى، بل هو واجب، فلا نقول: إنَّ (على) في قوله تعالى: {إِذَا ٱكتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَستَوفُونَ} [المطفّفين: ٢] بمعنى (من)، بل معناه تحكّموا في الاكتيال، ولا يُحكَم بزيادة (في)، كما في قول ذي الرمّة[٢]:

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحلِ عَنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبهَا نَصْلي

بل تضمّنه معنى: يؤثّر.

أمَّا عبدالقادر البغدادي فقال: حذف مفعول (يَجْرَح) لتضمّنه معنى: يؤثّر بالجرح، أمَّا ابن هشام فقال: ضُمِّنَ معنى: يَعِثُ، أو يُفسِد، فإنَّ العيث لازم لا يتعدَّى بـ(في)، إذ يُقال: (عاثَ الذئبُ في الغنم)[٣].

- ومن ذلك تضمين (أذان) معنى (القول) في قوله تعالى: {وَأَذَٰن مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَومَ ٱلحَجِّ ٱلأَكبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلمُشرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ} [التوبة: ٣].
- ومثل ذلك تضمين (ونجّيناه) معنى (سلّمناه) في قوله تعالى: {وَنَجَّينَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلأَرضِ ٱلَّتِي بَٰرَكنَا فِيهَا لِلعَٰلَمِينَ} [الأنبياء: ٧١].
- وكذلك تضمين (فقير) معنى (سائل) في قوله تعالى: {فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلتَ إِلَيَّ مِن خَير فَقِير} [القصص: ٢٤].
- وكذلك تضمين الفعل (استبقوا) معنى (ابتدر) في قوله تعالى: {وَلَو نَشَآءُ لَطَمَسنَا عَلَىٰٓ أَعيُنِهِم فَٱستَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبصِرُونَ} [يس: ٦٦].
- ومثل ذلك تضمين (التوبة) معنى (العفو) في قوله تعالى: {وَهُوَ ٱلَّذِي يَقبَلُ ٱلتَّوبَةَ عَن عِبَادِهِۦ وَيَعفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّاتِ وَيَعلَمُ مَا تَفعَلُونَ} [الشورى: ٢٥].

---

(١) شرح الكافية: ٢٩٩، والجوهر الثمين: ١٢٨.
(٢) ديوانه: ٥٧٠.
(٣) مغني اللبيب: ٦٧٦/٢، والجوهر الثمين: ١٢٨.

لقد كان مذهب البصريين في تخريج هذه النصوص الكريمة، هو عدم نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض، وما أوهم ذلك يردّ على أنَّه من باب التوسّع في استعمال الفعل المذكور، أو ما يقوم مقامه، في معنى لا يُتبادَر منه لأوّل وهلة، إذا لم يكن ثمة معنى يُستعار، بأن استعمل الفعل المتعدّي بحرف جرٍّ خاصّ استعمال اللازم، فلم يتعدَّ إلى مفعول أصلاً، أو تعدَّى ولكن بحرف جر آخر، لا يُستساغ بلاغة إجراء الاستعارة منه، وهذا هو التَّضْمِين المختصّ بالأفعال وما جرى مجراها، أمَّا مذهب الكوفيين فهو حمل هذه النصوص الكريمة على نيابة الحروف بعضها عن بعض.

التَّضْمِين النحويّ في الحديث النبويّ الشريف:

١. تضمَّنَ (ترْجعوا) معنى (تتشبهوا) في قول النبيّ (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»(١).

أي: لا تتشبّهوا بالكفّار في قتل بعضكم بعضاً، ولا تصيروا كفّاراً، بالنصب على نزع الخافض(٢)، جاء في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: «ممَّا خفي على أكثر النحويّين استعمال (رجع) كـ(صار) معنى وعملاً. ومنه قوله (صلّى الله عليه وسلّم): «لا ترجعوا بعدي كفارًا»(٣)، أي: لا تصيروا. ومنه قول الشاعر:

قد يرجع المرء بعد المقت ذا مقة بالحلم فادرأ به بغضاءَ ذي إحَنِ»(٤).

فأمَّا القول بتضمين ترجعوا معنى تتشبّهوا فهو للبغوي(٥). وقال الطاهر بن عاشور: «والرجوع في الأصل: المآب إلى الموضع الذي خرج منه الراجع، ويستعمل

(١) صحيح البخاري: ٣٥/١.
(٢) منحة الباري: ٣٦٥/١.
(٣) شواهد التوضيح: ١٩٧-١٩٨.
(٤) المصدر نفسه: ١٩٨.
(٥) شرح السنّة، للحسين بن مسعود البغوي: ٢١٩/٧.

مجازا في نهاية الشيء وغايته وظهور أثره»[١].

٢. قال (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»[٢].
فقد ضمَّنَ الفعل (يقرأ) معنى، يبدأ؛ لذلك عدّاه بالباء، وذهب أبو عبيدة إلى أنَّها زائدة في {ٱقرَأ بِٱسمِ رَبِّكَ} [العلق: ١]، ولكنَّها دخلت لتدلّ على اللزوم[٣].

٣. كذلك ضمَّنَ (شهيداً) معنى (رقيباً) في قوله (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) في شهداء معركة أُحُد: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، أي: أنا أراقبهم وأصرفهم يوم القيامة عن المكاره[٤].
وبمثل هذا وجَّهَ الزمخشري قوله تعالى: {فَكَيفَ إِذَا جِئنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيد وَجِئنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدا} [النساء: ٤١] «فإن قلت: فهلا قِيلَ: لكم شهيداً وشهادته لهم لا عليهم؟ قلت: لمَّا كان الشهيد كالرقيب والمهيمن على المشهود له، جيء بكلمة الاستعلاء. ومنه قوله تعالى: {وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيء شَهِيدٌ}»[٥].

٤. تضمَّنَ الفعل (يعودَ) معنى (يستقرّ) في قول الرسول (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»[٦].

بتضمين يعود معنى يستقرّ[٧]. أمَّا إذا حملنا النصّ على تضمين الفعل (عاد) معنى الفعل (صَارَ) جمعنا المعنيين، ليشمل مَنْ كان كافراً، فأسلم ثُمَّ عادَ إلى

---

(١) التحرير والتنوير: ٢/ ٢٨٧، والتأويل النحوي في منحة الباري بشرح صحيح البخاري: ٢٨٧-٢٨٨.
(٢) صحيح مسلم (باب وجوب قراءة الفاتحة): ١/ ٢٩٥، وصحيح البخاري: ٢٦٣/١، (٧٥٧)، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٩٢-٢٩٣.
(٣) مجاز القرآن: ١٣٠، ومشكل إعراب القرآن: ٤٩٩/٢، ومنحة الباري: ٤٦٧/٢.
(٤) منحة الباري: ٣/ ٤١٧، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٢٩٧.
(٥) الكشَّاف: ١/ ١٩٩.
(٦) صحيح البخاري: ١٤ (١٦)، وفتح الباري: ٦٢/١.
(٧) منحة الباري: ١/ ١٥٤، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٣٢٤.

الكفر، ويشمل مَنْ أسلم بفطرته ثُمَّ صار كافراً بعد إسلامه[١].

٥. وكذلك ضُمِّن (آمن) معنى الغلبة في قوله (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مِنَ الآيَاتِ مَا مِثْلُهُ أُومِنَ، أَوْ آمَنَ، عَلَيْهِ البَشَرُ»[٢]. فقد عُدِّيَ (آمن) بـ(على) مع أنَّه يتعدّى بـ(الباء)، أو بـ(اللام)؛ لأنَّه تضمَّنَ معنى الغلبة، أي: (مغلوباً عليه)[٣].

٦. وضمَّنَ (حَلَفَ) معنى (جَسَر) في قوله (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»[٤]، فقد ذهب أبو حيّان إلى تضمين (حلف) معنى (جَسَرَ)[٥].

٧. وكذلك ضُمِّن (حَلَفَ) معنى (استعلى) في قوله (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الإِسْلاَمِ فَهُوَ كَمَا قَالَ»[٦]. فقد ضمَّنَ (حلف) معنى (استعلى) فعدَّاه بـ(على)[٧].

ثالثاً: شواهد التَّضْمِين في الشعر:

شواهد التَّضْمِين النحويّ في الشعر العربي كثيرة منها ما يأتي:

- تضمين (شَرِبْنَ) معنى (رَوِين)، كما في قول أبي ذؤيب الهذلي[٨]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

- ومن ذلك تضمين (استوى) معنى (أقبل) في قول تميم بن أبي مقبل[٩]:

---

(١) فتح الباري: ٦٢/١، ومنحة الباري: ١/ ١٥٤، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٣٢٤.
(٢) صحيح مسلم: ١٩٠٥/٤.
(٣) منحة الباري: ٢٧٦/٨، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٣١٤.
(٤) صحيح البخاري: ٨٣١/٢، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٣١٣.
(٥) شرح التسهيل: ١٦٥/٣، ومنحة الباري: ١٢٧/٥.
(٦) صحيح البخاري: ٢٢٤٧/٥.
(٧) منحة الباري: ١٩٥/٩، والتأويل النحوي في منحة الباري: ٣١٤.
(٨) ديوان الهذليين: ٥١.
(٩) ديوان تميم بن أبي مقبل: ١٦٤.

أقولُ وَقد قَطَعنَ بنا شُرودِي ثواني واستوينَ مِنَ الضُّجوجِ

❖ ومن ذلك قول ذي الرمّة[١]:

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحلِ عَنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبهَا نَصْلي

فقد حمل النحويّون (يجرح) على تضمينه معنى (بعث) أو (يؤثر)، وأخرجه آخرون من دائرة التَّضْمِين[٢].

وكذلك استدلّ النحاة على تضمُّن الفعل (اشتروا) معنى (اختاروا) في قوله[٣]:

يَذُبُّ الْقَصَايَا عَنْ شَرَاةٍ كَأَنَّهَا جَمَاهِيرُ تَحْتَ الْمُدْجِنَاتِ الْهَوَاضِبِ

يعني بالشراة المختارة، والعرب تقول: اشتريت على كذا، يعني: اخترت كذا على كذا[٤].

❖ ومن ذلك تضمين (أفضلت) معنى (زدت) أو (تجاوزت) في قول ذي الإصبع العدواني[٥]:

لاهِ ابنُ عَمّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عني ولا أَنْتَ دَيَّاني فَتَخْزَوني

❖ وكقول الأعشى الكبير[٦]:

وآس سرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلا تَكْ عَنْ حَمْل الرِّباعة وانيا

فقد ضمَّنَ (وانيا) معنى (مجاوزاً)، وإلاّ فباب (ونى) يتعدّى بـ(في)، أي: أعط أشرافهم[٧].

❖ ومن ذلك قول زيد الخيل[٨]:

ويَرْكَبُ يومَ الرَّوْع مِنَّا فوارِسٌ بصيرونَ في طَعْن الكُلى والأباهِرِ

---

(١) ديوان ذي الرمّة: ٤٩٠.
(٢) مغني اللبيب: ٥٢١/٢.
(٣) ديوان ذي الرمّة: ٢٦٠.
(٤) جامع البيان: ١٣٧/١.
(٥) ديوانه: ٨٨-٨٩، وينظر: الجوهر الثمين: ١٤٤.
(٦) ديوانه: ٣٢٨-٣٢٩، وينظر: الجوهر الثمين: ١٤٥.
(٧) الجوهر الثمين: ١٤٥.
(٨) ديوانه: ٢٥-٢٧.

كان حقُّ الكلام (يصيرون بطعن الكُلى) وهو من هذا الشأن، قال ابن عصفور في الضرائر: إنَّما عُدِّيَ بصير بـ(في)؛ لأنَّ قولك: هو بصير بكذا، يرجع إلى معنى هو حكيم فيه، متصرِّف في وجوهه(١).

❖ وكقول جرير (٢):

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

أي: تعدونها، وتجاوزونها.

❖ وكقول سويد بن أبي كاهل اليشكري(٣):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا

❖ وكقول سَبْرَة بن عَمرو الحارث الفَقْعَسي(٤):

تُحابِي بِها أَكْفاءَنا ونُهينُها ونشرَبُ في أثْمانِها ونُقامِرُ

❖ ومثل ذلك قول طرفة بن العبد(٥):

وَإِنْ يَلْتَقِي الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِنِي إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الكريمِ الْمُصَمَّدِ

أي: تلاقيني منتسباً إلى ذروة البيت، ويريد بقوله: (تلاقني) اعْتَزِني إلى ذروة البيت، فحذف الفعل لدلالة الحرف عليه، أو أوياً إلى ذروة البيت(٦). كما في قوله تعالى: {سَأَوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعصِمُنِي مِنَ ٱلمَآءِۚ} [هود: ٤٣].

❖ وكقول الطرمّاح بن حكيم(٧):

طَالَ عَلَى رَسْمِ مَهْدَدٍ أَبَدُهْ وَعَفَا وَاسْتَوَى بِهِ بَلَدُه

❖ وكقول عنترة (٨):

---

(١) ضرائر الشعر: ٢٣٧، وينظر: الجوهر الثمين: ١٤٠.
(٢) ديوان جرير: ٢٧٨/٢، والجوهر الثمين: ١٥٣.
(٣) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، ينظر: شواهد المغني: ١٦٤.
(٤) ديوان الحماسة لأبي تمام: ٨٠/١-٨١، وينظر: الجوهر الثمين: ١٤٠.
(٥) ديوانه: ٢٩/٦.
(٦) الجوهر الثمين: ١٣٩.
(٧) ديوان الطرماح: ٤٧.
(٨) ديوانه: ١٨٦.

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بتَوْأَمِ

قال الرضي (٦٨٨هـ): والأَولى أن تكون على بابها؛ لأنَّ ثيابها إذا كانت عليها، فقد صارت (السَّرحة) موضعاً لها(١).

❖ وكقول عنترة(٢):

هَلا سَأَلتِ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ؟ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

❖ وكقول علقة(٣):

فإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

❖ وكقول كعب بن زهير(٤):

فقُلتُ خَلُّوا سَبِيلي لاَ أَبَا لَكُمُ فَكُلُّ مَا قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَفْعُولُ

فقد تضمَّنَ (خلّى) معنى (ترك)، قال الزمخشري: خلّى سبيله: تركه، أي: اتركوا سبيلي(٥).

❖ وكقول كثيِّر عزّة(٦):

وَأَنْتِ الَّتي حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَيَّ، وَأَوْطَانِي بِلادٌ سِوَاهُمَا

❖ وكقول النابغة(٧):

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي إِلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

معنى قوله: (مطلي به القار): مُكره مُبغض، وهو يتعدّى بـ(إلى)، وهو على تضمين (مطلي) معنى (مبغض).

❖ وكقول النابغة الجعدي(٨):

---

(١) شرح الكافية: ٢٩٢.
(٢) ديوانه: ٢١٢.
(٣) ديوان علقمة: ٧٩.
(٤) شرح ديوان زهير: ١٩.
(٥) أساس البلاغة: ١٢٠.
(٦) ديوانه: ٣٦٣.
(٧) ديوان النابغة: ٧٨، وينظر: رصف المباني: ٨٣، والجوهر الثمين: ١٣٨-١٣٩.
(٨) شعر النابغة: ٢١٥: ٢١٦.

نَحْنُ بَنُو ضُبّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجْ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ

فقد حمله النحاة على تضمين (نرجو) معنى (نطمعُ)، وحمله آخرون على أنَّ الباء الثانية زائدة في المفعول به(١).

❖ وكقول الراعي النميري(٢):

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

فقد ضمَّنَ (يقرأن) معنى: (يَرقُبْنَ) أو معنى (يتَبَرَّكنَ) (٣).

❖ وكقول كعب بن مالك الأنصاري(٤):

كفى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرنَا حُبّ النَّبِيّ مُحَمَّد إِيَّانَا

فقد ضُمِّنَ (كفى) معنى (اكتفِ).

❖ وكقول رياح بن عَديّ(٥):

أَلَمْ يَيْأَسِ الأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيَا

فقد ضُمِّنَ (يئس) معنى (عَلِمَ)، وأنكر الفَرَّاء ذلك زاعماً أنَّه لم يُسمَع ذلك عن العرب(٦).

❖ وكقول ذي الرمّة(٧):

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فقد ضُمِّنَ الفعل (علفتها) معنى (أطعمتها) وبهذا يتناسب معناه مع التبن والماء، وقد عمد النحاة إلى القول بالتَّضْمِين في هذا البيت؛ لامتناع عطف المفرد على

---

(١) خزانة الأدب: ٥٢١/٩.
(٢) شعر الراعي النميري: ١٠١.
(٣) مغني اللبيب: ١٠٩/١.
(٤) ديوانه: ٢٨٩.
(٥) المحتسب: ٣٥٧/١.
(٦) معاني القرآن للفَرَّاء: ٦٣/٢-٦٤.
(٧) ديوانه: ٦٦٤.

المفرد، والسبب لأنَّ (علفتها) يصلح تسليطه على التبن لا على الماء[١].

❖ ولعلَّ من أشهر الشواهد التي استشهد بها النحاة على التَّضْمِين هو قول الفرزدق[٢]:

كَيْفَ تَرَانِي قالِباً مِجَنِّي قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

الفعل (قتل) في الأصل متعدٍّ بنفسه مباشرة إلى مفعول واحد، إ ذ تقول: (قتل المجرمُ الرجلَ)، ولكنَّه في قولنا: (قتلَ الله العدو عنِّي) فقد تضمَّنَ معنى الفعل (صَرَف) المتعدّي بنفسه إلى المفعول الأوّل، والى الثاني بحرف الجرّ (عن)؛ لذلك صار مثله متعدِّياً بنفسه في الأوّل، وبحرف الجرّ إلى (الثاني)، بمعنى آخر: إنَّ الفعل (قَتلَ) في هذا الشاهد تعدَّى إلى المفعول الأوّل بنفسه، مثلما هو الأصل فيه، وتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجرّ مثلما هو في الفعل (صَرَفَ)، وبهذا يكون المراد في بيت الفرزدق، قد صَرفَ الله العدو عنِّي بالقتل.

وقد علَّق ابن جنّي على قول الفرزدق بقوله: لمَّا كان معنى قد قتله: قد صرفه، عدَّاه بـ(عن)، وهو لا يعني أنَّ القتل هو الصرف، وإنَّما يقصد أنَّ في قتله صرفاً له، وهذا كقولك: إذا بكيت فقد حزنت، فإنَّه لا يعني أنَّ البكاء والحزن سواء، بمعنى أنَّ القتل غير الصرف، ولكنَّ في القتل صرفاً، فحين أراد الإشارة إلى هذا المعنى عُدِّيَ (القتل) بـ(عن)، وأصبح المعنى: قد قتل الله زياداً عنّي، صرفه عنه، وبذلك ضمَّنَ (قتل) معنى(الصرف) [٣].

❖ ومن ذلك قول بعض الشعراء[٤]:

ضَمِنَتْ برِزْقِ عيالنا أرْماحُنا

أي: تكفّلت به أرماحنا، فهو من باب التَّضْمِين، وإلاّ فـ(ضَمِنَتْ) تتعدّى

---

(١) ينظر: تناوب حروف الجرّ: ٥٨.
(٢) شرح ديوان الفرزدق بعناية عبدالله الصاوي: ٨٨١/١.
(٣) مغني اللبيب: ٦٤٩، والجوهر الثمين: ١٤٣-١٤٤.
(٤) ديوان الأعشى: ٥٤، وينظر: الجوهر الثمين: ١٤٤.

بنفسها(١).

إنَّ الفعل في بيت الفرزدق أفاد معنى (القتل) ومعنى (الصرف) معاً؛ وذلك لما بين الفعلين (قتلَ، وصَرَف) من المناسبة بحيث نسبهما إلى جنس واحد.

لقد اختلف البصريون في توجيه هذه النصوص القرآنية الكريمة والشواهد الشعرية الواردة في باب التَّضْمِين النحويّ، فمذهب البصريين عدم النيابة فيها، وما أوهم ذلك من هذه الأمثلة فيحمل على أحَد ثلاثة أوجه:

أوّلاً: تأويل المثال تأويلاً يقبله اللفظ، كاستعارة الحرف الذي تعدَّى به الفعل المذكور لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتعدَّى به، على طريق الاستعارة التبعية، إن سَهُلَ تطبيق هذه الاستعارة على الحرف بكُلّ شروطها.

ثانياً: التوسُّع في استعمال الفعل المذكور، أو ما يقوم مقامه في معنى لا يُتبَادَرُ منه لأوّل وَهْلَةٍ إذا لم يكن ثمة حرف يُستعَار، بأن استُعمِلَ الفعل المتعدِّي بحرف جرٍّ خاصّ استعمال اللازم، فلم يتعدَّ إلى مفعول أصلاً، أو تعدَّى، ولكن بحرف جرٍّ آخر، لا يُستَسَاغُ بلاغة إجراء الاستعارة فيه، وهذا هو التَّضْمِين المختصّ بالأفعال وما جرى مجراها.

ثالثاً: حَمل التعدية أو اللزوم غير المألوفَيْن في الفعل على سبيل نيابة بعض الحروف عن بعض شذوذاً، لا عن طريق القياس، ولا يحكمون بالشذوذ إلاّ إذا قبُحَ تطبيق الاستعارة في الحرف، أو التَّضْمِين في الفعل وما جرى مجراه.

والشائع والغالب في توجيهات البصريين للنصوص المتقدّمة هو القول بالتَّضْمِين النحويّ.

أمَّا مذهب الكوفيين فهو حَملُ هذه الأمثلة على نيابة حروف الجرّ أو الخفض بعضها عن بعض، إذ يجوز عندهم أن ينوب بعض هذه الحروف عن بعض بطريق الوضع، ولا يجعلون ذلك شاذاً.

والقول بالتَّضْمِين النحويّ في هذه النصوص، وهو القول الذي نذهب إليه، الذي

---

(١) الجوهر الثمين: ١٤٤.

يحدّده هو الاعتماد على قرينة السياق للاستدلال على حدوث التَّضْمِين النحويّ في العربية.

إذ يظهر دور السياق في أبواب كثيرة من أبواب التَّضْمِين النحويّ؛ لأنَّ أساس التَّضْمِين النحويّ هو المعنى المؤدَّى بالفعل أو ما جرى مجراه، أو بالاسم أو بالحرف، في سياق تركيبه مع العناصر الأُخرى، إذ ذكر النحويّون أنَّ اللفظ يُضمَّن معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه، وقد ظهر دور السياق في بيان مفهوم التَّضْمِين في أبواب نحوية كثيرة، ولكنَّه تجلّى في بابين من هذه الأبواب، هما:

اولاً: التَّضْمِين في الأفعال وما جرى مجراها، كتضمين الفعل اللازم معنى المتعدّي، كقوله تعالى: {وَٱصبِر نَفسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدعُونَ رَبَّهُم} [الكهف: ٢٨].

إذ الفعل (اصبر) في الآية الكريمة من الأفعال اللازمة، لكنَّه جاء متعدِّياً؛ لأنَّه تضمَّنَ معنى (احبس).

أو بالعكس تضمين الفعل المتعدّي معنى اللازم، نحو: {وَلا تَعدُ عَينَاكَ}، إذ حُمِلَ (لا تعدُ) المتعدّي في الأصل على تضمينه معنى (لا تَنصرِف) اللازم؛ لذلك عُدِّيَ بـ(عن).

ثانياً: التَّضْمِين في حروف الجرّ، وذلك أنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه(١).

والمعروف أنَّ حروف المعاني لا تؤدِّي المعاني بذاتها، وإنَّما من خلال علاقاتها في السياق الذي ترد فيه، وهي معانٍ وظيفية لا معجمية؛ لذلك لا نستطيع فصل هذه الحروف عن سياقاتها التي ترد فيها؛ لأنَّ كُلّ سياق له علاقاته التركيبة الخاصّة التي تنشأ بين مكوّناته، وله مقامه الخاصّ الذي رُكِّبَ فيه لأداء معنى بعينه.

* * *

(١) الخصائص: ٣١٠/٢.

المبحث الثاني

دلالات التَّضْمِين عند النحاة

اختلفت آراء العلماء في التَّضْمِين، ولكلٍّ منهم مسوّغاته، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ التَّضْمِين أمرٌ مجازي في الحقيقة، وذلك بأنْ تستعمل فعلاً في معنى آخر مجازاً، لعلاقة السببية، فيظهر التحوّل في معنى الفعل، فتتغيّر له حروف الجرّ، وأصحاب هذا الرأي استندوا إلى ما يأتي(١):

اولاً: إنَّ علماء المعجمات كان اهتمامهم منصبًّا بالدرجة الأساس على تدوين الاستعمال الحقيقي دون غيره من الاستعمالات المجازية.

ثانياً: إنَّ اللُّغة دوّنت الحقيقة، أو ما هو شائع في عصر التدوين كحقيقة، ولم يلتفت إلى استعمال الناس استعمالاً مطّرداً في ألفاظها مجازاً، أو استعارةً، أو كنايةً، أو إشارةً، أو رمزاً، أو حقيقةً عرفيةً، وهذا يشير إلى أنَّ التغيير المعنوي (الدلالي) يحصل في الفعل أوّلاً، ثُمَّ يتغيّر حرف الجرّ تبعاً لذلك، وأنَّ معاني حروف الجرّ ليست ثابتة مستقرّة على معنى واحد في أحوالها المختلفة التي تقتضيها الاستعمالات المتعدِّدة المتنوّعة لتنوّع مقتضى أحوال الكلام.

ثالثاً: إنَّ هذا القول لا يعني إنكار الحقيقة، وإنَّما هي الأصل في اللُّغة، ولكنَّ الاقتصار عليها يعني الموافقة على إنكار لجزءٍ مهمٍّ من كيان اللُّغة الواسع، وهو المجاز، الذي مجاله تغيير معاني الأفعال وما يتعلّق بها من حروف الجرّ.

وممَّا يؤكّد التأييد الصريح للمجاز في معنى اللفظ لغرض الاتساع في معاني حروف الجرّ هو ما ذهب إليه الدكتور أحمد عبدالستّار الجواري من أنَّ التَّضْمِين ينطوي في حقيقته على أمرين، الأوّل: الاتّساع في استعمالات حروف الجرّ، والآخر هو رعاية هذا الذي يصح أن نُسمّيه التجاور في المعاني، بحيث يجوز اللفظ

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في الجوهر الثمين في بيان حقيقة التَّضْمِين: ٢٢-٢٤، وتاريخ الأدب العربي في العراق لعبّاس العزاوي: ١٦٨/٢-١٧١.

معناه إلى معنًى يجاوره[١]، وذلك هو المجاز، فهو مجاز علاقته المجاورة[٢].

ومن العلماء من نفى المجاز عنه كالدكتور مُحمّد حسين الصغير حين قال: «وأمَّا مجاز التَّضْمِين فليس من المجاز في شيء»[٣]. ويسوّغ الدكتور مُحمّد حسين الصغير ما يراه بقوله: «بل هو إضافة معنًى جديد المراد به: إرادته وإرادة غيره بوقت واحد؛ وذلك كقوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِم أُوْلَٰٓئِكَ أَصحَٰبُ ٱلجَنَّةِۖ هُم فِيهَا خَٰلِدُونَ} [هود: ٢٣]، فقد تضمَّنَ معنى: (أنابوا) مضافاً إلى الإخبات، لإفادة الإخبات معنى الإنابة والإخبات معاً»[٤].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ أبا عبيدة رأى في شواهد التَّضْمِين نوعاً من أنواع المجاز يقع في الأدوات اللواتي لهُنَّ معانٍ في مواضع شتَّى فتجيء الأداة فيهنّ في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني، كقوله تعالى: {أَن يَضرِبَ مَثَلا مَّا بَعُوضَة فَمَا فَوقَهَا} [البقرة: ٢٦]، فمعناه: فما دونها، وقال تعالى: {وَٱلأَرضَ بَعدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَآ} [النازعات: ٣٠]، فمعناه: مع ذلك. وكقوله تعالى: {وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} [طه: ٧١]، أي: على جذوع النخل[٥].

استعمال التضمين النحوي:

ومن الجدير بالذكر أنَّ التَّضْمِين هو أن يتحمّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه، بغير آلة ظاهرة، وقد فصل محمود شكري الآلوسي القول في استعمالين للتضمين النحويّ عند النحاة، هما[٦]:

أوّلاً: دلالة الاسم بالوضع على معنى حقَّه أن يدلَّ عليه بالحرف، بأن يكون دالاً على معنى غير مستقلّ بالفهم، أي: ملحوظاً بواسطة الغير، وذلك كأسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الموصول، وهذا أحد علَّلَ بناء الأسماء، وقد ذكر النحاة وجوه

(١) حقيقة التَّضْمِين ووظيفة حروف الجرّ: ١٥٨-١٥٩، وينظر: الجوهر الثمين: ٢٣.
(٢) ينظر: الجوهر الثمين: ٢٣-٢٤.
(٣) مجاز القرآن وخصائصه الفنية وبلاغته العربية: ٦٩.
(٤) المصدر نفسه: ٦٩.
(٥) مجاز القرآن: ١٤/١.
(٦) الجوهر الثمين: ١٣٤.

شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع، هي:

الأوّل: شَبَهُهُ له في الوَضعِ، كأنَّ يكون الاسمُ موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في ضربْتُ، أو على حرفين مثل (نا) في (أكرَمْنَا).

ثانياً: شَبْه الاسم له في المعنى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً، مثل: (متى) فإنَّها مبنية لشبهها الحَرْفَ في المعنى؛ لأنَّها تُستعمَل للاستفهام، نحو: (متى تقومُ؟)، وكذلك تُستعمَل للشرط، نحو: (متى تقمْ أقُمْ)، وفي الحالتين هي مُشبِهة لحرفٍ موجود؛ لأنَّها تقوم في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كـ(إنْ).

والثاني ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ، مثل: (هُنَا)، فإنَّها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضَع فلم يُوضَع؛ وذلك لأنَّ الإشارة معنًى من المعاني، فحقّها أن يوضع لها حرفٌ يدلّ عليها، مثلما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمنّي (ليت)، وللترجّي (لعلَّ)، ونحو ذلك، فبُنِيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدَّراً.

والثالث: شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثُّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: دراكِ زيداً)، فـ(دراكِ) مبنيٌّ لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يَعمَلُ فيه غيره، كما أنَّ الحرف كذلك.

والرابع: شَبَه الحرف في الافتقار اللازم؛ وذلك كالأسماء الموصولة، نحو (الذي) فإنَّها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة؛ لذلك أشبهت الحرف في ملازمة الافتقار؛ لذلك بُنيت(١).

والاستعمال الثاني وهو المقصود، إجراء أحكام لفظ على آخر؛ ليدلّ على معناه، أو هو إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر، ليُعطَى حكمَه، فقول النحاة: (إجراء أحكام لفظ) أعمُّ من الفعل، ومن التعدية، وغيرهما؛ لأنَّه قد يكون في الأسماء، أمَّا مَنْ اقتصر على الفعل فقد جرى على الغالب، وأيضاً فإنَّه قد تُذكر صلة المتروك، وقد تُترَك،

(١) شرح ابن عقيل: ٣٢/١-٣٧.

وقد يتضمَّن معنى فعل لازم، فيُجرَى مجراه[١].

قال الآلوسي: وأمَّا مَنْ قال: ويدلُّ عليه بذكر شيءٍ من متعلّقات الآخر، كقولك: (أحمدُ إليكَ فلاناً)، فإنَّك لاحظت فيه مع الحمد معنى: الانتهاء، ودلّلت عليه بذكر صلته، كأنَّك قلت: (أنهى إليكَ حَمدَه)، فقد التزم ما ليس بلازم جرياً على الأكثر.

وأوردَ عليه أنَّ الأحسن أن يُقال: ويدلّ على الثاني بذكر شيءٍ من متعلّقاته، أو حذف شيء من متعلّقات الأوّل[٢].

قال الزمخشري: إنَّهم يضمّنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه، فيقولون: (هيجني شوقاً)، فيتعدّى إلى مفعولين بنفسه، وإن كان هو يتعدَّى إلى الثاني بـ(إلى)، نحو: (هَيجْتُهُ إلى كذا) لتضمُّنه معنى ذكر، وقد وقع متعدِّياً إليهما بنفسه في كلام العرب، كقول ربيعة بن مقروم[٣]:

تَذَكَّرْتُ والذِّكْرى تُهيجُـــكَ زَيْنَبَا وأَصْبَحَ باقِي وَصْلِها قد تَقَضَّبَا

وحَلَّ بِفَلْجٍ فالأَباتر أَهْلُنا وشَطَّتْ فَحَلَّتْ غَمَرَةً فَمُثَقَّبَا

كيفيَّة دَلالةِ التَّضْمِين:

للتضمين النحويّ محاسن كثيرة نصَّ عليها علماء اللُّغة والنحو، عبَّر عن ذلك ابن الأثير (٦٣٧هـ) بقوله: «وممَّا ورد من ذلك قوله تعالى: {قُل مَن يَرزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَو إِيَّاكُم لَعَلَىٰ هُدًى أَو فِي ضَلَٰل مُّبِين} [سبأ:٢٤]، ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجرّ هاهنا، فإنَّه إنَّما خولِفَ بينهما في الدخول على الحقّ والباطل؛ لأنَّ صاحب الحقّ كأنَّه مستعلٍ على فرس جواد يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنَّه منغمس في ظلام منخفض فيه: لا يدري أين يتوجّه، وهذا معنى دقيق، قلَّما يُراعَى مثله في الكلام»[٤].وقد كان للعلماء مذاهب في كيفية دلالة التضمين، وهي على النحو الآتي:

---

(١) الجوهر الثمين: ١٠١-١٠٢.
(٢) الجوهر الثمين: ١٠٢.
(٣) المفضّليات: ٣٧٥، والجوهر الثمين: ١٠٢.
(٤) المثل السائر: ٢٦٤/٢.

المذهب الأوّل

إنَّ الدالّ لفظ محذوف يدلّ عليه ذكر متعلّقه، ثُمَّ إنَّ المذكور قد يُجعَل أصلاً في الكلام، والمضمَّن قيد له على أنَّه حالٌ، كما في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُم} [البقرة: ١٨٥]، أي: حامدين على هدايته، وقد يُعكَس، فيُجعَل المحذوف أصلاً، والمذكور معموله، مفعولاً نحو: (أحمد إليك فلاناً)، أي: أُنهي إليك حمدَه، أو حالاً، مثلاً: {يُؤمِنُونَ بِٱلغَيبِ} [البقرة: ٣]، أي: يعترفون مؤمنين به، إذ لو لم يُقدَّر لكان مجازاً عن الاعتراف لا تضميناً، وقوله: على أنَّه (حال)، وقوله: (والمذكور مفعولاً) بمعنى أنَّ المذكور يدلّ على ذلك كما يفيده قول السعد، مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر.

والظاهر أنَّ السيد يوافقه على ذلك؛ لأنَّه لم يُشر للردّ عليه، كما هو دأبه عند مخالفته، وبذلك اندفع قول بعضهم: إنَّ في جعله المذكور مفعولاً للمحذوف نظراً ظاهراً؛ لأنَّ الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولاً لغير القول، والفعل المعلَّق، والصواب كون جملة (أحمد) حالاً من فاعل، (أُنهي) والمعنى: أُنهي حمده إليك حال كوني حامداً له، ويرِدُ عليه أنَّه إن أراد أنَّ جملة: (أحمد) حال في التركيب ففاسد أو في المعنى، فالذي وقع فيه حالاً، إنَّما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه، كما يشهد به قوله: حال كوني حامداً، وقد ذكر السعد أنَّ هذا التركيب ممَّا حُذِفَ فيه الحال، والظاهر أنَّ السيد لم يقصد الردّ عليه، وإنَّما أراد بيان وجه آخر؛ ليفيد أنَّ ذلك أمر اعتيادي لا ينحصر فيما قاله السعد.

ولابُدَّ من الإشارة إلى أمرين:

الأوّل: ما أشار إليه السعد والسيّد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور، ولا شكَّ أنَّهما وجهان متغايران عند مَنْ له من التحقيق يدان، وإنَّما الكلام في أنَّهما: هل يستويان دائماً أو يترجّح أحدهما في بعض الأحيان، إنَّ المقام هو الذي يشير إلى رجحان أحدهما على الآخر وتعيينه، كما لا يخفى على مَنْ له بالقواعد إلمام، فيترجَّح أخذها من المحذوف في قوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم} [البقرة: ١٨٥]، فقد ضُمِّنَ التكبير معنى (التحميد) فقال: لتكبّروا الله حامدين، ولم يقل:

لتحمدوا الله مكبِّرين، كما هو الأغلب في باب التَّضْمِين النحويّ؛ لأنَّ التعظيم هو الباعث على الحمد، وهو الصالح للعملية(١).

قال الآلوسي: «ولم يجعل الأصل حالاً؛ لأنَّ التعليل بالتعظيم حال الحمد أَولى من العكس؛ لأنَّ الحمد إنَّما يُستحسَن ويُطلبُ لما فيه من التعظيم، اللَّهُمَّ إلاَّ أن يُقال: أرادَ أنَّه أَولى؛ لما في الآخر من التكلّفات الصناعية غالباً»(٢). ويرى الآلوسي أنَّ هذا الذي ذكره يحتاج إلى التكلّف على كُلّ حالٍ؛ لأنَّ الماضي في مثله بعيد عن الحالية، ولا يخفى أنَّ فيه تكلّفاتٍ كثيرة(٣).

أمَّا الزمخشري فيرى «إنَّما عُدِّيَ فعل التكبير بحرف الاستعلاء؛ لكونه مضمَّنًا معنى الحمد، كأنَّه قِيلَ: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم»(٤).

واعترضَه ابن هشام في حواشي التسهيل: بأنَّ هذا التقدير يبعده قول الدّاعي على الصفا والمروة: (الله أكبر على ما هدانا، والحمدُ للهِ على ما أولانا)، فيأتي بالحمدِ بعد تعدية التكبير بـ(على).

وأُجيبَ بأنَّه لا مانع من جعل الحمد المضمَّن صريحاً مع اختلاف متعلّقيهما، وليس تكراراً، مع أنَّه لا بأس به، والتصريح بعد التلويح لتكثير الألفاظ تحصيلاً للثواب في الدعاء.

وأمَّا ما توهّمه بعضهم من أنَّ صلة المتروك تدلّ على أنَّه المقصود أصالةً، فمردود بأنَّها إنَّما تدلّ على كونه مردوداً في الجملة؛ إذ لولاها لم يكن مردوداً أصلاً، بل إنَّ الصلة لا يلزم منها أن تكون للمتروك، كما دَلَّ عليه البيضاوي في تفسيره لقوله تعالى: {إِذِ ٱنتَبَذَت مِن أَهلِهَا مَكَانا شَرقِيّا} [مريم: ١٦]، إذ فسَّر (انتبذت) باعتزلت، وذكر أنَّه متضمّن معنى: أتت، و(مكاناً) ظرف أو مفعول، ولا شَكَّ أنَّ

---

(١) الجوهر الثمين: ١١٤-١١٥.
(٢) الجوهر الثمين: ١١٣-١١٤.
(٣) الجوهر الثمين: ١١٤.
(٤) الكشّاف: ٣٣٧/١.

قوله: {مِن أَهلِهَا} متعلّق بـ(انتبذت) الذي بمعنى: اعتزلت، لا بـ(أتت)، والمراد بالصلة هو ما له دلالة على التَّضْمِين لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور، فيشمل ما إذا ضُمِّنَ معنى اللازم معنى المتعدِّي، فإنَّ التعدية حينئذٍ قرينة التَّضْمِين لا ذكر الصلة، وأمَّا إذا ضُمِّنَ فعل متعدٍّ لواحد معنى فعل متعدٍّ لاثنين، أو بالعكس، كتضمُّن العِلم معنى القسم، فإنَّ القرينة إنَّما هو الجواب.

أمَّا الأمر الثاني فهو هل الخلاف في كون التَّضْمِين سماعياً أو قياسياً، أو مبنيٌّ على الخلاف في أنَّه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك ممَّا فيه من المذاهب؟ وهل ذلك في المجاز مبنيٌّ على كون المجاز سماعياً أم لا؟

إنَّ ما ذُكِرَ من جعل أحدهما: أصلاً، والآخر: حالاً أو مفعولاً، وقع من عامّة القوم لكنَّه يحتمل أنَّه بيان لمآل المعنى، على أنَّه لا ينحصر في ذلك، بل له طرائق أُخرى، منها(١):

١. أن يكون المذكور فاعلاً للمحذوف، كقول الشاعر(٢):

يَنهَونَ عَن أَكلٍ وَعَن شُربٍ مِثلَ المَهَا يَرتَعنَ في خَصبِ

أي: يَصْدرُ تناهِيُهم.

٢. أن تُجعَل مفعولاً، كما في قولهم: (أحمدُ إليكَ اللهَ)، أي: أُنهي حمدَه إليك.

٣. أن يُعطَف أحدهما على الآخر، كما قُدِّرَ في قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ} [البقرة: ١٨٧]، أي: الإفضاء إلى نسائكم.

٤. أن يكون متعلّقاً بواسطة حرف جرٍّ، كما في قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَستَوفُونَ} [المطفّفين: ٢]، أي: تحكَّموا في الاكتيال.

٥. أن يُقدَّر صفةً للمُضمَّن، كما في قوله تعالى: {وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَد جِئتُكُم بِأَيَة مِّن رَّبِّكُم} [آل عمران: ٤٩]، أي: رسولاً ناطقاً بأنِّي جئتكم(٣).

---

(١) حاشية السيد الشريف: ١٢٧/١، والجوهر الثمين: ١١٦.
(٢) الكشّاف: ١٤/٤، ٣٤٥٥، والجوهر الثمين: ١١٦.
(٣) حاشية السيد الشريف: ١٢٧/١، والجوهر الثمين: ١١٦-١١٧.

قال الآلوسي[١]: وقد يكون من غير حذفٍ وتغيير، وإنَّما يقتضيه المعنى، كما في قوله تعالى: {إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَارا} [النساء: ١٠]، فإنَّ (يأكلون) ضُمِّنَ معنى: يُدخِلونَ؛ لأنَّ الأكل لا يقع في البطون، وإنَّما يقع في الأفواه، ونحوه قول الشاعر[٢]:

كُلُوا في بَعْضِ بَطنِكُمُ تَعِفُّوا

المذهب الثاني:

إنَّ المعنيين مرادان على طريق الكناية، فيُراد المعنى الأصلي توصّلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلاّ لتصوير المعنى[٣].

قال السيّد: وفيه ضعف؛ لأنَّ المعنى المكنَّى به قد لا يُقصَد، وفي التَّضْمِين يجب القصد إلى كُلٍّ من المضمَّن والمضمَّن فيه[٤].

ورُدَّ عليه أنَّه أراد أنَّه لا يقصد أصلاً، فغير مسلَّم لتصريحهم بخلافه، وإن أراد التقليل، أو التكثير، لم يثبت المطلوب؛ لأنَّ عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي أرادته في بعضٍ آخر[٥].

ولا يخفى أنَّ (قد) هي عَلَم القلّة في عرف المصنِّفين، وجعلها المناطقة سُورَ الجزئية، وحاصل ما أشار إليه السيّد أنَّ الكناية في بعض الأحيان لا يُقصَد منها المعنى الأصلي، ولو كان التَّضْمِين منها (لاستُعمِلَ) استعمالها في وقتٍ ما[٦].

ويُجاب ـ كما قال العصام ـ بأنَّه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها، ولذلك سُمّيَ باسم خاصٍّ.

فإن قِيلَ: إذا شُرِطَ في التَّضْمِين وجوب إرادة المعنيين، نافى الكناية؛ لأنَّ

---

(١) الجوهر الثمين: ١١٧.
(٢) أساس البلاغة: ٢٥١/١، والكشّاف: ٤٤٧/١، والجوهر الثمين: ١١٧.
(٣) حاشية السيد الشريف على الكشّاف: ٢٧/١، والجوهر الثمين: ١١٨.
(٤) حاشية السيد الشريف على الكشّاف: ٢٧/١، والجوهر الثمين: ١١٨.
(٥) الجوهر الثمين: ١١٨، والنحو الوافي: ٤٤٥/٢.
(٦) الجوهر الثمين: ١١٨، والنحو الوافي: ٤٤٥/٢.

المشروط فيها جواز إرادته.

أُجيبَ: بأنَّ المراد بالجواز الإمكان العام المقيّدُ بجانب الوجود لإخراج المجاز لا الجواز بمعنى: الإمكان الخاصّ؛ لظهور أنَّ عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز، حتَّى لو وجب إرادته خرج أيضاً(١).

وأورَدَ بعضهم على قول السيّد: إنَّ التَّضْمِين يجب فيه القصد إلى المعنيين، إنَّه ممنوع، وادَّعى أنَّه وارد على طريق الكناية، قال: لا نرى أنَّ معنى الإيمان جعلته في الأمان، وبعد تضمينه معنى التصديق لا يصدق معناه الأصلي، ولا يخطر ببال كثير، (هيجه) أصل معناه: (أثاره) وحرَّكه، ولم يرد منه إلاّ التكثير، و(أرأيتك) لم ترد منه إلاّ معنى: أخبرني، فلا حاجة إلى ما قِيلَ: فيه.

إنَّ هنا أمراً لفظياً أو معنوياً يقتضي أن يكون المكنّى به مقصود الثبوت في الجملة على الاستمرار في بعض الأمثلة، فلا قصور في جعله من جملة ذلك. وقال السيّد: «إن قلت: إنَّه لم يُسمَع (أمنته) من دون الباء، فلو كان أصلاً لسُمِعَ في الجملة»(٢).

وقد ذكر الرضي (٦٨٨هـ): إنَّه إذا غَلَبَ في فعلٍ تعديته بحرفٍ جُعِلَ متعدّياً به، فكيف إذا لزم؟ وكذلك اعتبارُ الاعترافِ يُشعِر بلزوم الإقرار باللسان.

قال السيد أصل معنى الإيمان (لغةً): جعله في أمانٍ وهو حينئذٍ متعدٍّ بنفسه، واستعمله العرب كذلك، كقول النابغة(٣):

والمؤمِنِ مِنَ العائذاتِ الطَّيْرَ يَرْقُبها رُكبَانُ مَكَّةَ بينَ الفِيلِ والسَّنَدِ

وبعد التَّضْمِين والنقل لا يضرّ عدم تعديته بنفسه، ثُمَّ إنَّ المراد بالتصديق أعمَّ من تصديق اللسان والجَنَان على أنَّه قد يُذكَر من دون صلة، وذكره بها في مقام يقتضيه لا يضرّ، فلا يرد ما ذكرت، وإن ظنُّوا وروده(٤).

---

(١) حاشية السيد الشريف على الكشّاف: ١٢٧/١.
(٢) حاشية السيد الشريف على الكشّاف: ١٢٧/١.
(٣) ديوانه: ٢/١، والجوهر الثمين: ١١٩.
(٤) الجوهر الثمين: ١٢٠.

المذهب الثالث:

وهو المذهب الذي ارتضاه الشريف (ت٨١٦هـ) من أنَّ اللفظ يُستعمَل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالةً، لكنَّه قصد يتبعه معنًى آخر يناسبه من غير أن يُستعمَل فيه ذلك اللفظ، أو يقدَّر له لفظ آخر، فلا يكون من الكناية، ولا من الإضمار، بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها، ويتعبها في الإرادة، وحينئذٍ يكون واضحاً بلا تكلّف.

وهذا مبنيٌّ على أنَّ اللفظ يدلّ على معنًى، ولا يكون حقيقةً، ولا مجازاً، ولا كناية، والسيّد جوَّزه ومثّله بمستتبعاتِ التراكيب، وذلك أنَّ الكلام قد يُستفاد من عرضِهِ معنًى ليس دالاً عليه حقيقةً، ولا كنايةً، ولا مجازاً، فهو كما يفيد قولك: (آذيتني) فستعرف التهديد، وقولك: (إنَّ زيداً قائمٌ إنكار المخاطب، وكذا غيره من مستتبعات التراكيب، واستند لكلمات للقوم تدلّ عليه(١).

والسعد وغيره جعلوا ذلك كُلّه كنايةً، ولم يقولوا به، وأنَّ المراد من (التبعية) في قوله: «لكن قصد بتبعيّته» هو التبعية في اللفظ، كما يصرّح به قوله في حواشي المطوّل في بحث الاستعارة عند الكلام في قوله: (أسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامة) لا ينافي تعلّق الجارّ به، إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له، ومفهوم منه، من الجرأة والصولة.

والفرق بين هذا الوجه والتَّضْمِين، هو أنَّ في التَّضْمِين لابُدَّ أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعاً مقصوداً في المقام أصالةً، وبه يفارق التَّضْمِين الكناية، وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعاً مقصداً في المقام أصلاً، كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة، وذلك يغني من القصد إلى وصف الجرأة والصولة مرَّةً أُخرى(٢).

وقال ابن كمال باشا (٩٤٠هـ): «ولا يذهب عليك أنَّ قيد يتبعه في الإرادة يخرج

---

(١) الجوهر الثمين: ١٢٠-١٢٢، والنحو الوافي: ٤٤٤/٢-٤٤٥.
(٢) الجوهر الثمين: ١٢٠-١٢١.

المعنى، لآخر عن حدِّ الأصالة في القصد، والأمرُ في التَّضْمِين ليس كذلك، لأنَّ الاهتمام بأحد المعنيين ليس أدنى من الآخر، بل قد تكون العناية إليه أوفر[1].

وهذا القول فيه تعسّف مع ما فيه من الجمع بين الحقيقة والمجاز على الوجه الذي وقعت فيه المشاجرة بين الحنفية والشافعية.

أمَّا الاعتراض على ما قاله (السيّد) بأنَّه: كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدلّ عليه، فلا يرِدُ؛ لأنَّ اللفظ دالٌّ عليه، لكنَّه لم يُستعمَل فيه[2].

المذهب الرابع

إنَّه مجاز، قال محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ): ولم يذهب إليه أحدٌ من المحقّقين، وليست عبارة المغني نصًّا فيه، مثلما توهّمه بعضهم، فقد قال: «القاعدة الثالثة: قد يُشربون لفظاً معنى لفظ، فيعطونَه حكمه، ويُسمَّى ذلك تضميناً».

وهذا كما يرى الدسوقي (١٣٢٠هـ) ظاهر في تغاير المعنيين، فلا يشمل نحو: {أَحسَنَ بِيَ} [يوسف: ١٠٠]، أي: لطُفَ، فإنَّ اللطف والإحسان واحدٌ، فالأَولى أن يقول: إنَّ التَّضْمِين إلحاقُ مادةٍ بأُخرى، لتضمُّنها معناها ولو في الجملة، أعني: باتحاد أو تناسب، أمَّا قول العلماء كابن هشام (٧٦١هـ): إنَّ فائدة التَّضْمِين هو «أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين» فهو ظاهر في أنَّ الكلمة تُستعمَل في حقيقتها ومجازها، ألا ترى أنَّ الفعل من قوله تعالى: {لِّلَّذِينَ يُؤلُونَ مِن نِّسَآئِهِم} [البقرة: ٢٢٦]، ضُمِّنَ معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليست حقيقة الإيلاء إلاَّ الحلف فاستعماله الامتناع من وطء المرأة إنَّما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبّب، فقد أطلق فعل (الإيلاء) مراداً به ذانك المعنيان جميعاً، وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شكّ، وهو ـ أي: الجمع المذكور ـ إنَّما يتأتَّى على قول الأُصوليين: إنَّ قرينة المجاز لا يُشترَط أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

ويرى الآلوسي (١٣٤٢هـ)[3] أنَّ تعريف المغني للتضمين لا يدلّ على أنَّه

---

(١) الجوهر الثمين: ١٢١-١٢٢.
(٢) الجوهر الثمين: ١٢٠-١٢٢، والنحو الوافي: ٤٤٤/٢-٤٤٥.
(٣) الجوهر الثمين: ١٢٣، وينظر: حاشية الدسوقي: ٣٠٥/٢-٣٠٦.

مجاز ولا حقيقة[١]، إذ يرى أنَّ عبار المغني مُحتملة للأوجه الخمسة، وهي[٢]:

الأوّل: إنَّ التَّضْمِين حقيقة ملوّحة لغيرها، وقدّر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملاً في معناه الحقيقة، فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي، مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر، بمعونة القرنية اللفظية، فقولنا: (أحمدُ إليك فلاناً) معناه: أحمده منهياً إليك حمده، وقوله تعالى: {يُقَلِّبُ كَفَّيهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ} [الكهف: ٤٢]، أي: نادماً على ما أنفق، فمعنى الفعل المتروك، وهو المضمَّن معتبر على أنَّه قيد لمعنى الفعل المذكور.

الثاني: إنَّ التَّضْمِين من باب المجاز، ويُعدُّ المعنى الحقيقي قيداً.

الثالث: إنَّ التَّضْمِين من الكناية، أي:: لفظٌ أُريدَ به لازم معناه.

الرابع: إنَّه حقيقة ومجاز.

الخامس: التَّضْمِين هو جَعلُ وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور يُسمَّى تضميناً بيانياً، وإنه مقابل للتضمين النحويّ.

ويرى الآلوسي أنَّ موارد الاستعمال تأبى أن يكون مجازاً.

المذهب الخامس:

إنَّ دلالته عليه حقيقةً، ونُقِلَ عن ابن جنّي أنَّه لا تجوُّز في اللفظ، وإنَّما التجوُّز في إفضائه إلى ذلك المعمول، وفي النسبة الغير التامة، ألا ترى أنَّهم حَمَلَوا النقيض فعدّوه، فتعدّى بما يتعدَّى به، مثلما عدّوا (أسرَّ) بـ(الباء) حَملاً على (جَهَرَ)، و(فَضَلَ) بـ(عن) حملاً على (نَقَصَ) فلا مجاز فيه قطعاً، بمجرّد تغيّر صلتِهِ، وإنَّما هو تسمُّح، وتصرُّف في النسبة الناقصة[٣].

وذكر النحاة أنَّ فائدة التَّضْمِين هو أن يؤدَّى بكلمة واحدة مؤدَّى كلمتين، ويُعطَى باللفظ الواحد مجموع معنيي، وهنا اختلف العلماء في هذه الدلالة المزدوجة للألفاظ

---

(١) مغني اللبيب: ٨٩٧/٢.
(٢) حاشية الدسوقي: ٣٠٥/٢-٣٠٦، والجوهر الثمين: ١٢٣، والنحو الوافي: ٤٤٧/٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٨٩٧/٢، حاشية الدسوقي: ٥٣٠٥/٢، والجوهر الثمين: ١٢١-١٢٤.

المحمولة على التَّضْمِين، وقد استوفاها جميعها الشيخ أحمد الإسكندري في حاشيته على التصريح، وعلى النحو الآتي:

الأوّل: أنَّ دلالة التَّضْمِين من المجاز المرسل؛ لأنَّ اللفظ استُعمِلَ في غير معناه، لعلاقة وقرينة، وهذا هو المفهوم من كلام كُلّ من ابن جنّي (٣٩٢هـ) وابن هشام (٧٦١هـ)، وعليه يُقضَى بقياس التَّضْمِين؛ لأنَّ المجازَ قياسيٌّ.

الثاني: أنَّ فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز، ولكن بتأويل أنَّ الفعل المذكور في التركيب دَلَّ على معناه الحقيقي، وعلى المعنى الملحوظ بطريق اللزوم بذكر القرينة، والتَّضْمِين على هذا القول قياسيٌّ أيضاً؛ لأنَّ دلالة المذكور على حقيقته لا تحتاج إلى قياس، ودلالته على الملحوظ باللزوم مجاز، والمجاز قياسيٌّ، على أنَّ بعض علماء الأصول يجوّزون الجمع بين الحقية والمجاز في اللفظ الواحد(١).

الثالث: أنَّ الفعل المذكور مستعمل في حقيقته، ولم يُشرَب معنى غيره، ولكن مع حذفِ قيدٍ مأخوذ من الفعل الآخر المناسب، بمعونة القرينة اللفظية، وهذا القيد هو (حال) مأخوذة من الفعل الآخر المناسب، ثُمَّ اختلف أصحاب هذا القول في تقدير المحذوف، فتارةً يجعلون المحذوف أصلاً في الكلام، والمحذوف قيداً فيه على أنَّه حال، كقوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُم وَلَعَلَّكُم تَشكُرُونَ} [البقرة: ١٨٥]، أي: حامدين، وتارةً يُعكَس فيُجعَلُ المحذوف أصلاً، والمذكور مفعولاً، مثلما في (أُنهي حمدَه)، أو حالاً، كما في قوله تعالى: {يُؤمِنُونَ بِٱلغَيبِ} [البقرة: ٣]، أي: يعترفون مؤمنين به، ولمَّا كانت مناسبته للمذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره، جُعِلَ كأنَّه في ضمنه، ومن ثمة كان جعلُهُ حالاً وتبعاً للمذكور أَولى من عكسه، وقال السيّد: ذهب بعضهم إلى أنَّ اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدلّ عليه ما هو من متعلّقاته، وفيما مثّل به جَعَلَ أصلاً والمحذوف مفعولاً، مثل: (أحمد إليك فلاناً)، أي: أُنهي إليك حمدَه، بمعنى أنَّ المذكور يدلّ على ذلك كما يدلّ على الحال، لقد أراد السيد بيان وجه آخر، ليفيد أنَّ

(١) التَّضْمِين النحويّ، للشيخ أحمد الإسكندري: ١٨٧ وما بعدها.

ذلك أمر اعتيادي لا ينحصر فيما قاله السعد(١).

والتَّضْمِين: على هذا القول قياسيٌّ كذلك؛ لأنَّه من باب حذف العامل لدليل، والمحذوف لعلةٍ كالثابت، فدلالته على المحذوف حقيقة، وإن كان من باب مجاز الحذف، فهو قياسيٌّ كذلك(٢).

الرابع: أنَّ اللفظ مستعمل في معناه الأصلي، فيكون هو المقصود أصالة، ولكن قصد بتبعيّته معنى آخر، يناسبه، من غير أن يُستعمَل هو فيه، ومن غير أن يُستعمَل له لفظ آخر، فيكون الكلام من باب الحقية التي قُصِدَ منها معنًى آخر يناسبها، ويتبعها في الإرادة، كما يدلّ تأكيد الخبر على إنكار المخاطَب، وعليه لا مجاز، ولا كناية، ولا حذف، والكلام مستعمل في معناه الحقيقي، والتَّضْمِين على هذا القول جائزٌ غير ممنوع(٣).

الخامس: أنَّ المعنَيَين مرادان على طريق الكناية، إذ يُراد المعنى الأصلي توصّلاً إلى المعنى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلاَّ لتصوير المعنى، وضُعِّفَ هذا القول بأنَّ الكناية يصُحّ معها إرادة المعنى الحقيقي، وصَرفُ النظر عن المعنى اللازم، ولا كذلك التَّضْمِين، فإنَّ المعنَيَين مرادان فيه حتماً(٤).

السادس: أنَّ المعنَيَين مرادان على طريق عموم المجاز، وهذا القول غير متّسق التخريج(٥).

السابع: أنَّه مجاز عقلي في النسبة غير التامّة بين الفعل ومتعلّقاته(٦).

الثامن: أنَّه نوع مستقلٌّ من أنواع الكلام العربي، وقسم رابع للحقيقة والمجاز والكناية، وهو اختيار ابن كمال باشا، وقد خرَّجَه، ولكن عُورِضَ تخريجه(٧).

---

(١) التضمين النحوي: ١٨٧، وما بعدها.
(٢) المصدر نفسه: ١٨٧-١٨٩.
(٣) المصدر نفسه: ١٨٧-١٨٩.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

تاسعاً: أضاف الشيخ أحمد الإسكندري قولاً تاسعاً هو «طَرْدُ الباب على التجوُّز في الحرف»(١)، فمن العلماء من يُجري الاستعارة التبعية في لفظ (في) في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} [طه: ٧١]. ومنهم مَنْ يعدل إلى التَّضْمِين في الفعل، فيضمّن (أُصلِّب) معنى (أجعَلَ) و(أَصنَعُ)، و(أُثبت).

خلافُ النحويّين في قياس التَّضْمِين:

ممَّا لا شَكَّ فيه أنَّ الخلاف في قياس التَّضْمِين النحويّ مبنيٌّ على الخلاف في حقيقة التَّضْمِين؛ ذلك أنَّ دلالة حرف على معنى حرف آخر هو مذهب كوفي، وجعله البصريون من تضمين عامله ما يصلُح معه معناه حقيقةً؛ لأنَّ التصرُّف، وهو التجوُّز في الفعل عندهم أسهل منه في الحرف.

وبعضهم يؤوِّله تأويلاً يقبله اللفظ، والتَّضْمِين هنا قياسيٌّ، وهو ما عليه الأكثرون، وضابطه أن يكون الأوّل والثاني يجتمعان في معنًى عامٍّ، وإن كان سماعياً فلا مِزيَّة له، على إنابة حرف عن آخر؛ لكون كُلّ منهما غير قياسي، وكون التصرُّف في الفعل أسهل لا يقتضي التَّضْمِين المطلوب هنا لإخراج الكلام عن كونه غير قياسيّ.

إنَّ الغالب على أقوال النحويّين والبيانيين أنَّه مقيس، فالكوفيون يذهبون إلى القياس فيه؛ لأنَّهم يحيلون الباب كُلّه على نيابة بعض حروف الجرّ عن بعض في الوضع.

وبعض البصريين يقولون بالقياس على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدَّى بذلك الحرف المستخدم، وهو قياسيٌّ عند جميع البيانيين، وكذلك عند المتأخّرين من النحويّين(٢).

وقد جاء قرار مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة بالقول بقياسية التَّضْمِين، مشروطاً بثلاثة شروط هي(٣):

---

(١) التضمين النحوي: ١٨٧-١٨٩..
(٢) الجوهر الثمين: ١٠٦-١٠٧، وتناوب حروف الجرّ: ٥٣.
(٣) قرار التَّضْمِين، مجلَّة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، ج١، ١٩٣٥.

أوّلاً: تحقُّق المناسبة بين الفعلين.

ثانياً: وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبسُ.

ثالثاً: ملاءمة التَّضْمِين للذوق العربي.

والشرطان الأوّل والثاني من شروط مجمع اللُّغة العربية هما من شروط البلاغيين لتحقيق المجاز (القرينة والمناسبة).

وكان ابن هشام الأنصاري قد ذكر في أواخِرِ بحث الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب أنَّ التَّضْمِين غير قياسيّ(١).

أمَّا الدسوقي فقال في حاشيته على المغني في هذا المقام: «والمراد بالتَّضْمِين الذي لا ينقاس، بل هو سماعي، التَّضْمِين النحويّ، وأمَّا التَّضْمِين البياني على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس، ولعلَّ القول بعدم قياس النحويّ، مع أنَّ بعضهم يجعله مجازاً، وهو يكفيه هذا النوع، أنَّه يزيد الإلحاق في العمل والتعدية»(٢).

وقد عقَّب الدسوقي(٣)على كلام ابن هشام الذي قال فيه: إنَّ التَّضْمِين غير قياسي ولو جُمِعَ منه كتاب يكون مئتين أوراقاً، هو دليل على أنَّ التَّضْمِين قياس، وقِيلَ: الثاني فقط، أي: البياني.

والمراد بالتَّضْمِين البياني هو ما زعمه بعض العلماء من أنَّ التَّضْمِين بالمعنى الذي ذكره التفتازاني، وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكور يُسمَّى تضميناً بيانياً، وأنَّه مقابل النحويّ.

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ من الناس من ادَّعى التوفيق بأنَّه بحسب الأصل لا يُقاس عليه، لكنَّه لمَّا كَثُرَ قِيسَ عليه(٤).

أيُّ المعمولين أحقُّ بالذكر؟

يرى محمود شكري الآلوسي أنَّ الأكثر أن يُذكَر معمول المحذوف، ويُحذَف معمول المذكور، وقد يُذكران معاً، كقوله: (لم آلُ في كذا جهداً)؛ لأنَّه ضُمِّنَ معنى:

---

(١) مغني اللبيب: ٨٩٩/٢، والجوهر الثمين: ١٠٨.
(٢) حاشية الدسوقي: ٣٠٧/٢، والجوهر الثمين: ١٠٨.
(٣) حاشية الدسوقي: ٣٠٦-٣٠٧، والجوهر الثمين: ١٠٨-١٠٩.
(٤) الجوهر الثمين: ١٠٩.

أترك، كما صرّحوا به، وأصل معناه (أُقصِر)، وهو يتعدَّى بـ(في)، وقد ذُكِرَ معمولُهُ، و(أتركَ) ينصبُ مفعولاً بنفسه، وقد ذُكِرَ أيضاً(١).

وقد يُذكَر معمولٌ لكُلّ منهما، ويُحذَف آخر، كما في قوله تعالى: {وَحَرَّمنَا عَلَيهِ ٱلمَرَاضِعَ مِن قَبلُ فَقَالَت هَل أَدُلُّكُم عَلَىٰٓ أَهلِ بَيت يَكفُلُونَهُۥ لَكُم وَهُم لَهُۥ نَٰصِحُونَ} [القصص: ١٢]، فقد ضُمِّنَ معنى (مَنَعَ)؛ لأنَّه لا ينصب أسماء الذوات، ويعلّق به (عليه) باعتبار معنى التحريم، فقد ذُكِرَ معمولُ التحريم بالواسطة، وحُذِفَ مفعوله بنفسه، وذُكِرَ أحد مفعولي (مَنَعَ)، وحُذِفَ الآخر.

وقد يُذكَر معمول المحذوف، ولا يُذكَر معمولٌ أصلاً كما في قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ} [البقرة: ١٨٧]، وقد يُعكس، فيُذكَر معمولُ المذكور، ولا يُذكَر للمحذوف معمولٌ أصلاً، لكنَّه لابُدَّ حينئذٍ من ذكر شيءٍ من لوازمِهِ، أو دلالة المقام عليه(٢).

* * *

قضية الأصل والفرع وأثرها في التَّضْمِين النحويّ:

شغلت فكرة الأصل والفرع علماء العربية من لُغويّين وصرفيين، ونحويين، وعَروضيين، وبلاغيين، حتَّى أضحت منهجاً ثابتاً من مناهج دراستهم للغة بمختلف فروعها.

وقد امتدّت هذه الفكرة في ميدان النحو إلى الأبواب النحوية كافّةً، فقد استند النحاة إليها في تقعيد النحو وتبويبه، وربط علاقاته بعضها ببعض، من خلال ردّ كُلّ مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، وجعلوا لكُلّ باب من أبواب النحو أصلاً عامًّا ينتظم ظواهره كافّةً، فعلى سبيل التمثيل كُلّ الأدوات النحوية تُردُّ إلى شيء واحد هو (أُمّ الباب) حيث تتفرّع عليه سائر الأدوات. وقد عبَّر العلماء عن هذا الأصل بعبارات مثل (أصل الباب)، أو (أُمّ الباب)، أو (الأصل في الباب).

وإذا كان القياس هو عماد النحو، ففكرة الأصل هي عماد القياس ودعامته، لقد

---

(١) الجوهر الثمين: ١٢٥.
(٢) شرح التسهيل: ٣٦٨/١، وشرح المفصّل: ٨٦/٧، والجوهر الثمين: ١٢٥-١٢٦.

أضحى موضوع الأصل في النحو العربي هو القاعدة، والعلّة، والدليل، والحكم، فالأصل يُمثّل العلاقة الثابتة، والمعنى القارّ الذي ترجع إليه كُلّ الأشكال الفرعية في التعبير.

لقد علَّلَ النحاة خروج الاسم عن أصله (الإعراب) إلى البناء الذي هو فرع في الأسماء بفكرة الأصل والفرع، والمعروف أنَّ النحاة قسّموا الأسماء على قسمين، هما: أسماء معربة، وأسماء مبنية، وعَدّوا الاسم المعرب هو الأصل، والاسم المبنيّ فرع عليه، وأنَّ الاسم يُبنى إذا شابه الحرف مشابهة قوية في أحد أمور أربعة، هي(١):

أوّلاً: الشبه الوضعي:

وذلك بأن يكون الاسم موضوعاً أصالةً على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لين.

ثانياً: الشبه المعنوي:

وهو أن يتضمَّن الاسم بعد وضعه في جملة معنًى جزئياً غير مستقلّ، زيادة على معناه المستقل الذي يؤدّيه في حالة انفراده، وعدم وضعه في جملة.

وكان الأحقُّ بتأدية هذا المعنى الجزئي عندهم هو: الحرف، ومعنى هذا: أنَّ الاسم قد خلف الحرف فعلاً، وحلّ محلّه في إفادة معناه، وصُرِفَ النظر عن الحرف نهائياً، فلا يصحّ ذكره، ولا اعتبار أنَّه ملاحَظ، فليس حذفه للاقتصار كحذف (في) التي تضمّنها أنواع الظروف، أو حذف كلمة (مِنْ) التي تتضمّنها أنواع من التمييز؛ لأنَّ هذا التضمُّن في الظرف والتمييز لا يقتضي البناء عندهم، فهو التَّضْمِين اللازم المحتَّم الذي يتوقّف عليه المعنى الذي قُصِدَ عند التضمّن، فيخرج الظرف والتمييز، وتدخل أسماء الشرط والاستفهام.

ثالثاً: الشبه الاستعمالي:

وذلك بأن يكون الاسم عاملاً في غيره، ولا يدخل عليه عامل يؤثّر فيه، فهو كالحرف في أنَّه عامل غير معمول مثل أسماء الأفعال.

---

(١) شرح ابن عقيل: ٣٤/١-٣٧، والنحو الوافي: ٨/١.

رابعاً: الشبه الافتقاري:

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقاراً لازماً إلى جملة بعده، أو ما يقوم مقامها كالصفة الصريحة في صلة (أل)، أو إلى شبه جملة، كالاسم الموصول فإنَّه يحتاج بعده إلى جملة أو ما يقوم مقامها، أو شبهها، تُسمَّى جملة الصلة، لتكميل المعنى؛ لذلك أشبح الحرف في هذا.

خامساً: الشبه اللفظي(١):

زاده بعض النحاة، ومثّلَ له بكلمة (حاشا) الاسمية فيه مبنيّة؛ لأنَّها أشبهت (حاشا) الحرفية في اللفظ، ومثل هذا يُقال: في كلمة (على) الاسمية وفي (عَلَّا) بمعنى (حقًّا)، وفي (قد) الاسمية، فهذه الأسماء الثلاثة مبنيّة لشبهها اللفظي بنظائرها الحرفية، وقِيلَ: إنَّ الشبه مجوّز للبناء، لا محتّم له، وعلى هذا يجوز في الأسماء السابقة أن تكون معربة تقديراً.

والمعروف أنَّ الحروف في العربية كُلّها مبنية، ولا يدخلها الإعراب لعدم حاجتها إليه؛ لأنَّ الحاجة إلى الإعراب توجد حيث توجد المعاني التركيبية الأساسية، والحرف وحده لا يؤدّي معنًى قط، ولكنَّه إذا وُضِعَ في تركيب فإنَّه يؤدّي في غيره بعض المعاني الجزئية، أمَّا الأفعال فمنها المبنيّ دائماً، وهو الماضي والأمر، ومنها المبنيّ حيناً والمعرب أحياناً، وهو الفعل المضارع.

أمَّا الأسماء فالإعراب يناسبها، وهو أصل فيها؛ لأنَّ الاسم يدلّ بذاته على معنًى مستقلّ، إذ يدلّ على شيء محسوس أو معقول، وقليل من الأسماء مبنيٌّ، وأشهر المبنيّ من الأسماء ما يأتي:

١. الضمائر: سواء أكان الضمير موضوعاً على حرفٍ، أم على حرفين.
٢. أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، بشرط ألاَّ يكون أحدهما مضافاً لمفرد.
٣. أسماء الإشارة التي ليست مثنّاة.
٤. أسماء الموصول غير المثنّاة.
٥. أسماء الأفعال.

---

(١) حاشية الصبّان: ٢٨/١.

٦. الأسماء المركّبة، ومنها بعض الأعداد مثل (أحَدَ عشرَ، وتسعةَ عشرَ) وما بينهما، فإنَّها مبنية على فتح الجزأين، ماعدا اثني عشر، واثنتي عشرة، فإنَّهما يُعرَبان إعراب المثنى.
٧. المنادى إذا كان مفرداً، علماً، أو نكرة مقصودة.
٨. بعض الظروف، والعلم المختوم بكلمة (وَيْه).

وغيرها من الأنواع التي فصَّلت الكتب النحوي فيها القول.

وسنصنّف الأسماء التي عُلِّلَ بناؤها على أساس تضمين على النحو الآتي:

أوّلاً: أسماء الاستفهام:

قَرَّرَ النحاة أنَّ أسماء الاستفهام من المبهمات التي تُعرَف بالاستفهامية، وبما أنَّ هذه الأسماء جاءت في العربية (مبنيّة) خارجة عن الأصل الذي ينبغي أن يكون في الأسماء وهو (الإعراب) كان لابُدَّ للنحاة من تعليل سبب هذا البناء.

وقد اتّفق النحاة كافَّةً على أنَّ سبب بنائها هو تضمُّنها لمعنى حرف الاستفهام، وهو (الهمزة)؛ لأنَّ الهمزة في نظرهم هي أصل حروف الاستفهام.

والاستفهام هو أُسلوب لُغويّ، أساسه طلب الفَهم، والفَهم صورة ذهنية تتعلّق أحياناً بفرد، وأحياناً بنسبة، أو بحكم من الأحكام، سواء أكانت النسبة قائمة على يقين، أم على ظنّ، أم على شكٍّ، وقد أقامت العرب هذه الأسماء مقام الحروف توسّعاً في الكلام، وطلباً للمبالغة والإيجاز والاختصار.

لقد علَّلَ النحاة سبب بناء هذه الأسماء بالتَّضْمِين فقد قال ابن الأنباري: «فإن قِيلَ: فَلِمَ كانت مبنيّة؟ قِيلَ: إنَّما بُنيَت؛ لأنَّها تضمَّنَت معنى حرف الاستفهام، وهو (الهمزة)»(١).

ثُمَّ علَّلَ سبب إعراب (أيّ) مع أنَّها متضمّنة الاستفهام، فقال: «فإن قِيلَ: فـ(أيّ) لِمَ كانت مُعربة دون سائر أخواتها؟ قِيلَ: لوجهين:

أحدهما: أنَّها بقيت على الأصل في الإعراب، تنبيهًا على أنَّ الأصل في

(١) أسرار العربية: ١٥٤، والنحو العربي نقد وتوجيه، للمخزومي: ٢٨٦.

الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد، وضمير جماعة النسوة، تنبيهًا على أنَّ الأصل في الأفعال البناء.

والوجه الآخر: أنَّهم حملوها على نقيضها ونظيرها؛ فنظيرها جزء، ونقيضها كُلّ؛ وهما معربان، فكانت معربةً»[١].

والمعروف أنَّ الاستفهام يؤدَّى بواسطة الحرف، ولكن إن أُودِّيَ بالاسم، فإنَّ هذا الاسم لابُدَّ أن يكون قد تضمَّنَ معن الحرف، قال ابن الأنباري: «فأمَّا الاسم غير المتمكّن؛ فنحو: مَنْ، وكم، وقبْلُ، وبَعدُ، وأينَ، وكيفَ، وأمْسِ، وهؤلاءِ. وإنَّما بُنيَت هذه الأسماء؛ لأنَّها أشبهت الحروف، وتضمّنت معناها؛ فأمَّا (مَنْ) فإنَّها بُنيَت؛ لأنَّها لا تخلو إمَّا أن تكون استفهاميّة، أو شرطية، أو اسْمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، فإن كانت استفهامية فقد تضمَّنَت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية، فقد تضمَّنَت معنى حرف الشرط، وإن كانت اسْمًا موصولاً، فقد تنَزّلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيٌّ، وإن كانت نكرة موصوفة، فقد تنزّلت منزلة الموصوفة»[٢].

أمَّا (كم) فقال ابن الأنباري: «إنَّما بُنيَت؛ لأنَّها لا تخلو إمَّا أن تكون استفهامية، أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمَّنَت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة (رُبَّ)... للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره»[٣].

وأمَّا (أينَ، وكيفَ) فإنَّما بُنيَا على الفتح؛ لأنَّهما تضمّنا معنى حرف الاستفهام، قال ابن الأنباري: «لأنَّ (أين) سؤال عن المكان، و(كيف" سؤال عن الحال، فلمَّا تضمَّنَا معنى حرف الاستفهام، وجب أن يُبنَيا»[٤].

---

(١) أسرار العربية: ١٥٣.
(٢) أسرار العربية: ١٤.
(٣) المصدر نفسه: ١٤-١٥.
(٤) اسرار العربية : ١٥.

ثانياً: أسماء الشرط:

الشرط أُسلوب لُغويّ قائم على جزأين، معناه في اللُّغة: هو ما يوضع ليُلتزَم به(١)، ومعناه عند النحاة هو: ترتيب أمرٍ على آخر، يتطلّب جملتين يلزم من وجود أُولاهما وجود الثاني على سبيل الفرض وليس القطع، فقد قال الرضيّ: «وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أُولاهما فرضاً حصول مضمون الثانية»(٢).

وهذا يعني وجود أمرين، يتوقّف الثاني فيه على الأوّل، أي: أنَّ الشرط الثاني مقيّد بالأوّل(٣).

وقد افترض النحاة في أُسلوب الشرط أنَّ (إن) هي الأصل في أدوات الشرط؛ لذلك فما عداه من حروف، أو أسماء شرطية إنَّما هي فرع عليها، وهذا الفرع بطبيعة الحال متضمّن لذلك الأصل، وقد ذكر ابن الأنباري سبب بناء أسماء الشرط بأنَّها تضمَّنَت معنى حرف الشرط وهو (إن) حيث قال: «فأمَّا (مَنْ) فإنَّها بُنيَت؛ لأنَّها لا تخلو إمَّا أن تكون استفهاميّة، أو شرطية، أو اسْمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، فإن كانت استفهامية فقد تضمَّنَت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية، فقد تضمَّنَت معنى حرف الشرط»(٤).

ثالثاً: أسماء الإشارة:

يطلق النحاة على أسماء الإشارة اسماً خاصًّا هو (المبهمات)؛ لوقوعها على كُلّ شيء من نبات أو جماد، أو حيوان، وعدم دلالتها على شيء مُعيّن مفصّل، مستقلّ، إلاّ بأمرٍ خارج عن لفظها، فاسم الإشارة لا يزول إبهامه إلاّ بما يصاحب لفظه من إشارة حيّة، وجميع أسماء الإشارة في العربية مبنيّة، وليس فيها معرب إلاّ كلمتان، هما: (ذان) للمذكّر المثنّى، و(تان) للمؤنّث المثنّى، إذ يُعرَبان إعراب المثنى،

(١) القاموس المحيط: مادّة (شرط): ٦٢٠.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٨٥.
(٣) البرهان في علوم القرآن: ٢١٩/١.
(٤) أسرار العربية: ١٤-١٥.

والإشارة هي معنى من المعاني شأنها في ذلك شأن الاستفهام والنفي، والشرط، والاستثناء، والنداء، التي وُضِعَت لمعانيها أدوات تدلّ عليها، يُفترض بالمنطق وبالقياس أن يُوضَع للإشارة حرف يدلّ عليها، ولكنَّه لم يُوضَع، وهذا الافتراض مبنيٌّ على فكرة الأصل والفرع؛ لذلك علَّلوا بناء أسماء الإشارة(١)، مثل (هذا، وهؤلاء) بانها تضمَّنَت معنى حرف لم يُوضَع، قال ابن الأنباري: «وأمَّا (هؤلاء) فإنَّما بُنيَت لتضمّنها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنطَق به؛ لأنَّ الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط، والنفي، التمنّي، والعطف، إلى غير ذلك من المعاني، إلاَّ أنهم لمَّا لم يفعلوا ذلك؛ ضمّنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة، فبنوها، ونظير (هؤلاء) (ما) التي في التعجّب، فإنَّها بُنيَت لتضمّنها معنى حرف التعجّب، وإن لم يكن له حرف يُنطق به؛ لأنَّ الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني، إلاَّ أنَّهم لمَّا لم يفعلوا ذلك، فضمّنوا (ما) معنى حرف التعجّب فبنوها كما بنوا (ما) إذا تضمَّنَت معنى حرف الاستفهام والشرط»(٢).

قال ابن يعيش: «وقال قوم: إنَّما بُنيَ اسمُ الإشارة لشَبَهه بالمضمر؛ وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحَضْرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب، زال عنه ذلك الاسمُ. والأسماءُ موضوعة للزومِ مسمَّياتها، ولمَّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له؛ صار بمنزلة المضمر الذي يُسمَّى به إذا تقدَّم ظاهرٌ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسمٌ للمسمّى في حال دون حال، فلمَّا وجب بناءُ المضمر، وجب بناء المبهم كذلك. ويُقال لهذه الأسماء: المبهمات؛ لأنَّها تشير إلى كُلّ ما بحضرتك ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلْبِس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك»(٣).

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٥-١٦، وشرح المفصّل: ١٢٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٣٢/١.
(٢) أسرار العربية: ١٤-١٥.
(٣) شرح المفصّل: ١٢٦/٣.

رابعاً: الظروف:

الظرف هو ما كان وعاءً لشيء، وظروف الزمان والمكان في العربية أوعية لما يُجعَل فيها، والظرف فيها ما كان منصوباً على تقدير (في) باطّراد.

والنحاة لا يسمّون اسم الزمان ولا المكان ظرفاً حتَّى يتضمّن معنى (في) الظرفية.

والغالب في الظروف في العربية أنَّها معربة، تتغيّر حركة إعرابها بتغيّر موقعها في الجملة.

غير أنَّه وردت في العربية طائفة من الأسماء الدالّة على الظرفية مبنية دائماً، وهذه الألفاظ المبنية منها ما هو للزمان، ومنها ما هو للمكان، ومنها ما هو مشترك، مثل: الآنَ، أمسِ، قبلُ، بعدُ، مذ، منذ، إذا.

الآن: ظرف من ظرف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلّم، الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ، وهو مبنيٌّ على الفتح، وفي علّة بنائه إشكال(١).

فقد اختلفوا في علّة بنائه وكانوا على ثلاثة أقوال(٢):

الأوّل: هو ما ذهب إليه سيبويه، والأخفش، والزجّاج، من أنَّ سبب البناء هو تضمَّنَ (الآن) معنى الإشارة.

الثاني: هو مذهب أبي عليّ الفارسي، وهو تضمُّن (الآن) معنى أداة التعريف، قال الرضي: «وقال أبو عليّ: بُنيَ لتضمّنه اللام كأمسِ، وأمَّا اللام الظاهرة فزائدة»(٣).

الثالث: إنَّه بُنيَ لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، لا يُثنّى ولا يُجمَع، ولا يُصغّر بخلاف، قال أبو سعيد السيرافي: إنَّما بُنيَ؛ لأنَّه لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف؛ لأنَّ الحروف تلزم مواضعها التي وُضِعَت فيها في أوّليتها، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ٤/١٠٣-١٠٤.
(٢) الإنصاف: م١٨: ٢/٤٢٤، وشرح المفصّل: ٤/١٠٣-١٠٤، وحاشية الصبّان: ١/١٨١.
(٣) شرح الكافية: ٣/٣١٣.

لقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ (الآن) مبنيٌّ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: (آنَ يَئِينُ)، أي: حانَ، وبقي الفعل على فتحته، واحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (الآن كان كذا) كان المعنى: الوقتُ الذي آنَ كانَ كذا، وقد تُقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف.

ومنهم مَنْ قال، وهو أبو العبّاس المبرّد: إنَّما بُنيَ (الآن)؛ لأنَّه وقع في أوّل أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أوّلاً، ثُمَّ يُعرَف بهما، فلمَّا خالف سائر إخوانه من الأسماء وخرج إلى غير بابه بُنيَ(١).

أمس: هي من الظروف المبنية، بل ومن أكثر الظروف المبنية دوراناً على الألسنة، قال ابن الأنباري: «وأمَّا (أمس) فإنَّما بُنيَت؛ لأنَّها تضمَّنَت معنى لام التعريف؛ لأنَّ الأصل في (أمس) الأمس، فلمَّا تضمَّنَت معنى اللام، تضمَّنَت معنى الحرف؛ فوجب أن تُبنَى. وإنَّما بُنيَت على حركة لالتقاء الساكنين، وإنَّما كانت الحركة كسرة؛ لأنَّها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين. ومن العرب من يجعل (أمس) معدولة عن لام التعريف، فيجعلها غير مصروفة»(٢).

خامساً: الأسماء المركَّبة:

التركيب في اللُّغة هو وضع شيء على شيء، جاء في (لسان العرب): ركب الشيءَ: وضع بعضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ، فتركَّب وَتَراكَبَ، ويُقال: تَراكَبَ السَّحابُ وتَراكَم: صَارَ بعضُه فَوْقَ بَعْضٍ(٣).

والمركَّب عند الفلاسفة وأهل المنطق هو ما بدّل جزء لفظه على جزء معناه.

وعند النحويين: هو ما تركَّب من كلمتين فأكثر، وذهب أكثر النحاة إلى أنَّ المفرد ما تُلفِّظ به مرَّةً واحدة، والمركَّب ما تُلفِّظ به مرَّتين، والواضح أنَّ المركَّب لا يُتلفَّظ به مرَّتين، وإنَّما مرَّةً واحدة كالمفرد، ولكن لأنَّه يُتلفَّظ بجزأَيْهِ فكأنَّما تُلفِّظ به

(١) شرح المفصّل: ٤/١٠٣-١٠٤، والإنصاف: ٢/٤٢٤، وشرح الأُشمُوني: ١/٢٢٢-٢٢٣.
(٢) أسرار العربية: ١٥.
(٣) لسان العرب مادّة (ركب).

مرَّتين(١).

ومن المركَّبات التي ليست بأعلام في العربية المركَّب العددي، وهو كُلّ عددين رُكِّبا من العشر والنيِّف، وبينهما حرفُ عطفٍ مقدَّر، ويشمل الأعداد من (أحد عشر إلى تسعة عشر) وما صِيغَ منها على وزن (فاعل) من الحادي عشر إلى التاسع عشر.

وعلّة بناء العدد هو تضمّنه معنى حرف العطف، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ التركيب على ضربَيْن: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى. فأمَّا التركيبُ من جهة اللفظ فقط، فهو الضرب الأوّل من التركيبَيْن اللذَيْن ذكرهما، وهو في الأعداد، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ) وبابِه، و(لقيتُه كَفَةَ كَفةَ)، و(حَيْصَ بَيْصَ)، ونحوهما. فهذا يجب فيه بناء الاسمَيْن معًا. وذلك لأنَّ الاسم الثاني قد تضمَّنَ معنى الحرف. ألا ترى أنَّ الأصل في (أحد عشر): أحدٌ، وعَشَرَةٌ، فحُذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها؟ ألا ترى أنَّ المراد (أحد وعشرة)؟ فـ(عشرة) عدّة معلومة أُضيفَت إلى العدد الأوّل، فكمل من مجموعهما مقدارٌ معلومٌ، فهما اسمان، كُلّ واحد منهما منفرد بشيء من المعنى، فلمَّا كانت الواو مرادة؛ تضمَّنَها الاسمُ الثاني، وبُنِيَ لذلك، وبُنِيَ الاسم الأوّل؛ لأنَّه صار بالتركيب كبعضِ اسم بمنزلةِ صدر الكلمة من عَجُزها، فهما علّتان»(٢).

سادساً: الأحوال المركَّبة:

حمل النحاة على بناء العدد المركَّب الكثير من الأسماء المركّبة، مثل: (شَذَرَ مَذَرَ) و(شغَرَ بغَرَ) و(خِذَعِ مِذعِ)، و(حَيثَ بَيثَ)، و(بَيتَ بَيتَ)، و(كَفَّةَ كَفَّةَ)، و(صَحْرَةَ بَحْرَةَ)، فتقول: تفرّقوا شغَرَ بغَرَ وشَذَرَ مَذَرَ، وخِذَعِ مِذعِ، أي: منتشرين متفرّقين، وتركتهم حَيثَ بَيثَ، أي: متفرّقين ضائعين، وفيها لغات، وتقول: (هو جارِي بيتَ بيتَ)، أي: ملاصقاً، و: لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ، أي: مواجهةً، وأخبرتُهُ صَحْرَةَ

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجي للبطليوسي: ٤٤٤-٥٣١.
(٢) شرح المفصّل: ١١٢/٤.

بَحْرَةَ، أي: كاشفاً للخبر [١].

قال ابن يعيش: «يُقال: (لقيتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ)، أي: ليس بيني وبينه ساتر، وهما مركّبان، والتقديرُ: صحرة وبحرة، فحُذفت الواو، وتضمن الكلامُ معناها، فبُنيَ لذلك، وفُتح للخفّة، وموضعُهما حال. والتقدير: لقيتُه بارزًا.

وكذلك قولهم: (هو جارِي بيتَ بيتَ)، حُذف الحرف، وضُمّن معناه، فبُنيَ لذلك، وهما في موضع الحال، كأنّك قلت: هو جاري مُلاصِقًا، والعامل في الحال ما في (جاري) من معنى الفعل»[٢].

أمَّا قولهم: (تَفرْقوا شَغَرَ بَغَرَ)، أي: في كلِّ وجه لا اجتماعَ معه. وهما اسمان رُكِّبَ أحدهما مع الآخر، فصارا اسمًا واحدًا، وبُنيا لِما تضمَّنَاه من معنى الواو، وكان الأصل فيه: شَغَرَ وبَغَرَ، فحُذِفَت الواو لِما ذكرناه من إرادة الإيجاز والتخفيفِ، وتضمَّنَا معناها. والمعنيُّ بالتضمُّن إرادةُ معنى الحرف مع حذفه، فبُنيَ لذلك كبناء (خمسة عشرَ) [٣].

* * *

(١) شرح المفصّل: ٤/١١٧-١٢٤.
(٢) المصدر نفسه: ٤/١١٧.
(٣) المصدر نفسه: ٤/١١٧-١١٨.

الفصلُ الثَّالِثُ

علاقات التَّضْمِين النحويّ

- المبحث الأوّل: علاقة التَّضْمِين بحروف الجرّ
- المبحث الثاني: علاقة التَّضْمِين بالفعل ومشتقّاته

المبحث الأوّل

علاقة التَّضْمِين بحروف الجرّ

الجرُّ في اللُّغة هو الطرف، وحرف كُلّ شيء طرفه، وشَفيره وحدّه، وهو الوجه، تقول: هو من أمره على حرف واحد، أي: على طريقة واحدة(١).

واستُعمل الحرف في القرآن، وذلك في قوله تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرف} [الحجّ: ١١]، وكذلك ورد الحرف في الحديث النبويّ الشريف بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «نزل القرآن على سبعة أحرف كُلّها شافٍ كافٍ»(٢).

فالحرف سُمّيَ حرفاً استناداً إلى الأصل اللُغويّ؛ إذ إنَّه طرف الكلام، قال الزمخشري: «وهو على حرفٍ واحد من أمره، أي: على طرفٍ واحد»(٣).

أمَّا الحرف في الاصطلاح فلعلَّ أقدم تعريف وصل إليها هو ما جاء عن أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) في كلامه مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بأنَّ «الحرف هو ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل»(٤).

والحرف عند سيبويه هو ما جاءَ لمعنى ليس باسم ولا فعل(٥).

وعرَّفه الزجّاجي بأنَّه «ما دلَّ على معنى في غيره»(٦).

وقال أبو عليّ الحرف هو: «هو ما دلَّ على معنى ولم يجز الإخبار عنه، ولا أن يكون خبراً»(٧).

وعلى الرغم من الحدود الكثيرة التي حَدَّ بها (الحرف) إلاّ أنَّ ما ذهب إليه المرادي من أنَّ الحرف هو كلمة تدلّ على معنى في غيرها فقط(٨).

---

(١) مقاييس اللُّغة: ٤٢/٢، مادّة (حرف).
(٢) صحيح البخاري: ٣٢٣/٤.
(٣) أساس البلاغة: ٣٢٥/١، مادّة (حرف).
(٤) أنباه الرواة على أبناه النحاة: ٩٣/١.
(٥) الكتاب: ١٢/١.
(٦) الإيضاح في علَّلَ النحو: ٥٤.
(٧) التعليقة على كتاب سيبويه: ١٦/١.
(٨) الجنى الداني: ٢٠-٢١.

هو التعريف الراجح عند الدراسين؛ لما فيه من قيود تجعله جامعاً مانعاً، فقوله: (كلمة) يُخرج من هذا الحدّ ما ليس بحرف، كهمزتي النقل والوصل، وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء؛ لأنَّها ليست بكلمات بل هي أبعاض كلمات، وقوله تدلّ على معنى في غيرها، أخرج به الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يدلّ على معنى في غيره، وكذلك أكثر الأسماء، أمَّا قوله: (فقط) فقيد آخر يُخرج به من الأسماء ما يدلّ على معنى في غيره، ومعنى في نفسه؛ لأنَّ من الأسماء ما يدلّ على معنى في نفسه ولا يدلّ على معنى في غيره، وهو الأكثر، والقسْم الآخر ما يدلُّ على معنى في نفسيه وفي غيره، مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشرط، فإنَّ كُلّ واحد منهما بسبب تضمّنه معنى الحرف دلَّ على معنى في غيره، فضلاً عن دلالته على المعنى الذي وُضِعَ له(١).

ولمَّا كانت الحروف لا تستقلّ بنفسها في الدلالة، فإنَّ حروف الجرّ تأتي لوصل معاني الأفعال بالأسماء تبعاً لما لها من معانٍ مختلفة ولكن قد يُعدَل عن حرف الجرّ المعتاد في تركيب لُغويّ مُعيّن إلى آخر لفائدة تتعلّق بالمعنى.

فقد قال ابن السرّاج (٣١٦هـ): «واعلم: أنَّ العرب تتسع فيها ـ الحروف ـ فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: (الباء)، تقول: (فلان بمكة وفي مكَّة)، وإنَّما جازا معًا؛ لأنَّك إذا قلت: (في كذا) فقد أخبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز»(٢).

آراء العلماء في مسألة النيابة والتَّضْمِين:

الحروف تتعدَّد معانيها ودلالاتها في القرآن الكريم بحسب الضوابط والشروط التي يوجبها الاستعمال والمناسبة، فالتَّضْمِين الذي أَقَرَّه البصريون في الحروف أثبته القرآن الكريم في مواضع كثيرة جدّاً؛ لأنَّه كان يتوخّى سبيل الاختصار في الكلام،

(١) المصدر نفسه: ٢٠-٢١.
(٢) الأصول في النحو: ١/٥٥.

والاتساع بالمعنى بأقلّ الألفاظ، وهذا الكلام لم يكن موضع اتّفاق؛ لأنَّ تفسير معاني الحروف خضع للمذاهب النحويّة، فقد اختلفوا في تحديد معنى الحروف، فكانوا على مذاهب، هي:

أوّلاً: ذهب الكوفيون، وبعض البصريين إلى جواز النيابة في حروف الجرّ(١)، وممَّن أخذ بهذا الرأي: يونس بن حبيب(٢)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى(٣)، والأخفش(٤)، وابن قتيبة(٥)، والمبرّد(٦)، والطبري(٧)، والزجّاج(٨)، وابن السرّاج(٩)، والزجّاجي(١٠)، والفارسي(١١)، والهروي(١٢)، والجرجاني(١٣)، وأبو البركات الأنباري(١٤)، وابن الحاجب(١٥)، وابن مالك(١٦)، والمالقي(١٧)، وابن عقيل(١٨)، والأُشمُوني(١٩).

وقد جاز عندهم أن تأتي (من) بمعنى (على) مثلما في قوله تعالى: {وَنَصَرنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَومِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ} [الأنبياء: ٧٧]، فقد ذهبوا إلى أنَّ (من) في قوله تعالى: {مِنَ ٱلۡقَومِ} جاءت بمعنى (على)، وهذا من باب التناوب، ويكون المعنى: (ونصرناه على القوم الذين كذّبوا بآياتنا).

---

(١) مغني اللبيب: ١٢٠، واختيارات أبي حيّان النحوية: ٣١٦-٣١٩.
(٢) معاني القرآن للأخفش: ٤٦/١.
(٣) مجاز القرآن: ١٤/١.
(٤) معاني القرآن للأخفش: ٢٢٤/١.
(٥) تأويل مشكل القرآن: ٥٦٥.
(٦) المقتضب: ٣١٩/٢.
(٧) جامع البيان: ٧٩/٧.
(٨) معاني القرآن وإعرابه: ١٣/٤.
(٩) الأُصول: ٤١٤/١.
(١٠) حروف المعاني: ١٢.
(١١) الجنى الداني: ٤٦.
(١٢) الأزهية: ٢٧٧.
(١٣) المقتصد: ٨٢٤/٢.
(١٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٨/٢.
(١٥) الكافية في النحو: ٢١٥.
(١٦) شرح التسهيل: ١٤١/٣.
(١٧) رصف المباني: ٨٥، ٢١٤.
(١٨) شرح ابن عقيل: ١٥/٢-٢١.
(١٩) شرح الأشمُوني: ٨٤/٣.

ثانياً : والمذهب الثاني هو ما ذهب إليه جمهور البصريين(١)، ومَنْ تبعهم إذ قالوا بعدم جواز نيابة الحروف ورأوا أن يبقى الحرف على معناه، وهو ظاهر كلام سيبويه(٢)، والى ذلك ذهب الأخفش الصغير(٣)، والزمخشري(٤)، وابن الشجري(٥)، والسهيلي(٦)، والعكبري(٧)، وابن يعيش(٨)، وابن عصفور(٩)، والقرطبي(١٠)، والرضي(١١)، والمرادي(١٢)، وأبو حيّان(١٣).

وقد ردَّ جمهور البصريين ومَنْ تابعهم ما ذهب إلهي الكوفيون بأحد التأويلات الآتية(١٤):

١. حملها على الاستعمال المجازي، مثلما في قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} [طه: ٧١]، إذ قالوا: إنَّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء.
٢. وأمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف مثلما ضمّن بعضهم (شربن) في قول الشاعر(١٥):

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعتْ مَتى لُججٍ خَضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

معنى: روينَ.

٣. وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أُخرى، وذلك حينما لا يستطيعون حمل الشاهد

---

(١) الجنى الداني: ٥٤٦، واختيارات أبي حيّان النحوية: ٣١٦-٣١٩.
(٢) الكتاب: ٢٢٦/٤.
(٣) الجنى الداني: ٣١٥.
(٤) الكشّاف: ٤٥٨/١.
(٥) الأمالي الشجرية: ٢٦٧/٢.
(٦) الجنى الداني: ٣١٥.
(٧) التبيان: ١٨٨/٢.
(٨) شرح المفصّل: ١٠-٣٠.
(٩) شرح الجمل: ٤٩٨/١.
(١٠) الجامع لأحكام القرآن: ٩٨/٤.
(١١) شرح الرضي: ٣٥٤/٤.
(١٢) الجنى الداني: ٣١٥.
(١٣) البحر المحيط: ٣٢٤/١.
(١٤) شرح المفصّل: ١٠/٨-٢٠، والجنى الداني: ٣١٥، والمغني: ١٢٠.
(١٥) ديوان الهذليين: ٥١/١، والجنى الداني: ٤٣.

على التناوب.

المذهب الثالث: هو ما ذهب إليه ابن جنّي، وابن هشام وهو القول بوقوع النيابة في حروف الجرّ، ولكن ليس في كُلّ المواضع، وإنَّما على حسب الأحوال الداعية، إذ قال ابن جنّي: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك مثلما قالوا ـ يعني الكوفيين ـ، لكنَّا نقول: إنَّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، فأمَّا في كُلّ موضع وعلى كُلّ حال فلا، ألا ترى أنَّك إن أخذت بظاهر هذا القول لزمك أن تقول: سرتُ إلى زيدٍ، وأنت تريد: (معه)، وأن تقول: زيدٌ في الفرس، وأنت تريد: عليه»(١).

أمَّا ابن هشام فقال: «قَوْلهم: يَنُوب بعض حُرُوف الْجَرّ عَن بعض وَهَذَا أَيضًا مِمَّا يتداولونه ويستدلّون بِهِ، وتصحيحه بِإِدْخَال (قد) على قَوْلهم (يَنُوب)، وَحِينَئِذٍ يتعذر استدلالهم بِهِ إِذ كُلّ مَوضِع ادّعوا فيه ذلك يُقَال لَهُم فيه: لا نسلِّم أَنَّ هذا مِمَّا وَقعت فيه النيابة ولو صَحَّ قَوْلهم لجَاز أَن يُقَال: مَرَرْتُ فِي زيد، وَدخلت من عَمرو، وكتبت إِلَى القلم»(٢).

ومال الكثير من المعاصرين إلى هذا المذهب، كالدكتور فاضل السامرائي، والدكتور هادي عطية الهلالي.

ممَّا تقدَّم يتبيّن أنَّ علاقة حروف الجرّ مسألة خلافية، إذ ذهب بعض النحويّين إلى أنَّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، وهذا ما عبّروا عنه بـ(تعاقب الحروف)، أو بـ(دخول الحرف على الحرف) (٣)، ومنهم مَنْ ذهب إلى إنكار هذه القضية ليس من حيث الوجود، وإنَّما من حيث التفسير، فهم يعدُّون ما جاء منها ليس من دخول حرف على حرف، وإنَّما لعلّة أُخرى هي التَّضْمِين.

وقد تنبَّه العلماء إلى أهمّية الحروف وموقعها البارز في العربية؛ ذلك لأنَّها بكثرة دورانها في الكلام تكاد تقترب من الأسماء والأفعال، من حيث تصرّفها في

---

(١) الخصائص: ٣٨٠/٢، وينظر: اختيارات أبي حيّان النحوية: ٣١٦-٣١٩.
(٢) مغني اللبيب: ٦٢٠-٦٢١.
(٣) نظرية الحروف العاملة: ١٥٥-١٦٠، وينظر: اختيارات أبي حيّان النحوية: ٣١٦-٣١٩.

المعاني وتجاوزها الأصل الذي وُضعَت له إلى معانٍ أُخرى، وتعدُّد معاني هذه الحروف يعزوه الدكتور أحمد عبدالستار الجواري إلى جملة أُمور، منها(١):

١. سعة التداول وكثرة الاستعمال، وكون اللُّغة العربية لغة قديمة فيها ميراث عريض من الكلام، حفظه من الضياع وصانه الكتاب العزيز، فقد كان واسطة عقده، وذروة سنامه وجوهر حقيقته، وهذا الميراث العريض يضيف إلى معاني الألفاظ في كُلّ جيل ثمرات المواهب الأدبية في استعمال ألفاظ اللُّغة والتصرّف في معانيها.
٢. الأمر الثاني هو أنَّ المادّة اللُّغويّة قد جُمعت من لهجات قبائل عربية كثيرة، وفي رقعة واسعة من الأرض؛ لذلك لا غرابة أن تتعدّد استعمالات الألفاظ، وتختلف بين القبائل في البقاع المختلفة.
٣. الأمر الثالث هو الاستعمالات المجازية، وهي سبيل للنماء والاتساع في اللُّغات.

إنَّ علاقة التَّضْمِين بالحروف من الأبواب الواسعة في العربية، إذ تتعدّى الأفعال بالواسطة فتكون لها دلالة تختلف عمَّا إذا كانت بهذا الحرف أو ذاك، ورُبَّما كانت لها دلالة جديدة لم يعدّها العرب في الفعل الذي تعدّى بحرف مُعيّن فكان للاستعمال القرآني تفرّد بهذه القضية، وممَّن تناول علاقة حروف الجرّ بالتَّضْمِين من المحدثين مصطفى جواد، وأحمد عبدالستار الجواري، وعباس حسن.

أمَّا مصطفى جواد فقد حصر مسألة النيابة والتَّضْمِين بحروف الجرّ الخاصّة بالظرفية بشرط أمن اللبس، حيث قال: «وأظهر ما يُقال في هذا الأمر: إنَّ أحرف الجرّ الخاصة بالظرفية المكانية قد ناب بعضها عن بعض في شيء من كلام العرب وشعرهم(٢)، لقد تكلّف الدكتور مصطفى جواد القول بعدم جواز نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض؛ ذلك أنَّ للاستعمال القرآني خصوصية ينبغي للباحث فيه ألاَّ يخضعه لضوابط العربية، بل عليه أن يجعله مثالاً يحتذى به في نظم الكلام

(١) ينظر حقيقة التَّضْمِين ووظيفة حروف الجرّ: ١٥١-١٦٥.
(٢) القول الناجع في الغلط الشائع، مجلّة المجمع العلمي العراقي، مجلد ٢٤، ج٣، ص٣٩٨.

وتأليفه؛ لأنَّ كلام الله تبارك وتعال وإن نزل بلسان عربي مبين، فهو معجز في وجهه البياني، لقد آن الأوان أن نتّخذ القرآن الكريم منطلقاً وحجّة على العربية لإعادة بناء كثير من قواعد اللُّغة في ضوء استعماله.

أمَّا الدكتور أحمد عبدالستار الجواري فيرى «أنَّ تقييد علماء العربية التَّضْمِين بالنقل والسماع، وعدم إجازتهم القياس فيه يخفّف ما يُخشَى أن يُوقَع فيه من البلبلة وضياع الإصابة في التعبير»(١).

أمَّا عبّاس حسن فقال: يتردّد بين النحاة أنَّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، فيتوهّم من لا دراية له أنَّ المراد هو جواز وضع حرف جرٍّ مكان آخر بغير ضابط، ولا تَوقُّفٍ على اشتراك بينهما في تأدية معنى مُعيّن، ولا تشابه مقَيَّد في الدلالة.

ثُمَّ لخَّص موقفه من هذه المسألة في مذهبين(٢):

الأوّل: إنَّه ليس لحروف الجرّ إلاّ معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، فالحرف (في) يؤدّي معنى واحداً حقيقياً هو (الظرفية)، والحرف (على) يؤدّي معنًى واحداً، حقيقياً هو معنى (الاستعلاء)، والحرف (مِنْ) يؤدّي معنى (الابتداء)، والحرف (إلى) يؤدّي معنى (الانتهاء)... وهكذا.

ولكن إن أدَّى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصلي الخاصّ به وجب القول: بأنَّه يؤدّي المعنى الآخر الجديد، إمَّا تأدية مجازية، وإمَّا تأدية تضمّنية، أي: تضمين الفعل، أو العامل الذي يتعلّق به حرف الجرّ الأصلي ومجروره، معنى فعل آخر، أو عامل آخر، يتعدّى بهذا الحرف، فحرف الجرّ مقصور على تأدية معنى حقيقي واحد يختصّ به، فمن أمثلة التَّضْمِين في العامل قول بعض الأدباء: «نأيتُ عن صحبةِ فلانٍ بعد أنْ سقاني بمرِّ فعاله». والأصل: «نأيت عن صحبة فلانٍ بعد أن سقاني (من) مرّ فعاله، ولكنَّه ضمَّن الفعل الفعل: (نأى)، الذي لا يتعدّى هنا

(١) حقيقة التَّضْمِين ووظيفة حروف الجرّ، مجلَّة المجمع العلمي العراقي، سنة ١٩٨١، ص١٦٥.
(٢) النحو الوافي: ٤١٧/٢-٤١٨.

بالحرف (من) معنى فعل آخر يتعدّى بها، هو (بَعُد)، أو (ضجر)، فالمراد (بعُدْتُ)، أو (ضجرتُ) من صحبة فلان.

أمَّا المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين، فقد قصر حروف الجرّ على معنى حقيقي واحد، ورأى أنَّه تعسُّف وتحكُّم لا مسوِّغ له. فما الحرف إلاّ كلمة مثل سائر الكلمات الاسمية والفعلية تؤدّي الواحدة منها عِدَّة معانٍ حقيقية لا مجازية(١).

التَّضْمِين في الاستعمال:

لقد ثبت في الاستعمال القرآني لحروف الجرّ أنَّ كُلّ حرف من هذه الحروف، يغني عن جملة ويوحي معناه بأكثر ممَّا أَلِفَ أهل العربية أن يستدلّوا عليه، إذ نجد أنَّ معنى الحرف (في) في قوله تعالى: {قَالَ رَبِّ أَوزِعنِيٓ أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنعَمتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَن أَعمَلَ صَٰلِحا تَرضَىٰهُ وَأَصلِح لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ} [الأحقاف: ١٥]، هو أن يجعل ذرّيته موقعاً للصلاح، ومظنّة له، كأنَّه قال: هبْ لي الصلاح في ذرّيتي وأوقعه فيهم، وكذلك ترى أنَّ الحرف (عن) في قوله تعالى: {فَقَالَ إِنِّيٓ أَحبَبتُ حُبَّ ٱلخَيرِ عَن ذِكرِ رَبِّي} [ص: ٣٢]، تساوي أن يقول القائل: إنّي أحببت حبّ الخير، وأعرضت وصددت عن ذكر ربّي، وكُلّ هذا مستفاد من الحرف وحده، وأنَّ أصل (أحببت) أن يُعدّى بـ(على)؛ لأنَّه بمعنى آثرت، فهل يكون قول القائل لا تسمعوا هذا القرآن مساوياً من حيث القصد لقوله تعالى: {لَا تَسمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلقُرءَانِ} [فصّلت: ٢٦]، أي: عارضوه بالخرافات، وارفعوا أصواتكم بها، فحرف الجرّ (اللام) في الآية الكريمة فيه إشعار بأنَّ القصد لا تنصتوا له ولا تصغوا إليه، بمعنى أنَّ السماع مجرّداً لا يمكن أن يكون موضع النهي؛ لأنَّه قد يتعرّض له كُلّ واحد، وإنَّما الذي ينهي عنه الذين كفروا هو السماع المقترن بالانتباه والإصغاء والإنصات.

---

(١) النحو الوافي: ٤١٨/٢.

١. الباء:

اختلف العلماء في عدد المعاني التي تخرج إليها (الباء)، فقد ذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) للباء أربعة عشر معنى هي: (الإنصات، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدل، والمقابل، والمجاوزة بمعنى (عن)، والاستعلاء بمعنى (على)، والتبعيض بمعنى (من)، والقسم، والغاية، والتوكيد وقد تضمَّن حرف (الباء) معنى (عن) في قوله تعالى: {فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا} [الفرقان: ٥٩]، قال ابن قتيبة: إنَّ قوله: {فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا} بمعنى: اسأل عنه خبيراً(١)، وكذلك ذهب إلى ذلك كُلّ من الزجّاج(٢)، والنحّاس(٣)، واستدلّا على ذلك بقول عنترة(٤):

هَلاَّ سألَتِ الخيلَ يا ابنةَ مالكٍ إن كنتِ جاهلةً بما لم تعلمي

ويقول علقمة(٥):

فإنْ تَسْأَلوني بِالنِّساءِ فإنَّني خبيرٌ بأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

أي: عن النساء، وللبصريين رأي آخر، فقد أنكروا هذا المعنى، وأوّلوا الآية والبيت على أنَّ المعنى: اسأل بسببه خبيراً، وبسبب النساء لتعلموا حالهن، أو تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام(٦).

كذلك تضمّن حرف (الباء) معنى (من) في قوله تعالى: {إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا} [الإنسان: ٥].

فقد ذهب إلى ذلك الأصمعي (٢٧٦هـ)(٧)، وابن قتيبة(٨)، والزجّاج(٩)،

---

(١) مغني اللبيب: ١٠٦/١.
(٢) تأويل مشكل القرآن: ٤٢٦.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٤.
(٤) معاني القرآن للنحّاس: ٤٢/٥.
(٥) ديوان علقمة: ٣٥، وينظر: الأزهية: ٢٨٤.
(٦) همع الهوامع: ٤٢١/٢.
(٧) الارتشاف: ٤٢٧/٢، وهمع الهوامع: ٢١/٢.
(٨) تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥.
(٩) معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٨/٥.

والفارسي(١)، والواحدي(٢)، وابن مالك(٣).

واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعتْ مَتى لُججٍ خَضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ

وقد علَّق ابن مالك على بيت الهذلي بقوله: «والأجود في هذا ـ البيت ـ أن يضمّن شربن، معنى: روين، ويعامل معاملته»(٤).

أمَّا ابن جنّي فقد أنكر قيام الباء مقام (من)، إذ قال: «فأمَّا ما يحكيه أصحاب الشافعي ـ رحمه الله ـ عنه، من أنَّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت»(٥)، وقد خرّج البيت على زيادة الباء، ووصفه بأنَّه الظاهر، ووصف العدول عنه بأنَّه تعسُّفٌ(٦)، وخرَّجَ أبو حيّان الباء في الآية الكريمة على أنَّها للإلصاق(٧)، وتابعه في ذلك ابن هشام الأنصاري(٨).

٢. اللام:

اللام حرف كثير المعاني والأقسام، وقد أفرد لها بعضهم تصنيفاً، وذكروا لها نحواً من أربعين معنًى، وأنَّ معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معانٍ أُخَر، وإذا تؤمِّلَتْ سائر المعاني المذكور وُجدت أنَّها راجعة إلى الاختصاص، وقد جاءت اللام متضمّنة معنى (إلى) في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى:{بِأَنَّ رَبَّكَ أَوحَىٰ لَهَا}[الزلزلة: ٥]، أي: أوحى إليها(٩). ومثل ذلك قوله تعالى: {وَسَخَّرَ ٱلشَّمسَ وَٱلقَمَرَ كُلّ يَجرِي لِأَجَل مُّسَمًّى} [الزمر: ٥].

وقد استدلّ ابن قتيبة على مجيء اللام بمعنى إلى بقوله تعالى: {وَيُؤَخِّرَكُم

---

(١) الجنى الداني: ١٠٦.
(٢) الوسيط: ٤٠٠/٤.
(٣) شرح التسهيل: ١٥٣/٣.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) سر صناعة الإعراب: ٢٢٣/١.
(٦) المصدر نفسه: ٢٢٣/١.
(٧) البحر المحيط: ٣٨٧/٨.
(٨) مغني اللبيب: ١٤٢.
(٩) ينظر: الجنى الداني: ٩٥-١٣٨.

إِلَىٰٓ أَجَل مُّسَمًّىۚ} [نوح: ٤][(١)].

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: كيف قال: (وَيُؤَخِّرْكُمْ) مع إخباره بامتناع تأخير الأجل، وهل هذا إلاَّ تناقض؟ قلت: قضى الله مثلاً أنَّ قوم نوح إن آمنوا عمَّرهم ألف سنة، وإن بقوا على كفرهم أهلكهم على رأس تسعمائة، فقِيلَ لهم: آمنوا يؤخّركم إلى أجل مسمّى»[(٢)].

وكذلك جاءت اللام متضمّنة معنى (في) في قوله تعالى: {فَكَيفَ إِذَا جَمَعنَٰهُم لِيَوم لَّا رَيبَ فِيهِ وَوُفِّيَت كُلُّ نَفس مَّا كَسَبَت وَهُم لَا يُظلَمُونَ} [آل عمران: ٢٥].

قال الفَرَّاء: «تقول فِي الكلام: جمعوا ليوم الخميس. وكأنَّ اللام لفعل مضمر فِي الخميس كأنَّهم جمعوا لما يكون يوم الخميس. وإذا قلت: جمعوا فِي يوم الخميس لم تضمر فعلاً»[(٣)]، وأراد الفَرَّاء بهذا انك إذا أردت أن تفعل شيئاً، لم يأتِ أوانه جئت باللام لأجل ذلك الأوان، وهو يوم الخميس، فتقول: ليوم الخميس، وإذا فعلت شيئاً في أوانه أتيت بالحرف (في) ولم تأتِ باللام، ولهذا قال: جمعوا في يوم الخميس، فـ(اللام) في الأوّل لأجل ذلك الشيء، وفي الثاني أفادت أو أشارت إلى وقوع الحدث في الشيء.

٣. عن:

تكون (عن) اسماً ظرفاً إذا دَخَل عليها حرف جر، نحو: (جلس من عن يميني)، وكذلك إذا تعدَّى فعل المخاطب إلى ضميره المتّصل، نحو[(٤)]:

دَعْ عَنكَ نَهباً صِيحَ في حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حديثاً ما حديثُ الرّوَاحِلِ

وما عدا هذين فهي فيه حروف، وعن تكون حرفاً جارّاً له عشرة معانٍ، هي:

١. المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو: (سافرتُ عن البلد)، و(رغبتُ عن

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٤١٩.
(٢) الكشّاف: ٦٠٣/٤.
(٣) معاني القرآن للفَرَّاء: ٢٠٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٩٢/١، وتفسير الكشّاف: ٣٤٣/١، وتفسير البيضاوي: ١٥٤/١.
(٤) الجنى الداني: ٢٦١، ومغني اللبيب: ١٥٤-١٥٥، والتحفة الوفية: ٢٢٦. والشاهد لامرئ القيس، ينظر: ديوانه: ٩٤. وشرح أبياته: ٣١٥/٣.

كذا)، و(رميت السهمَ عن القوس)[1].

٢. البدل، كقوله تعالى: {وَٱتَّقُواْ يَوما لَّا تَجزِي نَفسٌ عَن نَّفس شَيأ} [البقرة: ٤٨].

٣. الاستعلاء، كقوله تعالى: {وَمَن يَبخَل فَإِنَّمَا يَبخَلُ عَن نَّفسِهِۦ} [مُحمّد: ٣٨].

وكقول الشاعر[2]:

لاهِ ابنُ عَمّكَ لا أَفضَلْتَ في حَسَبٍ عنّي ولا أنتَ دَيَّاني فتخزوني

٤. التعليل، كقوله تعالى: {وَمَا كَانَ ٱستِغفَارُ إِبرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوعِدَة} [التوبة: ١١٤].

٥. مرادفة (بعد)، كقوله تعالى: {عَمَّا قَلِيل لَّيُصبِحُنَّ نَٰدِمِينَ} [المؤمنون: ٤٠].

٦. الظرفية، كقول الأعشى:

وآسٍ سراةَ القومِ، حيثُ لقيتَهُم ولا تكُ عن حملِ الرَباعةِ وَانِيا

أي: في حَمْلِ.

٧. مرادفة (مِنْ)، كقوله تعالى: {وَهُوَ ٱلَّذِي يَقبَلُ ٱلتَّوبَةَ عَن عِبَادِهِۦ وَيَعفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّاتِ}[الشورى: ٢٥].

٨. مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلهَوَىٰٓ} [النجم: ٣].

٩. الاستعانة، قاله ابن مالك، ومثّله بـ(رميتُ عن القوسِ)؛ لأنّهم يقولون كذلك: «رميتُ بالقوس»[3].

١٠. أن تكون زائدة للتعويض، من أُخرى محذوفة، كقول الشاعر[4]:

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمامُها فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بينِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

ومن أمثلة التَّضْمِين ما جاء في قوله تعالى: {فَليَحذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمرِهِ} [النور: ٦٣]. فقد ذهب العلماء إلى أنَّ الفعل (يخالفون) تضمَّنَ معنى فعل آخر

---

(١) مغني اللبيب: ١٥٤.
(٢) الشاهد لذي الإصبع العدواني، ينظر: مغني اللبيب: ١٥٥.
(٣) ديوان الأعشى: ١٢٩، وينظر: الجنى الداني: ٢٦٣، ومغني اللبيب: ١٥٥-١٥٧، والتحفة الوفية: ٢٢٦-٢٢٧.
(٤) البيت لزيد بن رزين، ينظر: المغني: ١٥٦.

يتعدّى بـ(عن) وهو (يصدّون)، أو (يلوذون) أي يصبح معنى الكلام فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويديرون عنه معرضين(١).

وكذلك حمل النحاة الفعل (تعدُ) على التَّضْمِين(٢) في قوله تعالى: {وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم} [الكهف: ٢٨].

٤.في:

ذكر سيبويه أنَّ أصل (في) الظرفية(٣)، وهي من الحروف العوامل، وعملها الجرّ، ومعناها الوعاء، إذ تقول: (المال في الكيس)، و(اللصّ في السجن)، أي: اشتمل الكيس على المال، والسجن على اللصّ، وقد يُتَّسع فيها فُتجرَى مجرى المثل، وذلك نحو قولك: فلانٌ ينظر في العلم، وكان العلم قد اشتمل عليه(٤)، وقد ذكر لها العلماء الكثير من المعاني منها(٥).

١. الظرفية، وهي الأصل فيه، ولا يثبت البصريون غيره، وتكون للظرفية حقيقةً كقوله تعالى: {وَٱذكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّام مَّعدُودَٰت} [البقرة: ٢٠٣]، ومجازاً كقوله تعالى: {وَلَكُم فِي ٱلقِصَاصِ حَيَوٰة} [البقرة: ١٧٩].
٢. التعليل كقوله تعالى: {فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ} [يوسف: ٣٢].
٣. المصاحبة، كقوله تعالى: {ٱدخُلُواْ فِيٓ أُمَم} [الأعراف: ٣٨]، أي: مع أُمم.
٤. المقايسة: كقوله تعالى: {وَمَا ٱلحَيَوٰةُ ٱلدُّنيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلغُرُورِ} [آل عمران: ١٨٥].
٥. أن تكون للاستعلاء، كقوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} [طه: ٧١].
٦. أن تكون بمعنى الباء، كقول زيد الخيل(٦):

ويَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوعِ منا فَوَارِسٌ بَصيرونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى

---

(١) معاني القرآن للنحّاس: ٥٦٧/٤، والوجيز: ٧٧٢/٢، والجنى الداني: ٢٦٤.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفَرَّاء: ١٤٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٨١/٣، والوجيز: ٦٥٩/٢.
(٣) الكتاب: ٢٢٦/٤، وكتاب معاني الحروف للرمّاني: ١٠٧-١٠٨.
(٤) الكتاب: ٢٢٦/٤، وكتاب معاني الحروف للرمّاني: ١٠٧-١٠٨، والجنى الداني: ٢٥٠.
(٥) ينظر: كتاب معاني الحروف للرمّاني: ١٠٧-١٠٨، ورصف المباني: ٣٨٨، والجنى الداني: ٢٥٠-٢٥٣، ومغني اللبيب: ٧٤-٧٦.
(٦) ديوانه: ٢٧، وينظر: الجنى الداني: ٢٥١.

٧. أن تكون بمعنى (إلى) كقوله تعالى: {فَرَدُّوٓاْ أَيدِيَهُم فِيٓ أَفوَٰهِهِم} [إبراهيم: ٩]، أي: إلى أفواههم.

٨. أن تكون بمعنى (من) كقول امرئ القيس(١):

وَهَل يَنعِمَنْ مَن كان أحدثُ عَهدِه ثَلاثِينَ شهراً في ثَلاثَةِ أحوَالِ

٩. أن تكون زائدة، كقوله تعالى: {ٱركَبُواْ فِيهَا} [هود: ٤١].

١٠. التوكيد: كقول سويد بن كاهل اليشكري(٢).

أَنا أَبُو سَعْدٍ إذَا الليلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِه يَرَنْدَجَا

١١. بمعنى (عن)(٣)، كقوله تعالى: {أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسمَآء} [الأعراف: ٧١].

١٢. بمعنى (عند)(٤)، كقوله تعالى: {وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفا} [هود: ٩١].

وقد جاء الحرف (في) متضمّناً معنى (على) في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ}.

جاء في معاني القرآن للفرّاء: «وقوله: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ ٱلنَّخلِ} يصلح (عَلَى) فِي موضع (فِي)، وصَلحت (فِي)؛ لأنَّه يُرفع فِي الخشبة فِي طولها، فصلحت (فِي) وصلحت (عَلَى)؛ لأنَّه يرفع فيها فيصير عليها، وقد قال الله {وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلكِ سُلَيمَٰنَ} [البقرة: ١٠٢]»(٥).

واستدلّ العلماء على مجيء (على) بمعنى (في) يقول سويد بن أبي كاهل اليشكري(٦):

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا

---

(١) ديوانه: ١٧٥، وينظر: الجنى الداني: ٢٥٢.
(٢) مغني اللبيب: ١٧٦.
(٣) شرح فتح الرؤوف لبحرق: ١٢٨.
(٤) المصدر نفسه: ١٢٨.
(٥) معاني القرآن: ١٨٦/٢-١٨٧.
(٦) مغني اللبيب: ١٧٥.

أي:: على جذع نخلة.

واستدلّ ابن قتيبة على مجيء (في) بمعنى (على) في الآية الكريمة بقول عنترة بن شدّاد(١):

بَطلٌ كأنَّ ثِيابَهُ في سَرْجَةٍ يُحذي نعالَ السبتِ ليس بِتَوأَمِ

أي: على سرجة.

والعلماء إذ يشيرون إلى التَّضْمِين في الآية الكريمة والشواهد الشعرية، إنَّما يشترطون لوقوع التَّضْمِين شروطاً لعلَّ من أظهرها ما يكون بينهما من رابط في المعنى.

٥. مِنْ:

(من) على قسمين، تكون زائدة، وغير زائدة.

أمَّا غير الزائدة فتكون:

١. لابتداء الغاية، كقوله تعالى: {مِّنَ ٱلمَسجِدِ ٱلحَرَامِ} [الإسراء: ١].

٢. للتبعيض، كقوله تعالى: {وَمِنَ ٱلنَّاسِ} [البقرة: ٨].

٣. لبيان الجنس، كقوله تعالى: {فَٱجتَنِبُواْ ٱلرِّجسَ مِنَ ٱلأَوثَٰنِ} [الحجّ: ٣٠]، وأنكره أكثر المغاربة، وقالوا: هي لابتداء الغاية، وانتهائها؛ لأنَّ الرجس ليس هو ذاتها(٢).

٤. للتعليل، كقوله تعالى: {مِّمَّا خَطِيٰٓـَٔتِهِم أُغرِقُواْ} [نوح: ٧١].

٥. للبدل، كقوله تعالى: {أَرَضِيتُم بِٱلحَيَوٰةِ ٱلدُّنيَا مِنَ ٱلأٓخِرَةِۚ} [التوبة: ٣٨].

٦. للانتهاء، نحو: (قربتُ منه).

٧. للفصل، كقوله تعالى: {يَعلَمُ ٱلمُفسِدَ مِنَ ٱلمُصلِحِۚ} [البقرة: ٢٢٠].

٨. لموافقة (على)، كقوله تعالى: {وَنَصَرنَٰهُ مِنَ ٱلقَومِ} [الأنبياء: ٧٧

٩. لموافقة (في) كقوله تعالى: {مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلأَرضِ} [فاطر: ٤٠].

---

(١) ديوانه: ١٥٢، وينظر: مغني اللبيب: ١٧٥.

(٢) الجنى الداني: ٣١٥، والتحفة الوفية بمعاني حروف العربية: ٢١٣.

١٠. لموافقة الباء، كقوله تعالى: {يَنظُرُونَ مِن طَرفٍ خَفِيّ} [الشورى: ٤٥].

أمَّا الزائدة فهي الموضوعة للعموم لتأكيد استغراقه، وهي الداخلة على الألفاظ الموضوعة للعموم، نحو: (ما جاء من رجلٍ) و(ما قام من أحدٍ)، واشتراط كون النكرة عامّة فيه نظر؛ فقد قال المرادي: «لأنَّها قد تُزاد مع النكرة، التي ليست من ألفاظ العموم... والظاهر أنَّ مراده أن تكون النكرة مراداً بها العموم. فإن من لا تُزاد مع نكرة يُراد بها نفي واحد من الجنس»(١).

وقِيلَ: لنصوصية العموم في (ما جاء من رجلٍ)، ومجرّد التوكيد في (ما قام من أحدٍ)، وقِيلَ: لاستغراق الجنس في (ما جاء من رجلٍ).

وشرطها: عدم الإيجاب، وتنكير ما دخلت عليه، خلافاً للكوفيين في (ما جاء من رجلٍ)، وعدم الإيجاب يُراد به أن يكون الكلام نفياً، أو نهياً، أو استفهاماً(٢).

وفي باب التَّضْمِين تضمَّنَ الحرف (من) معنى (الباء) في قوله تعالى: {يَحفَظُونَهُۥ مِن أَمرِ ٱللَّهِ} [الرعد: ١١]، أي: بأمر الله، وكذلك تضمَّن الحرف (من) معنى (على) في قوله تعالى: {وَنَصَرنَٰهُ مِنَ ٱلقَومِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ}، فـ(من) في الآية الكريمة بمعنى (على) وقد علَّلَ أبو عبيدة مجيء (من) بمعنى (على) بأنَّ الآية اختتمت بقوله: {إِنَّهُم كَانُواْ قَومَ سَوءٖ فَأَغرَقنَٰهُم أَجمَعِينَ}.

قال أبو عبيدة: هذا نصرٌ لنوحٍ عليه السلام ، بعد أن أهلك الله تبارك وتعالى قومه(٣)، وذهب الواحدي إلى أنَّ (من) باقية على معناها، وليست هي بمعنى (على)، ويحمل الفعل (نصرناه) على معنى (منعناه أو نجّيناه)(٤).

وقد رجَّحَ العلماء القول بالتَّضْمِين في الآية الكريمة؛ لأنَّ التَّضْمِين يفيد معنى (منعناه) أو (نجّيناه)، وكذلك يفيد ثبوت النصر لنوحٍ عليه، فالله تبارك وتعالى لم ينجِ

---

(١) الجنى الداني: ٣٢٢، والتحفة الوفية: ٢١٥.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٥/١، ورصف المباني: ٣٩١، والجنى الداني: ٢٢١، والمغني: ٣١٤-٣١٦، والتحفة الوفية: ٢١٥-٢١٦.
(٣) فتح القدير: ٤١٧/٣.
(٤) الوسيط: ٢٤٥/٣، والوجيز: ٧٢٠/٢، ومعترك الأقران: ٥٤٨/٢.

نوحاً فحسب، إنَّما نصره بأن أغرق أعداء النبيّ عليه السلام أجمعين(١).

٦. إلى:

أصل معنى (إلى) هو انتهاء الغاية، إذ قال سيبويه: وأمَّا إلى فمنتهى لابتداء الغاية(٢)، وانتهاء الغاية التي تفيدها (إلى) على قسمين:

الأوّل: انتهاء الغاية الزمانية، نحو: {ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ} [البقرة: ١٨٧].

والثاني: غاية مكانية، نحو قوله تعالى: {مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا} [الإسراء: ١].

وأشار العلماء إلى أنَّ (إلى) تخرج إلى معانٍ أُخَر غير انتهاء الغاية، ولكن ليس على سبيل الحقيقة، وإنَّما على سبيل المجاز والاتّساع، فقد قال ابن هشام: إلى حرف جرٍّ له ثمانية معانٍ، هي:

١. المعيَّة، كقوله تعالى: {وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ} [النساء: ٢].

٢. موافقة الحرف (في)، كقول الشاعر(٣):

فلاَ تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنـَّني إلى الناسِ مَطْلِيٌّ به القار أَجْرَبُ

أي: في الناس.

٣. التبيين، وهي المبيِّنة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجّب، أو اسم تفضيل، نحو: {رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ} [يوسف: ٣٣].

٤. بمعنى (اللام)، كقوله تعالى: {وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ} [النمل: ٣٣].

٥. بمعنى (من)، كقول عمر بن أحمر الباهلي(٤):

تقولُ وقد عالَيْتُ بالكُورِ فَوْقَها أيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحْمَرَا

---

(١) فتح القدير: ٤١٧/٣، ومعاني النحو، السامرائي: ١٤/٣.
(٢) الكتاب: ٢٣١/٤.
(٣) ديوان النابغة: ٧٨.
(٤) شعر عمرو بن أحمر: ٨٤.

أي: منّي[١].

٦. زائدة للتوكيد، كقوله تعالى: {فَٱجعَل أَفئِدَة مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهوِيٓ إِلَيهِم} [إبراهيم: ٣٧][٢].

٧. بمعنى (عند)، كقول أبي كبير الهذلي[٣]:

أَمْ لا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرِهِ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وكُلّه عند البصريين متأوَّل على التَّضْمِين[٤].

٨. انتهاء الغاية الزمانية، كقوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيلِۚ} [البقرة: ١٨٧]، والمكانية، كقوله تعالى: {مِّنَ ٱلمَسجِدِ ٱلحَرَامِ إِلَى ٱلمَسجِدِ ٱلأَقصَا} [الإسراء: ١].

وفي مجال التَّضْمِين فقد تضمَّنَ الحرف (إلى) معنى (مع) في قوله تعالى: {وَلَا تَأكُلُوٓاْ أَموَٰلَهُم إِلَىٰٓ أَموَٰلِكُمۡۚ} [النساء: ٢]، أي: مع أموالكم.

ذكر ذلك الأخفش[٥]، وابن قتيبة[٦]، وكذلك أشار الطبري إلى جواز تعاقب الحروف بعضها مكان بعض، حين قال: «فكانت حروف الصِّفات يُعاقِبُ بعضُها بعضًا، كما قال الله مخبرًا عن عيسى ابن مريم أنَّه قال للحواريين: {مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ}»، يريد: مع الله[٧].

أمَّا الزجّاج فقد أورد قولين لـ(إلى) في الآية الكريمة:

الأوّل: هو أنَّ (إلى) بمعنى (مع).

والثاني: أنَّها بمعناها الأصلي، ثُمَّ رجَّحَ الزجّاج أن تكون (إلى) في الآية الكريمة بمعنى (مع) [٨]، واستدلّ الزجّاج على ما ذهب إليه بقول الشاعر[٩]:

---

(١) شعر عمرو بن أحمر: ٨٤، وشرح التسهيل: ١٤٣/٣، والارتشاف: ١٠٥.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٨٦.
(٣) ديوان الهذليين: ٩٨/٢.
(٤) الجنى الداني: ٣٧٦، والتحفة الوفية: ٢١٨.
(٥) معاني القرآن: ٢٢٤/١.
(٦) تأويل مشكل القرآن: ٥٧١.
(٧) جامع البيان: ١٣٠/١.
(٨) معاني القرآن وإعرابه: ١٦٥/٥.
(٩) المصدر نفسه: ١٦٥/٥.

وُلوُجُ ذراعين في بُركَةٍ إلى جُؤْجُؤ رَهلِ المنكَبِ

وفُسِّرَ على أنَّ معناه: الكاحل مع جؤجؤ رهل المنكب(١).

٧. **على:**

أصل (على) الاستعلاء؛ إذ قال سيبويه: «أمَّا على فاستعلاء الشيء»(٢).

وتكون اسماً إذا دخل عليها حرف جرّ، نحو قول الشاعر(٣):

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُ وعن قَيْضٍ ببيدَاءَ مَجْهَلِ

وكذلك إذا تعدّت فعل المخاطب إلى ضميره المتّصل، نحو(٤):

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإنَّ الأُمُورَ بكفِّ الإلَهِ مَقَادِيرُهَا

وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل، نحو قوله تعالى: {إِنَّ فِرعَونَ عَلا فِي ٱلأَرضِ} [القصص: ٤]. وفيما عداهما حرف.

ولها تسعة معانٍ ذكرها العلماء، هي:

١. معناه الاستعلاء حقيقةً، كقوله تعالى: {كُلُّ مَن عَلَيهَا فَان} [الرحمن: ٢٦].

٢. المصاحبة، كقوله تعالى: {وَءَاتَى ٱلمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ} [البقرة: ١٧٧].

٣. المجاوزة، كقول الشاعر(٥):

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أَعْجبني رِضاها

٤. التعليل، كقوله تعالى: {وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُم} [البقرة: ١٨٥](٦).

٥. الظرفية، كقوله تعالى: {وَدَخَلَ ٱلمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفلَة مّن أَهلِهَا} [القصص:١٥](٧).

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٧، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٦٥/٥، وشرح المفصّل: ٧/٨.
(٢) الكتاب: ٢٣٠/٤، ومغني اللبيب: ١٤٩-١٥٠.
(٣) شرح أبيات المغني: ٢٦٥/٣، والتحفة الوفية: ٢٢٨.
(٤) شرح أبيات المغني: ٢٦٩/٢، والتحفة الوفية: ٢٢٨.
(٥) مغني اللبيب: ١٥٠، والتحفة الوفية: ٢٢٩.
(٦) مغني اللبيب: ١٥١، والتحفة الوفية: ٢٢٩.
(٧) مغني اللبيب: ١٥١، والتحفة الوفية: ٢٢٩.

٦. موافقة (عن)، كقوله تعالى: {إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِم} [المؤمنون: ٦] [١].

٧. زائدة، كقول الشاعر [٢]:

إنَّ الكَرِيمَ وأبِيكَ يَعْتَمِلْ إن لم يَجِدْ يوماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتّكل عليه، فحذف (عليه) وزاد على قبل الموصول تعويضاً له[٣].

٨. بمعنى الباء، كقوله تعالى: {حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ} [الأعراف: ١٠٥] [٤].

٩. للاستدراك والإضراب، كقولك: فلانٌ لا يدخل الجنّة لسوء صنيعه على أنّه لا ييأس من رحمة الله[٥].

وفي مجال التَّضْمِين الحرف (على) يتضمَّن معنى (عن) كقول الشاعر [٦]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أَعْجبني رِضاها

* * *

(١) مغني اللبيب: ١٥١، والتحفة الوفية: ٢٢٩.
(٢) الجنى الداني: ٤٤٥، ومغني اللبيب: ١٥١.
(٣) مغني اللبيب: ١٥١.
(٤) ينظر: الجنى الداني: ٤٤٥.
(٥) مغني اللبيب: ١٥٢.
(٦) المصدر نفسه: ١٥٢.

المبحث الثاني
علاقة التَّضْمِين بالفعل ومشتقّاته

انتهى إجماع علماء اللُّغة على أنَّ الفعل يدلّ على الحدث والزمن، وأنَّ الفعل عبارة عن «أمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأمَّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ. وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ»(١)، فالفعل إذن أمثلة أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، أي: المصادر، ومن هذه الأمثلة ما اشتُقَّ لما مضى، وهو الفعل الماضي، مثل: شرِبَ ولعِبَ، وما اشتُقَّ لما يكون ولم يقع بعد، وهو فعل الأمر، مثل: اشرب، العب، ومنها ما اشتُقَّ لما هو كائن ولم ينقطع، وهو الفعل المضارع مثل: يشرب ويلعب(٢).

وعَرَّفَه الزجّاجي بأنَّه ما دَلَّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، نحو: قام ويقوم ويفعل...(٣).

إلى مثل هذا القول ذهب أبو عليّ الفارسي، فقال: هو «كُلّ لفظة دلّت على معنى مقترن بزمان مُحصَّل»(٤).

وعَرَّفَه ابن الحاجب (٦٤٦هـ) «بأنَّه ما دَلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»(٥). وعَرَّفَه ابن عقيل (٧٦٩هـ) بقوله: «الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف؛ لأنَّه إن دَلَّت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان، فهي الاسم، وإن اقترن بزمان فهي الفعل»(٦).

---

(١) الكتاب: ٢/١.
(٢) الجمل: ١٧، وشرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور: ١٢٧/١.
(٣) شرح جمل الزجّاجي: ١٢٧/١.
(٤) الإيضاح: ٥٣.
(٥) شرح الرضي على الكافية: ٣٨/١.
(٦) شرح ابن عقيل: ١٥/١.

مفهوم التعدية:

ينماز الفعل المتعدّي من اللازم بأنـّه ينفرد بتعدّيه إلى مفعول به مباشرة من دون وساطة من حرف جرٍّ، أمـّا غير المفعول به فقد اتّفق النحويّون على أنَّ اللازم والمتعدّي في التعدّي إليها سواء، إذ قال سيبويه: «واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحَدَثان، ويَتعدّى إلى ظرف الزَّمان، ويتعدّى إلى ما اشتُقّ من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان»(١). والسبب في جواز تعدّي الفعل اللازم إلى المصدر هو أنَّ الفعل يدلّ على المصدر والزمن، ودلالته على المصدر من حيث مادّته، ذلك أنَّ قولك: قد ذهب، هي بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب(٢).

أمـّا دلالته على الزمن فمن حيث صيغته؛ لأنَّ بُنِيَ لما مضى منه، وما لم يمضِ، فإذا قال: ذهَبَ أو قَعدَ فقد عُلِمَ أنَّ للحدث مكاناً وإن لم يَذكره كما عُلِمَ أنـَّه قد كان ذهابٌ(٣). وقد ذهب العلماء إلى أنَّ الأشياء التي تشترك في تعدّي الأفعال إليها، وعملها فيها، هي المصادر، وظروف الزمان والمكان، والحال والمفعول له(٤). الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي هو المفعول به.

مخالفة المشهور:

المعروف أنَّ لكُلّ حرف من حروف الجرّ معناه الذي يباين به غيره، وحين تدخل حروف الجرّ على الفعل لتوصيل أثره في الاسم المعدَّى، يكتسب الفعل معها من الدلالات التي تتنوَّع بتنوَّع معاني حروف الجرّ الداخلة عليه، فعلى سبيل المثال نجد اختلاف دلالات ومعاني الفعل (بَعَثَ) في القرآن الكريم لاختلاف الحروف الداخلة عليه، فقد دَلَّ الفعل (بعث) في قوله تعالى: {ثُمَّ بَعَثنَا مِنْ بَعدِهِ رُسُلاً إِلَىٰ قَومِهِم...} [يونس: ٧٤]، على أنَّ ابتداء بعث الرسل إلى أقوامهم كان بعد نوح عليه السلام،

(١) الكتاب: ١/٣٤-٣٥.
(٢) المصدر نفسه: ١/٣٤.
(٣) المصدر نفسه: ١/٣٤-٣٥.
(٤) الكتاب: ١/٣٤-٣٥، والمقتضب: ٣/١٨٧، والأصول: ١/٢٠٣، وشرح السيرافي: ٢٢٩-٢٣٠.

ودَلَّ الفعل (بعث) في قوله تعالى: {إِنَّ ٱللَّهَ قَد بَعَثَ لَكُم طَالُوتَ مَلِكاً...} [البقرة: ٢٤٧] حين عُدِّيَ بحرف الاختصاص (اللام) على أنَّ المراد بالبعث هو خير المرسل إليهم، ونفعهم وأنَّ بعثه كان لهم ولأجلهم.

وحين أُرِيدَ بالبعث الإبلاغ، وإنهاء الرسالة إلى المرسل إليهم جاءت (إلى) للدلالة على ذلك المعنى في قوله تعالى: {ثُمَّ بَعَثنَا مِنۢ بَعدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرعَونَ وَمَلَإِيْهِۦ بِأَيٰتِنَا} [يونس: ٧٥].

وحين عُدِّيَ بحرف الظرفية (في) في قوله تعالى: {هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلأُمِّيِّنَ رَسُولا} [الجمعة: ٢] دَلَّ حرف الظرفية على أنَّ المبعوث واحد في أوساطهم معروف لهم، ولم يكن مجهولاً لهم.

فهذه المعاني المتباينة للفعل (بعث) إنَّما كانت بسبب تنوّع حروف الجرّ المتنوّعة الداخلة عليه، وإذا كانت تعدية الفعل حين يُعدَّى بأكثر من حرف من حروف الجرّ، لكون تعديته بها مشهورة وشائعة على ألسنة الفصحاء، أو كثر ورود تعديته بها في القرآن الكريم، فقد خفيت على بعض الدارسين لعدم إدراك بعض الفروق والدلالات التي تشي بها حروف الجرّ، إنَّ إدراك مثل هذه الفروق يكون صعباً للغاية حين يتعدَّى الفعل بحرف من حروف الجرّ ليس من شأنه أن يتعدّى به؛ إمَّا لأنَّه يتعدّى بنفسه، وإمَّا لشيوع تعديته بحرف آخر على ألسنة الفصحاء، أو في البيان القرآني، فإذا ما خولف هذا المعروف والمشهور، من هذه التعدية فآراء العلماء تباينت، والمذاهب تعدّدت في تفسير هذه المخالفة، فعلماء النحو وقفوا من الفعل الذي يتعدّى بحرف ليس في أصل الاشتقاق أن يتعدّى موقفين:

الأوّل: رأي البصريين:

فالبصريّون ومَنْ سار على نهجهم ذهبوا إلى القول بتضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

الثاني: رأي الكوفيين:

فقد ذهب الكوفيون ومَنْ سار على نهجهم إلى القول بتناوب حروف الجرّ

بعضها عن بعض، ويُعدُّ ابن قتيبة من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى تناوب حروف الجرّ(١).

وسائل تعدية الفعل:

وظيفة حروف الجرّ عند النحاة لا تتعدّى في الأساس ما يُعرَف بتعدية الفعل اللازم؛ ذلك أنَّ من الأفعال أفعالاً ضعُفَت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه، فلو قلت: عجبتُ زيداً، أو: مررتُ جعفراً، أو ذهبتُ مُحمّداً، لم يجز ذلك؛ لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، فالأفعال تصل إلى مفاعيلها على أحد وجهين:

الأوّل: مباشرتها المفاعيل فتكون العلاقة أصلاً، علاقة إطلاق واتّساع لا تقيّد بمعنى من المعاني التي وُضِعَت لها حروف الجرّ.

والوجه الثاني: توسّط الحرف بين الفعل ومفعوله ليكون وصول الفعل إليه مقيّد بمعنى من تلك المعاني، وللتعدية وسائل وأسباب كثيرة منها:

أوّلاً: زيادة الهمزة في أوّله، نحو: ذهب وأذهبته، وخرج وأخرجته، قال الله تبارك وتعالى: {أَذهَبتُم طَيِّبَٰتِكُم} [الأحقاف: ٢٠].

وقال تعالى: {كَمَآ أَخرَجَ أَبَوَيكُم مِّنَ ٱلجَنَّةِ} [الأعراف: ٢].

وقد فرَّقَ العلماء من حيث المعنى بين صيغة اللازم (فَعَلَ)، والمتعدّي بالهمزة (أفعل)، ومردُّ هذا الفرق إلى ما يطرأ على الصيغة من معنى التصيير، قال سيبويه: «تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أنَّ غيره صيّره إلى شيء من هذا قلت: أخرجه وأدخله وأجلسه. وتقول: فزع وأفزعته، وخاف وأخفته، وجال وأجلته، وجاء وأجأته؛ فأكثر ما يكون على (فَعَلَ) إذا أردت أنَّ غيره أدخله في ذلك يُبنَى الفعل منه على أفعلت. ومن ذلك أيضاً مكث وأمكثته»(٢).

ومن الضوابط التي وصفها العلماء لمعرفة ما يُنقل من الأفعال، هو حصول

---

(١) أدب الكاتب: ٣٩٤-٤١٥، وتأويل مشكل القرآن: ٥٦٦-٥٧٦، والجنى الداني: ٤٦.
(٢) الكتاب: ٥٥/٤، والمقتضب: ١٠٤/٢، وشرح المفصّل: ٦٤/٧-٦٥، وشذا العرف: ٤٨.

صفة الفاعل؛ لأنَّك إذا قلت: أفعلته، فإنَّ معناه: جعلته على هذه الصفة، وقد اختلف العلماء في التعدّي بالهمزة من حيث السماع والقياس، فقالوا:

١. هو سماعي في اللازم والمتعدّي.
٢. وقِيلَ: هو قياسيٌّ فيهما.
٣. ومنهم مَنْ يرى أنَّه قياسيٌّ في اللازم، وسماعيٌّ في المتعدّي.
٤. قياسيٌّ فيما يُحدث الفعلية، أي: يكسب فاعله صفة من نفسه لم تكن فيه قبل الفعل، نحو: قام أقمته، وقعد أقعدته، أي: جعلته على هذه الصفة، سماع فيما ليس كذلك، نحو: أشربتُ زيداً ماءً. فلا يُقاس عليه: أذبحته كبشاً، أي: جعلته يذبحه؛ لأنَّه فاعل له يصير على هيئة لم يكن عليه(١).

ثانياً: إدخال حرف الجرّ الأصلي المناسب للمعنى، على الاسم الذي يُعدُّ في الحكم مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم؛ لأنَّه المفعول به الحقيقي هو الذي يقع عليه الأثر مباشرةً من دون مساعدة؛ لذلك يطلقون على التعدية إذا كانت بحرف الجرّ (التعدية غير المباشرة)؛ لأنَّها جاءت نتيجة لمعاونة قُدِّمت للفعل اللازم.

ودخول حرف الجرّ الأصلي هنا من أجل أن يكون مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله المعنوي، كقولنا: خرج زيدٌ من المدينة، فكلمة (المدينة) هي من الناحية المعنوية في حكم المفعول به؛ لوقوع أثر الفعل فيها. وإن كانت لا تُسمَّى في الاصطلاح النحويّ مفعولاً به حقيقياً(٢).

وقد وردت أمثلة مسموعة عن العرب حُذِفَ فيها حرف الجرّ، ونُصِبَ مجروره بعد حذفه، نحو(٣):

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

ثالثاً: التعدّي بالتضعيف:

يتعدّى الفعل بتضعيف العين، بشرط ألا تكون همزة، نحو قولك: فرح زيدٌ

---

(١) شرح المفصّل: ٦٤/٧-٦٥، وهمع الهوامع: ١٤/٥، وحقيقة التَّضْمِين: ١٥٢-١٥٧.
(٢) شرح ابن عقيل: ١٨٨/١، ومغني اللبيب: ١١٠، ٤٥١.
(٣) ديوان جرير: ٥١٢، وينظر: مغني اللبيب: ٤٥١، وشذا العرف: ٤٨-٥٩.

وفرَّحته، وغرم وغرَّمته، ونبل ونبَّلته، ونزل ونزَّلته.

وذكر النحاة أنَّ بعض الأفعال يُعدَّى بالهمزة ويجوز تعديته بالتضعيف، مثل: (فزع بالهمز أفزعته)، ويجوز: (فزَّعته)، ومن الأفعال ما يُعدَّى بالتضعيف، ويجوز تعديته بالهمزة، مثل: (فرِحَ وبالتضعيف فرَّحته)، ويجوز أيضاً أفرحته.

وبهذا يُغني (فعَّل) عن (أفعل)(١).

وقد جاء في الكتاب ما يفيد إلى أنَّ بين التعدّي بالهمزة والتعدّي بالتضعيف فرقاً، حين قال: «وقد يجيء فعّلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيّرته فاعلاً ونحوه، وذلك وعّزت إليه وأَوعزت، وخبّرت وأخبرت، وسمّيت وأسميت. وقد يجيئان مفترقين، مثل: علّمته وأعلمته، فعلّمت: أدّبت، وأعلمت: آذنت، وآذنت: أعلمت؛ وأذنت: النداء، والتصويت بإعلانٍ. وبعض العرب يجري أذنت وآذنت مجرى سمّيت وأسميت»(٢).

رابعاً: تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل):

من الكيفيّات التي يُولَّد بها لفظ جديد من لفظ سابق عليه من حيث اللفظ، ويكون بعد ذلك نظيراً له من حيث الاستعمال، هو تحويل الثلاثي إلى صيغة (فاعل) للدلالة على المشاركة، فتقول: جلس الكاتب، ثُمَّ مشى وسَارَ، جالستُ الكاتب، وماشيْتُهُ، وسايرتُهُ(٣).

خامساً: بناء الفعل على استفعل:

تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة (استفعل) التي تدلّ على الطلب، نحو: استحضرتُ الغائبَ، واستعنتُ بالله، أي: طلبتُ: حضور الغائب، وعوْن الله، أو التي تدلّ على النسبة لشيء آخر، نحو: حَسُنَ، وقبُح، فتقول: استحسنتُ الهجرة، واستقبَحتُ الظلم، أي: نسبت الحُسنَ للهجرة، ونسبت القُبحَ للظلم.

وقد تؤدّي صيغة استفعل إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل قبلها متعدِّياً لواحد،

---

(١) الكتاب: ٤/ ٦٢-٦٣، وشرح المفصّل: ٦٥/٧.
(٢) الكتاب: ٤/ ٦٢.
(٣) شذا العرف: ٤٨، النحو الوافي: ١٣٢/٢.

نحو: كتبت الرسالة، واستكْتَبْتُ الأديبَ الرسالة[١].

سادساً: بناء الفعل على ومن المغالبة:

معنى المغالبة هي ما يذكر يُعدُّ المفاعلة مسنداً إلى المغالبة، أي: المقصود بيان الغلبة في الفعل الذي جاء بعد المفاعلة، على الآخر، فإذا قلت: كارَمني، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم، مثل ما كان منك إليه، فإذا غلبته في الكرم فإنَّك تبنيه على (فَعَلَ) بفتح العين؛ لكثرة معانيه. ثُمَّ خصّوا من أبوابه بالردّ إليه ما كان عين مضارعه مضمومة، وإن كان من غير هذا الباب، نحو: كارمني فكرَمْته، يكارمني فاكْرُمُه، وضاربني فضربتَه، يضاربني، فَأضرُبُه وبضمّ الراء في المضارع[٢].

قال سيبويه: «اعلم أنَّك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: (فاعلته)». ويُبنَى على هذا البناء من الأفعال ما أُصولها متعدّية أو لازمة، مثل: (ضارب) من المتعدّي: (ضَرَبَ)، و(كارَمَ) من اللازم (كَرُمَ)[٣].

سابعاً: التَّضْمِين:

هو أن يؤدِّي فعل أو ما في معناه، مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى حكمه في التعدية واللزوم[٤]، وقد عَدَّ الأُشُموني التَّضْمِين ممَّا يصير به الفعل اللازم متعدِّياً، ومثّل لذلك بقوله تعالى: {وَلَا تَعزِمُواْ عُقدَةَ ٱلنِّكَاحِ} [البقرة: ٢٣٥]، أي: لا تنووا؛ لأنَّ عزم لا يتعدَّى إلاّ بـ(على)، فنقول: لا تعزموا السَّفَرَ، فعُدِّيَ الفعل (تعزم) إلى المفعول به مباشرةً. مع أنَّ هذا الفعل لازم لا يتعدَّى إلاّ بحرف الجرّ، فيُقال: أنت تعزم على السفر، وإنَّما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم (تعزم) معنى الفعل المتعدّي (تَنْوِي)، فنصب المفعول به بنفسه.

---

(١) الممتع في التصريف: ١٩٤/١، وشذا العرف: ٤٨، والنحو الوافي: ١٣٢/٢.
(٢) الممتع في التصريف: ١٩٤/١، والنحو الوافي: ١٣٢/٢.
(٣) الكتاب: ٦٨/٤.
(٤) الجوهر الثمين: ٢٣٥.

وكذلك من المسموع الذي استشهد به النحاة على التعدية قولهم: (رَحُبَتكُم الدار)، ذلك أنَّ الفعل (رَحُبَ) فعل لازم، لا يتعدَّى بنفسه إلى مفعوله، ولكن لأنَّه تضمَّن معنى (وَيسعَ) فقد نصب المفعول به، إذ يُقال: (وسِعَتْكُم الدار، بمعنى اتّسعت لكم)(١).

ثامناً: إسقاط حرف الجرّ توسّعاً، ونصب المجرور بنزع الخافض، كقوله تعالى: {أَعَجِلتُم أَمرَ رَبِّكُم} [الأعراف: ١٥٠]، أي: عن أمره، وهو مقصور على السماع.

أسباب لزوم الفعل المتعدِّي أصالة:

ذكر العلماء أنَّه يصير الفعل الثلاثي المتعدّي لازماً أو في حكم اللازم قياساً، وذلك بأن ينسلخ عن التعدية، ويتركها نهائياً بحسب الظاهر، وبحسب الحقيقة الواقعة والمعنى، أو يكون في حكم اللازم بحسب المظهر الشكل اللفظي لازماً، لا بحسب معنى الفعل المتعدّي؛ وذلك للأسباب الآتية:

١. **التَّضْمِين:** وهو أن نشير في كلمة متعدّية معنى كلمة لازمة، لتضير مثلها، كما في قوله تعالى: {فَلْيَحذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أَمرِهِ} [النور: ٦٣]؛ ذلك أنَّ الفعل (يحذر) متعدٍّ في الأصل بنفسه، ولكنَّه حين تضمّن معنى الفعل المضارع (يخرج) صار متعدّياً مثله بحرف الجرّ (عن).

وكذلك في قوله تعالى: {وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم}، فالفعل (تعدو) بمعنى (تتجاوز) متعدٍّ بنفسه، ولكنَّه في الآية الكريمة جاء متعدّياً بالحرف (عن)؛ لأنَّه تضمّن معنى فعل آخر هو (تنصرف) وهذا الفعل يتعدَّى بحرف الجرّ (عن) (٢)، ومن ذلك كذلك قول الفرزدق(٣):

كَيفَ تَرَاني قَالِبًا مَجَنِّي أَضرِبُ أَمرِي ظَهرَهُ للبَطْنِ
قَد قَتَلَ اللهُ زِيادًا عَنِّي

(١) شرح الأُشمُوني: ٢٠٠/١، والجوهر الثمين: ١٠٣-١١٥.
(٢) الخصائص: ٣٠٩/٢-٣١٠، ومغني اللبيب: ٢٨٧، ٤٩١، وشذا العرف: ٤٩.
(٣) شرح ديوان الفرزدق، بعناية عبدالله الصاوي: ٨٨١/٢.

فالفعل (قتلَ) في أصله متعدٍّ بنفسه مباشرةً إلى مفعول واحد، مستغنٍ بعد ذلك ـ غالباً ـ عن التعدية بالحرف الجارّ إلى مفعول ثانٍ، ولكنَّه هنا تضمَّن معنى الفعل (صَرَف) المتعدّي بنفسه إلى المفعول الأوّل، والى الثاني بحرف الجرّ (عن) فصار مثله متعدِّياً بنفسه إلى الأوّل، وبهذا الحرف الجار إلى الثاني، فالمراد: قد صرف الله بالقتل زياداً عنّي.

والتَّضْمِين من الوسائل التي تجعل المتعدّي في حكم اللازم، ولا تجعله لازماً حقيقياً(١).

٢. **تحويل الفعل المتعدّي إلى فَعُل** (بضمّ العين) لقصد التعجّب والمبالغة، وإنَّما كان تحويل الفعل الثلاثي المتعدّي، إلى هذه الصيغة مؤدِّياً إلى لزومه؛ لأنَّها صيغة لا تكاد تُستعمَل إلاّ لازمة، إذ لم يرد منها في المسموع إلاّ القليل جدّاً، مقل: (رحُبَ وطلُعَ)، قال ابن هشام: «يتَحَوَّل الْمُتَعَدِّي قاصراً إِذا حول وَزنه إِلَى (فَعُلَ) لغَرَض الْمُبَالغَة والتعجّب، نَحْو: ضرُبَ الرجلُ، وَفهُمَ بِمَعْنى: مَا أضرَبَه وأفهَمَه، وَسُمِعَ: (رحُبتكم الطَّاعَة) و(إِنَّ بشراً طلُعَ الْيمن»(٢).

٣. **صيرورته مطاوعاً للفعل الثلاثي المتعدّي لواحد**، قال ابن هشام: «فَإِن قلت قد مضى عد انفعل، قلت: نعم لَكِنَّ تِلْكَ عَلامَة لفظية وَهَذِه معنوية، وَأَيْضًا فالمطاوع لا يلْزم وزن (انفعل)، تَقول: ضاعفت الْحَسَنَات فتضاعفت، وعلَّمته فتعلّم، وثلمته فتثلَّم، وَأَصله أنَّ المطاوع ينقص عَن المطاوع دَرَجَة كألبسته الثوْب فلبسه وأقمته فَقَامَ، وَزعم ابْن بري أنَّ الفِعل ومطاوعه قد يتّفقان فِي التَّعَدِّي لاثنَيْنِ، نَحْو: استخبرته الْخَبَر فَأَخْبرنِي الْخَبَر، واستفهمته الحَدِيث فأفهمني الحَدِيث، واستعطيته درهما فَأَعْطَانِي درهماً، وَفِي التَّعَدِّي لوَاحِد نَحْو: استفتيته فأفتاني، واستنصحته فنصحني، وَالصَّوَاب مَا قَدمته لَك وَهُوَ قَول النحويّين، وَمَا ذكره لَيْسَ من بَاب المطاوعة بل من بَاب الطّلب والإجابة، وَإِنَّمَا حَقِيقَة

---

(١) الخصائص: ٢م٣٠٩-٣١٠، وشذا العرف: ٥٠.
(٢) مغني اللبيب: ٤٨٩-٤٩٠.

المطاوعة أَن يدلّ أحد الْفِعْلَيْنِ على تَأْثِير، ويدلّ الآخر على قبُول فَاعله لذَلِك التأثِير»(١).

٤. **ضَعْف العامل بتأخيره**، فقد يضعُف الفعل الثلاثي عن العمل بسبب تأخّره عن معموله، وذلك كقوله تعالى: {إِن كُنتُم لِلرُّءيَا تَعبُرُونَ} [يوسف: ٤٣]، وكقوله تعالى: {لِّلَّذِينَ هُم لِرَبِّهِم يَرهَبُونَ} [آل عمران: ١٥٤]، ومثل ذلك العامل الوصف الذي يعتوره الضعف بسبب أنَّه من المشتقّات، كقوله تعالى: {فَعَّال لِّمَا يُرِيدُ} [هود: ١٠٧].

وكقوله تعالى: {مُصَدِّقا لِّمَا بَينَ يَدَيهِ} [البقرة: ٩٧]، والأصل: إن كنتم تَعْبرون الرؤيا، الذين يرهبون ربهم، فعّالٌ لما يريد، مصدّقاً ما بين يديه.

والضعف الذي ذكرناه يجعل الفعل المتعدّي في حكم اللازم، وليس لازماً حقيقةً؛ لأنَّ العامل متعدٍّ في المعنى إلى ما بعد لام التقوية، لكنَّه بحسب الشكل اللفظي الظاهر لازم، فمجيء اللام للتقوية يجعل العامل لازماً بحسب المظهر(٢).

٥. **ضرورة الشعر**، كقول حسّان بن ثابت(٣):

تَبَلَتْ فؤادكَ فى المَنامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجيعَ بَبارِدٍ بَسَّام

فإنَّ الفعل (تسقي) ينصب مفعولين بنفسه، ولكنَّه تعدَّى إلى الثاني (هنا) بالباء، نزولاً على حكم الضرورة الشعرية، وهذه الوسيلة من الوسائل التي تجعل الفعل في حكم اللازم، وليس باللازم حقيقة(٤).

من خصائص التَّضْمِين:

للتضمين النحويّ خصائص كثيرة في العربية، إذ يُعدُّ التَّضْمِين سباً من أسباب تعدّي الفعل ولزومه، لكنَّه ينماز من غيره من المعدّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من حالة، من ذلك ما يأتي:

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩٠-٤٩١، وشذا العرف: ٤٩-٥٠، والنحو الوافي: ١٤٦.
(٢) مغني اللبيب: ٢٢٠-٤٢٢، وشذا العرف: ٥٥، والنحو الوافي: ١٤٧/٢.
(٣) ديوانه: ٢١٤، وينظر: مغني اللبيب: ١١٨.
(٤) مغني اللبيب: ١١٨، وشذا العرف: ٥٠، والنحو الوافي: ١٤٧/٢.

١. جعل الأفعال اللازمة متعدّية:

إذا ضُمِّنَ الفعل اللازم معنى الفعل المتعدّي صار متعدِّياً، كقوله تعالى: {وَلِكُلّ وِجهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱستَبِقُواْ ٱلخَيرَٰتِ} [البقرة: ١٤٨].

أي: إذا أردتم معرفة الأصوب فاستبقوا ، واستبقوا فعل أمرٍ مبنيٌّ على حذف النون، والواو فاعل، والخيرات منصوب بنزع الخافض؛ لأنَّ استبق من الأفعال اللازمة، وقد ضُمِّنَ استبقوا معنى (تبادروا)، أي: بادروا إلى ما أمركم الله من استقبال البيت الحرام، مثلما يفيده السياق، وإن كان ظاهره الأمر بالاستباق إلى كُلّ ما يصدق عليه أنَّه خير، مثلما يفيده العموم المستفاد من الخيرات، والمراد من الاستباق إلى الاستقبال، الاستباق إلى الصلاة في أوّل وقتها(١).

وكذلك قوله تعالى: {فَٱستَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ} [يس: ٦٦]، فاستبقوا إلى الصراط، ضُمِّنَ معنى ابتدروا، أو: جعل الصراط مسبوقاً، لا مسبوقاً إليه(٢)، والصراط منصوب بنزع الخافض، أي: استبقوا إليه، وقال عطاء ومقاتل وقتادة: المعنى: لو نشاء لفقأنا أعينهم وعميناهم عن غيّهم، وحوّلنا أبصارهم من الضلالة إلى الهدى، فأبصروا رشدهم، واهتدوا وتبادروا إلى طريق الآخرة(٣).

٢. جعل الأفعال المتعدّية لازمة:

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَلَا تَعدُ عَينَاكَ عَنهُم} [الكهف: ٢٨].

فقد ضُمِّنَ (عدا) معنى نبا وعلا، من قولهم: نبت عينه عنهم، إذا اقتحمته ولم تعلق به، قال الفَرَّاء: ومعنى لا تعدُ عيناك: لا تصرف عيناك عنهم، وقال الزجّاج: لا تصرف بصرك إلى غيرهم من ذوي الهيئات والزينة، واستعماله بـ(عن) لتضمّنه معنى (النبو)، من: عدوته عن الأمر، أي: صرفته منه، وقِيلَ: معناه: لا تحتقرهم

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩٤، ٥٤١، ٥٤٢، وفتح القدير: ٣٦٥/٤-٣٦٦، وإعراب القرآن وبيانه: ١٩٣/١-١٩٤.
(٢) فتح القدير: ٣٦٥/٤-٣٦٦، وإعراب القرآن وبيانه: ١٩٣/١-١٩٤.
(٣) فتح القدير: ٣٦٥/٤-٣٦٦.

عيناك[١]. وفي قوله تعالى: {وَلَا تَعدُ عَينَاكَ} مجاز عقلي؛ لأنَّه أسند فعل عدا، أي: تجاوز، إلى العينين، ومن حقّه أن يسندهما إليه؛ لأنَّ عدا متعدٍّ بنفسه، وقد جنح إلى المجاز؛ لأنَّه أبلغ من الحقيقة، فكأنَّ عينيه ثابتتان في الرنو إليهم، وكأنَّما أدركتا ما لا تدركان، وأحسّتا بوجوب النظر إلى هؤلاء، وصبر النفس، ورياضتها على ملازمتهم[٢].

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلمَلَإِ ٱلأَعلَىٰ} [الصافّات: ٨]، وقد تَمَّ في الآية الكريمة تعدية السماع بـ(إلى)؛ لتضمّنه معنى الإصغاء مبالغةً لنفيه، وتهويلاً لما يمنعهم عنه[٣]. ويدلّ عليه قراءة حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: (لا يسّمّعون) بتشديد السين والميم[٤]، على أنَّ الأصل: (يتسمّعون) مضارع (تسمّع) الذي هو مطاوع (سمّع) مضعّف العين، ثُمَّ أُدغِمَت التاء في السين، لقربهما في المخرج، إذ (التاء) تخرج من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا، والسين تخرج من طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا، كما أنَّهما مشتركان في صفة الهمس، والاستفال، والانفتاح، والإصمات. وحسُن على (تسمّع)؛ لأنَّ التسمّع قد يكون، ولا يكون معه إدراك سمع، إذا نفى (التسمّع) عنهم، فقد نفى سمعهم من جهة (التسمّع) ومن غيره، وهذا أبلغ في نفي السمع عنهم[٥].

وقرأ الباقون: (لا يسْمَعون) بإسكان السين، وتخفيف الميم[٦]، على ا نه مضارع (سمع) الثلاثي، والمعنى أنَّه نفى السمع عنهم، بدلالة[٧] قوله تعالى: {إِنَّهُم عَنِ ٱلسَّمعِ لَمَعزُولُونَ} [الشعراء: ٢١٢].

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩١، وفتح القدير: ٢٨٧/٣، وإعراب القرآن وبيانه: ٤٧٦/٤-٤٧٧.
(٢) مغني اللبيب: ٤٩١، وفتح القدير: ٢٨٧/٣.
(٣) تفسير البيضاوي: ٢٩٠/٢.
(٤) النثر في القراءات العشر: ٢٦٩/٣.
(٥) النثر في القراءات العشر: ٢٦٩/٣، والكشف عن وجوه القراءات: ٢٢١/٢.
(٦) النثر في القراءات العشر: ٢٦٩/٣.
(٧) الكشف عن وجوه القراءات: ٢٢١/٢.

٣. جعل الفعل المتعدّي بنفسه متعدِّياً بحرف الجرّ:

من ذلك ما جاء في قوله تعالى: {فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ} [النور: ٦٣]، فقد جيء بـ(عن)؛ لتضمّن الفعل معنى (القصد والإعراض).

لقد اختلف العلماء في توجيه هذه الآية الكريمة، وسبب هذا الاختلاف يعود إلى الفعل (يخالف)، إذ إنَّ الفعل (يخالف) يتعدَّى بنفسه إلى مفعوله لا بالحرف (عن)، وذلك كما في قوله تعالى: {وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَاكُمۡ عَنۡهُۚ} [هود: ٨٨]، فالفعل (أخالف) في هذه الآية الكريمة جاء متعدِّياً بنفسه، وقد يرد الفعل (خالف) متعدِّياً بـ(إلى)، وذلك نحو: (خالفتُ إلى القوم)(١)، ومن ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «أُخالف إلى رجال فأُحرق عليهم بيوتهم»(٢)، وقولهم: هو يخالف إلى امرأة فلان(٣). ولكن في قوله تعالى: {يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ} جاء الفعل (يخالفون) متضمّناً معنى فعل يتعدَّى بـ(عن)؛ لذلك ضُمِّنَ معنى (يلوذون).

وكذلك ممَّا جاء المتعدّي بنفسه متعدِّياً بحرف الجرِّ قوله تعالى: {ٱرۡكَبُواْ فِيهَا} [هود: ٤١](٤)، فقد تضمَّن الفعل معنى (دخل)(٥). وكذلك قوله تعالى: {وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ} [الإسراء: ٤]، فقد تضمَّن معنى (أوحينا إلى)، وكذلك ما جاء في قوله تعالى: {قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعۡضُ ٱلَّذِي تَسۡتَعۡجِلُونَ} [النمل: ٧٢]، فقد ضُمِّنَ معنى (اقترب)(٦)، فهو مثل: {ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُم} [الأنبياء: ١].

٤. جعل الفعل المتعدّي بحرف الجرّ متعدِّياً بنفسه:

لبعض المفاعيل الأصالة في التقدّم على بعض؛ إمَّا لكونه مبتدأً في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو غير مقيّد بحرف من حروف الجرّ، والآخر مقيّد لفظاً أو تقديراً، وذلك (كزيد) في: (اخترتُ زيداً القَوْمَ)، أو: (مِنَ القومِ).

---

(١) مجاز القرآن: ٦٩/٢، وفتح القدير: ٢٦٤/٢.
(٢) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث (خلف).
(٣) لسان العرب، (خلف).
(٤) مغني اللبيب: ٣٩٦.
(٥) الجنى الداني: ٢٥٢.
(٦) مغني اللبيب: ٢١٩.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَٱختَارَ مُوسَىٰ قَومَهُۥ سَبعِينَ رَجُلا لِّمِيقَٰتِنَا} [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، فحذف الجارّ، وأوصل الفعل، وكقول الشاعر:

مِنَا الَّذي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وُجودًا إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

فالرجال منصوب على نزع الخافض، وسبب الحذف في الآية الكريمة هو لتضمّن الفعل معنى فعل متعدٍّ، أي: كأنَّه نخل قومه وميّزهم وسبرهم.

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَٱستَبَقَا ٱلبَابَ وَقَدَّت قَمِيصَهُۥ مِن دُبُر} [يوسف: ٢٥]، على تضمين (استبقا) معنى: (ابتدرا)، إذ نفر منها يوسف عليه السلام يريد الباب ليخرج وأسرعت وراءه لتمنعه من الخروج(١).

وقد عَدَّ ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري وهماً حين جعل ما جاء في قوله تعالى: {فَٱستَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ}(٢)، وقول جماعة في: (دخلت الدار، أو المسجد، أو السوق) أنَّ هذه المنصوبات ظروف، وإنَّما تكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويعرف بكونه صالحاً لكُلّ بقعة، نحو: (مكان وناحية وجهة، وجانب، وأمام، وخلف، فذكر أنَّ الصواب في هذه المواضع على إسقاط الجار توسّعاً، والجارّ المقدّر (إلى) في قوله تعالى: {سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلأُولَىٰ} [طه: ٢١]. وفي قول ساعدة بن جؤية في وصف رمح:

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِل مَتْنَه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

ويحتمل أنَّ (استبقوا) في الآية الكريمة قد ضُمِّنَ معنى تبادروا(٣).

ومن ذلك كذلك تضمُّن البطر معنى الفساد في قوله تعالى: {وَكَم أَهلَكنَا مِن قَريَةِۢ بَطِرَت مَعِيشَتَهَا} [القصص: ٥٨].

٥. جعل الفعل متعدّياً مرَّةً ولازماً أُخرى:

وذلك نحو قوله تعالى: {وَلِتَستَبِينَ سَبِيلُ ٱلمُجرِمِينَ} [الأنعام: ٥٥].

قال الكوفيون: هو معطوف على مقدَّر، أي: وكذلك نفصّل الآيات لنبيّن لكم

---

(١) الكشّاف: ١٥٨/٢، وفتح القدير: ٢٦٤/٢.
(٢) الكشّاف: ٤٤٠/٢-٤٤١.
(٣) مغني اللبيب: ٥٤١، وينظر: الكشّاف: ٤٤١/٢، وأوضح المسالك: ١٥٩/٢.

ولتستبينَ، قال النحّاس: وهذا الحذف لا يُحتاج إليه. وقِيلَ: إنَّ دخول الواو هو للعطف على المعنى، وقد قُرِئَ[1]: (لنستبينَ) بالفوقية والتحتية، فالخطاب على الفوقية للنبيّ (ﷺ)، أي: لتستبين يا مُحمّد سبيل المجرمين، وسبيل منصوب على قراءة نافع، وأمَّا على قراءة ابن كثيرة وأبي عمرو وابن عامر وحفص، فالفعل مسند إلى سبيل، وأمَّا على التحتية: فالفعل مسند إلى سبيل أيضاً، وهي قراءة حمزة والكسائي وشعبة بالرفع[2]. وإذا استبان سبيل المجرمين فقد استبان سبيل المؤمنين، فبالرفع (استبان) لازم، وقد ضُمِّنَ معنى (ظهر، ووضح)، وبالنصب (استبان) متعدٍّ، وقد ضُمِّنَ معنى (استوضح)، أي: تستوضح يا رسول الله سبيلهم[3].

ومن ذلك قوله تعالى: {فَسَبِّح بِحَمدِ رَبِّكَ} [النصر: ٣] بحرف الجرّ، وفي الآية الثانية بنفسه، كقوله تعالى: {سَبِّحِ ٱسمَ رَبِّكَ ٱلأَعلَى} [الأعلى: ١].

أي: نزِّهه عن كُلّ ما لا يليق به، وسبح في الآية الكريمة فعل الأمر، وقد تقدَّم، وفاعله مستتر، تقديره: أنت، وسبح اسم ربّك مفعول له، وقد قِيلَ: إنَّ الاسم مقحم هنا لقصد التعظيم، ولا مبرّر لهذا التكلّف؛ لأنَّ المعنى: نزِّهِ اسم ربّك أن يُسمَّى به أحد سواه، فلا تكون على هذا مقحمة.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {يَختَصُّ بِرَحمَتِهِ مَن يَشَآءُ} [البقرة: ١٠٥، واختصّ يحتمل أن يكون لازماً، أي: ينفرد، أو متعدّياً، ومعناه يفرد، فالفعل (اختصّ) فعل متعدٍّ، يُقال: خصّه بكذا، واختصّه وخصّصه، وأخصّه فاختصّ به، وجميع ما فاؤه خاء، وعينه صاد يدلّ على الاجتماع والتكاثر والانضمام، مثل: خصب المكان وأخصب، أي: وقع فيه الخصب، وهو اجتماع النبت وتكاثره[4].

ومن ذلك كذلك ما جاء في قوله تعالى: {فَٱدخُلِي فِي عِبَٰدِي * وَٱدخُلِي جَنَّتِي} [٢٩-٣٠]، فقد تعدَّى الفعل (ادخلي) بالحرف (في) وفي الآية الثانية من دونها،

---

(١) مختصر شواذ القراءات: ٣٧.
(٢) فتح القدير: ١٢٥، وأعراب القرآن وبيانه: ٣٧٧.
(٣) مختصر شواذ القراءات: ٣٧، وفتح القدير: ١٢٥، وأعراب القرآن وبيانه: ٣٧٧.
(٤) فتح القدير: ٤١٨/٥-٤١٩، وإعراب القرآن وبيانه: ٢٨٥/٨.

فكيف يتعدَّى (دخل)؟ إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقيّ تعدَّت إليه (دخل) بالحرف (في)، نحو: دخلت في الأمر، ودخلت في غمار الناس، ومنه {فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي}، أي: في جملة عبادي الصالحين، وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً، تعدَّت إليه في الغالب بغير وساطة الحرف (في)، ومنه قوله تعالى: {وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي}، أي: معهم أو في زمرة المقرّبين فتستضيء بنورهم، فإنَّ الجواهر القدسية مثل المرايا المتقابلة، أو أدخلي في أجساد عبادي التي فارقت عنها، وادخلي دار الثواب التي أُعدَّت لكِ(١).

٦. جعل الفعل المتعدّي بحرف متعدِّياً بآخر:

وذلك كقوله تعالى: {مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ} [الأنبياء: ٥٣].

لقد تضمَّن (عاكفون) في الآية الكريمة معنى (عابدون)، فقد جاء ي تفسر البيضاوي: «واللام للاختصاص لا للتعدية، فإنَّ تعدية العكوف بـ(على)، والمعنى: أنتم فاعلون العكوف لها، ويجوز أن يؤوّل بـ(على) أو أن يُضمَّن (العكوف) معنى (العبادة).

لقد عدل في الآية الكريمة عن (على) التي يتعدَّى فعل العكوف بها، ولكنَّه لم يقصد التعدية، ولو قصد التعدية لقال: عليها، ولكنَّه عدل عنها إلى اللام؛ لأنَّه قصد من العكوف معنى العبادة، ليجيبوه بقولهم: {وَجَدنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ}، وأنَّهم لا ينفكّون عن التقليد الأعمى، وفي ذلك ما فيه من التنديد بالتقليد، والقول بغير برهان، والانجرار إلى ما عليه آباؤهم، وكفى أهل التقليد سُبَّةً أنَّ عبدة الأوثان والأصنام منهم، وقِيلَ: إنَّ اللام بمعنى على(٢).

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ} [إبراهيم: ٣٧].

فقد تضمَّن الفعل (تهوي) معنى (تميل) وتحف، وتطير شوقاً نحوهم، وأصل

(١) تفسير البيضاوي: ٥٩١/٢، وفتح القدير: ٤٣٨/٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٣١٣/٨.
(٢) ينظر: تفسير البيضاوي: ٢٧٢/٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٤٥/٥.

هذا الفعل أن يتعدَّى بـ(اللام)، وفي الآية الكريمة تعدَّى بـ(إلى)؛ لأنَّه تضمَّن عنى (تميل)[١].

٧. جعل الفعل المتعدّي لمفعول متعدِّياً لمفعولين:

وذلك كقوله تعالى:{كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيز} [المجادلة:٢١].

وفي الآية الكريمة تضمَّنَ الفعل (كتب) معنى (القسم)، واللام جواب له. والمعنى: كتب الله في اللوح لأغلبنَّ أنا ورسلي، أي: بالحجّة[٢]، وقد قرأ نافع وابن عامر: (وَرُسُلِيَ) بفتح الياء، وأسكنها الباقون[٣].

من ذلك قوله تعالى: {نَرفَعُ دَرَجَٰت مَّن نَّشَآءُ} [يوسف: ٧٦]، فدرجات منصوب على الظرفية، و(مَنْ) مفعول به، والمعنى: نرفع درجات مَنْ نشاء في العلم، كما رفعنا درجة يوسف فيه، وقد قُرِئَ برفع الياء، ودرجات بالتنوين[٤].

ومثل ذلك قوله تعالى: {فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَام} [البقرة: ٢٥٩]، فقد تضمَّنَ الفعل (أمات) معنى (ألبثه)، وحكى الطبري عن بعضهم أنَّه قال: كان هذا القول شكّاً في قدرة الله تبارك وتعالى على الإحياء، فلذلك ضُرِبَ له المثل في نفسه، وقوله: {مِاْئَةَ عَام} منصوب على الظرفية[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: {لَا يَأۡلُونَكُم خَبَالا} [آل عمران: ١١٨].

ويألونكم من: ألا في الأمر، أي: قصّر فيه، وهو يتعدَّى إلى مفعولين؛ لأنَّه يتضمَّن معنى (المنع)، إذ يُقال: لا آلوك نصحاً، أي: لا أمنعك نصحاً، وقِيلَ: هو فعل لازم لا ينصب مفعولاً[٦].

قال الزمخشري: «يُقال: ألا في الأمر يألو، إذا قصر فيه، ثُمَّ استعمل معدّى

---

(١) فتح القدير: ١١٣/٣، وإعراب القرآن وبيانه: ١٥٨/٤-١٥٩.
(٢) تفسير البيضاوي: ٤٧٧/٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٤٦٥/٧.
(٣) السبعة لابن مجاهد: ٦٢٩.
(٤) الكشّاف: ٤٧٢/٢.
(٥) الكشّاف: ٣٠٣/١، وفتح القدير: ٣٥٤/١.
(٦) الكشّاف: ٣٩٨/١، وإعراب القرآن وبيانه: ٥١٥/١.

إلى مفعولين في قولهم: لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً، على التَّضْمِين. والمعنى: لا أمنعك نصحاً ولا أنقصكه»(١).

ومن ذلك قوله تعالى: {فَقَضَاهُنَّ سَبعَ سَمٰوَات فِي يَومَينِ وَأَوحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمرَهَاۚ} [فصّلت: ١٢].

وسبع سموات: مفعول ثانٍ لقضاهن؛ لأنَّه ضُمِّنَ معنى صيّر، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال من مفعول قضاهن، فتكون قضى بمعنى: صنع، أي: معدودة، ويجوز أن يكون منصوباً على البدلية من الضمير، ويجوز أن يكون تمييزاً(٢)، وذكر الزمخشري الفرق بين التَّضْمِين أنَّ أحدهما يكون على الحال، والثاني على التمييز (٣).

٨. جعل الفعل المتعدّي لمفعولين متعدّياً لواحد:

كقوله تعالى: {وَقَفَّينَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبنِ مَريَمَ مُصَدِّقا لِّمَا بَينَ يَدَيهِ مِنَ ٱلتَّورَىٰة وَءَاتَينَٰهُ ٱلإِنجِيلَ فِيهِ هُدى وَنُور وَمُصَدِّقا لِّمَا بَينَ يَدَيهِ} [المائدة: ٤٧].

وقفَّينا قفَى: أتى، وقفى فلانٌ زيداً وبزيدٍ: أتبعه إيَّاه، ويُقال: قفّيت على أثره بفلان، أي: أتبعته، قال الزمخشري: «قفّيته مثل عقبته، إذا أتبعته، ثُمَّ يُقال: قفّيته بفلانٍ وعقّبته به، فتعدّيه إلى الثاني بزيادة الباء، فإن قلت: فإن قلتَ: فأين المفعول الأوّل في الآية؟ قلت: هو محذوف والظرف الذي هو (عَلى آثارِهِمْ) كالسادّ مسدّه؛ لأنَّه إذا قفى به على أثره فقد قفى به إيَّاه، والضمير في (آثارهم) للنبيين في قوله: {يَحكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسلَمُواْ}»(٤).

وقد ردَّ أبو حيّان على الزمخشري فقال: «وكلامه ـ أي: الزمخشري ـ يحتاج إلى تأويل؛ وذلك أنَّه جعل (قفّيته) المضعّف بمعنى (قفوته)، فيكون (فعَّل) بمعنى (فَعَل)، نحو: (قدَّر الله، وقَدَر الله، وهو أحد المعاني التي جاءت لها (فعل)، ثُمَّ عدَّاه

---

(١) الكشَّاف: ٣٩٨/١.
(٢) تفسير البيضاوي: ٣٥/٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٦١٤/٦.
(٣) الكشَّاف: ١٨٤/٤-١٨٥.
(٤) الكشّاف: ٦٢٦/١، وإعراب القرآن وبيانه: ٢٤٠/٢.

بالباء، وتعدية المتعدّي لمفعول بالباء لثانٍ قلَّ أن يوجد، حتَّى زعم بعضهم أنَّه لا يوجد. ولا يجوز، فلا يُقال في: طعم زيد اللحم، أطعمت زيداً باللحم، والصحيح أنَّه جاء على قلَّة تقول: دفع زيدٌ عمراً، ثُمَّ تعدّيه بالباء فتقول: دفعت زيداً بعمرو. أي: جعلت زيداً يدفع عمراً، وكذلك: صَكَّ الحجرُ الحجرَ. ثُمَّ تقول: صككت الحجر بالحجر، أي: جعلته يصكّه. وأمَّا قوله: المفعول الأوّل محذوف، والظرف كالسادّ مسدّه فلا يتّجه، لأنَّ المفعول هو مفعول به صريح، ولا يسدّ الظرف مسدّه»(١).

وقد ذهب الشوكاني إلى ما ذهب إليه الزمخشري إذ قال: «قفّيته بفلان وعقّبته به فيتعدّى إلى الثاني بالباء، والمفعول الأوّل محذوف استغناءً عنه بالظرف، وهو على آثارهم؛ لأنَّه إذا قفى به على أثره فقد قفى به إيَّاه»(٢).

* * *

(١) الكشّاف: ٦٢٦/١، والبحر المحيط: ٤٩٩/٣ وما بعدها.
(٢) فتح القدير: ٥٠/٢، وإعراب القرآن وبيانه: ٢٤٠/٢.

الفصل الرابع
(صور التَّضْمِين النحويّ)

- المبحث الأوّل: تضْمِين الاسم معنى الحرف.
- المبحث الثاني: التَّضْمِين في النواسخ
- المبحث الثالث: التَّضْمِين في الأساليب والحروف المتقاربة

المبحث الأوّل
(تضْمِين الاسم معنى الحرف)

أوّلاً: الأسماء الجامدة

المصدر:

المصدر هو الاسم الذي يدلّ على الحدث الجاري على الفعل، والمتضمِّن معنى الفعل، وبما أنَّ الفعل أقوى العوامل عند النحاة؛ لذلك يُعطَى ما تضمَّنَ معناه من الأسماء القدرة على العمل، لذلك فالمصدر يعلم عمل الفعل في موضعين[1]:

أحدهما: أن يكون نائبًا مناب الفعل، نحو: (ضربًا زيدًا)، فـ(زيدًا) منصوب بـ(ضربًا) لنيابته مناب (اضِربْ) وفيه ضمير مستتر مرفوع به مثلما في (اضرب)، تقديره: (أنت).

وذلك كقول الشاعر:

يا قَابِلَ التَّوب غُفرانا مآثِمَ قد أسلَفتُها إنا منها خائفٌ وَجِلُ

فـ(مآثم) مفعول به للمصدر (غفرانًا)، والأصل: (اغفر مآثمَ)، فحُذِفَ فعل الأمر وجوبًا، وناب عنه مصدره، فعمل عمله في رفع الفاعل المستتر هنا، وفي نصب المفعول به.

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مُقَدَّرًا بـ(أَنْ) والفعل، أو بـ(ما والفعل)، فيُسبَق الفعل بـ(أنْ) المصدرية، ويكون الزمن ماضيًا أو مستقبلاً، ويُسبَق بـ(ما) المصدرية حين يكون ماضيًا، أو حالاً، أو مستقبلاً، ولكنَّها أوضح وأقوى في الزمن الحالي، نحو: ساءَنا بالأمسِ مَدْح المتكلّم نَفْسَه، والتقدير: ساءَنا بالأمسِ أنْ مَدَحَ المتكلّمُ نفسه، أو ما مَدَحَ...

ونحو قول الشاعر:

تأنَّ ولا تَعَجْلْ بلومِكَ صاحبًا لعلَّ له عذرًا وأنت تلومُ

والتقدير: بأن تلوم صاحبًا، أو بما تلوم صاحبًا.

---

(١) الكتاب: ١٢/١، ٣٤، ٣٦، والمقتضب: ٦٨/٣، وشرح المفصّل: ٢٢/١، ١١٠، وشرح ابن عقيل: ٨٨/٢-٨٩، وشرح الأشْمُوني: ٣١٨/٢.

وهذا المصدر الذي يصلح أن يقدّر بـ(أنْ والفعل) أو (ما) والفعل، يعمل في ثلاثة أحوال هي(١):

أوّلاً: المصدر المضاف، وهو أكثر حالاته العاملة، نحو قوله تعالى: {وَلَولا دَفعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعضَهُم بِبَعض لَّفَسَدَتِ ٱلأَرضُ} [البقرة: ٢٥١]، فالمصدر (دفع) مضاف إلى فاعله (الله)، وناصب لمفعوله الناس.

ثانياً: المصدر المجرّد عن الإضافة وأل، وهو المنوَّن، ويذكر النحاة أنَّ عمله أقيس؛ وذلك لأنَّه أقرب شبهًا بالفعل من المصدر المضاف، والمقرون بـ(ال)، نحو قوله تعالى: {أَو إِطعَٰم فِي يَوم ذِي مَسغَبَة * يَتِيما ذَا مَقرَبَةٍ} [البلد: ١٤-١٥]، فقوله: (يتيمًا) مفعول به للمصدر (إطعام) وهو منوَّن.

ونحو قول الشاعر:

بضَرْبٍ بالسيوفِ رؤوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ

فكلمة (رؤوس) مفعول به للمصدر (ضرب) المنوَّن(٢).

ثالثاً: المصدر المقترن بـ(ال): يعمل المصدر المحلَّى بـ(ال) عمل الفعل، لكنَّه قليل؛ لكون (ال) من خصائص الأسماء، فهي تبعد شبهه من الفعل، ومن أمثلته قول الشاعر(٣):

ضعيفُ النَّكايَةِ أَعْدَاءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجلْ

فكلمة (أعداءه) مفعول به للمصدر (النكاية).

وقد أشار النحاة إلى وظيفتين للحروف المصدرية في التراكيب التي ترد فيها، وهما(٤):

أوّلاً: وظيفة إعرابية:

وهذه الوظيفة ليست جارية على الحروف المصدرية كُلّها، فمن الحروف

---

(١) شرح ابن عقيل: ٨٩/٢-٩٠، وشرح الأُشمُوني: ٣١٨/٢.
(٢) شرح ابن عقيل: ١٠٠/٢-١٠٢.
(٣) شرح ابن عقيل: ٩٠/٢.
(٤) شرح المفصّل: ١٤٣/٨، معاني النحو: ٣١٩/١.

المصدرية ما هو عامل في غيره مِنْ مكوّنات السياق، مثل (أنْ) التي تنصب الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال، و(أنَّ) التي تنصب أوّلَ معموليها وترفع الآخر، ومن هذه الحروف ما لا يعمل، مثل: (ما) و(لو).

ثانيًا: وظيفية تركيبية:

هي سبك المصدر المؤوَّل من صلتها، فالحرف المصدري يجعل الجملة صالحةً للوقوع موقع المصدر الصريح، وهذه الوظيفة جارية على الحروف المصدرية كُلّها.

اسم المصدر:

المراد باسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوّهِ ـ لفظًا وتقديرًا ـ من بعض ما في فعله من دون تعويض، مثل (عطاء)، فإنَّه مساوٍ لإعطاء معنًى، ومخالف له بخلوّهِ من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظًا وتقديرًا، ولم يُعوَّض عنها شيئًا(١).

واسم المصدر يعمل عمل المصدر الذي هو بمعناه، غير أنَّ عمله قليل، ومن إعمال اسم المصدر قوله(٢):

أَكُفْرًا بعد رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وبعد عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا

حيث أعمل اسم المصدر (عطاء) إعمال المصدر، فنصب (المائة) على أنَّها مفعول به.

ومن ذلك قول الشاعر(٣):

إذا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ الْمَرْءَ، لَمْ يَجِدْ عَسيرًا مِنَ الآمالِ إلاَّ مُيَسَّرا

فـ(المرءُ) مفعول به منصوب لاسم المصدر (عون) الذي يعمل عمل المصدر (الإعانة).

---

(١) شرح شذور الذهب: ٢٦٥-٢٦٦، وشرح ابن عقيل: ٩٣/٢-٩٤.
(٢) شرح شذور الذهب: ٩٤/٢، وشرح ابن عقيل: ٩٣/٢.
(٣) شرح ابن عقيل: ٩٤/٢.

ومن ذلك كذلك قول الشاعر[١]:

بِعِشْرَتِكَ الكِرامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فلا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أَلْوفا

فـ(الكرام) مفعول به منصوب لاسم المصدر (عِشْرة) الذي يعمل عمل المصدر (المعاشرة).

ومن ذلك قول النبيّ (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَه الْوُضُوء»[٢]، فـ(امرأته) مفعول به منصوب لاسم المصدر (قُبْلة) الذي يعمل عمل المصدر (تقبيل)[٣].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ من العلماء مَنْ يجعل المصدر هو الدالّ على الفعل الذي هو الحدث، فليس عندهم مصدر واسم مصدر، بل كُلّ ما دَلَّ على الحدث هو مصدره، إذ قال سيبويه: « هذا باب ما جاءَ من المصادر على فَعول، بفتح الفاء، وذلك قولك: توضَّأتُ وضوءًا حسنًا، وأُولعتُ به ولوعًا»[٤].

أمَّا الرضيّ فقال: «ولم يأتِ الفَعول ـ بفتح الفاء ـ إلاّ خمسة أحرف: توضَّأتُ وضوءًا، وتطهَّرتُ طهورًا، ووَلِعتُ وَلوعًا، ووقدتُ النارُ وقُودًا، وقبل قبولاً، كما حكى سيبويه»[٥]، قال تعالى: {فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَن} [آل عمران: ٣٧].

وأمَّا المتأخِّرون كابن مالك فقد فرَّقوا بين المصدر واسم المصدر تفريقًا حسنًا.

المصدر الميميُّ:

المصدر الميمي كالمصدر الأصلي، كلمة تدلّ على حال حدث غير مقترن بزمنٍ مُعيَّن، غير أنَّه يبدأ بميم زائدة لغير المفاعلة، وهو قياسيٌّ، ومعناه لا يختلف عن معنى المصدر الصريح، إلاّ أنَّه أقوى دلالة منه، يُصاغ من الفعل الثلاثي المتعدّي واللازم على وزن (مَفْعَل)، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميمًا مفتوحةً، مع

---

(١) شرح ابن عقيل: ٩٥/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٩٤/٢.
(٣) الكتاب: ٢٢٨/٢.
(٤) شرح الشافية: ١٦٠/١-١٦١.
(٥) أوضح المسالك: ٣٦٦/٢، والصرف الوافي: ٧٤-٧٥.

فتح عين الفعل، بشرط ألاَّ يكون الفعل مثالاً واويًّا محذوف العين في المضارع، فإذا كان كذلك فيُصاغ عند ذلك على وزن (مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين، وتُزاد بقلّة على صيغة المصدر الميمي تاء في آخره، ويُصاغ من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول، ويفرَّق بينهما وبين اسم المكان واسم الزمان من خلال القرينة اللفظية أو المعنوية.

والمصدر الميمي يعمل عمل الفعل؛ لأنَّه يتضمَّن معنى الفعل، ومن ذلك قول القطاميّ(١):

أَظُلُوْمُ إنْ مُصَابَكم رَجُلاً أَهْدَى السّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

فقد استشهد النحاة في هذا البيت على عمل المصدر الميمي عمل المصدر، والمصدر الميمي (مصابكم) بمعنى المصدر الأصلي (الإصابة)، وقد نُصِبَ المفعول به (رجلاً) بالمصدر الميمي.

أسماء الأفعال:

اسم الفعل هو: اسم يدلّ على فعل مُعيَّن، ويتضمَّن معناه، وزمنه، وعمله، من غير أن يقبل علامته، أو بتأثير العوامل، تحدَّث سيبويه عن اسم الفعل قائلاً: «هذا باب من الفعل سُمّيَ الفعل فيه بأسماء لم تُؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث، وموضعُها من الكلام الأَمرُ والنَّهْيُ، فمنها ما يَتعدَّى المأمور إلى مأمورٍ به، ومنها ما لا يَتعدَّى المأمورَ، ومنها ما يَتعدَّى المَنهيَّ إلى المنهيّ عنه، ومنها ما لا يَتعدَّى المَنهيَّ.

أَمّا ما يتَعدّى فقولك: رُوْيْدَ زيدًا، فإنَّما هو اسم لقولك: أَرْوِدْ زيدا. ومنها هَلُمَّ زيدا، إنَّما تريد: هاتِ زيدًا. ومنها قول العرب: حَيَّهَلَ الثَّريدَ»(٢).

إنَّ قول سيبويه: (هذا باب من الفعل) لم يقصد بالفعل هنا القسم الثاني من أقسام الكلام، والدليل على ذلك أنَّه أتبع قوله السابق بعبارة (سُمّيَ الفعل فيه بأسماء)، فهذه الكلمات عنده أسماء متضمّنة معنى الأفعال، وعاملة عملها.

---

(١) ديوانه: ٩٤.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٤١.

أمَّا المبرّد فيرى أنَّ أسماء الأفعال هي أسماء متضمِّنة لمعاني الأفعال غير أنَّ أحكامها قاصرة؛ لأنَّها قاصرة عن الأسماء والأفعال، إذ قال: «هذا باب ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر، ولكنَّها أسماء وُضِعَت للفعل تدلّ عليه، فأُجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنَّها لا تصرَّف تصرُّف الفعل، كما لم تصرَّف (إن) تصرُّف الفعل، فأُلزمت موضعًا واحدًا، وذلك قولك: صه ومه، فهذا إنَّما معناه: أُسكت، واكفف، فليس بمتعدٍّ، وكذلك: وراءك وإليك، إذا حذَّرته شيئًا مقبلاً عليه، وأمرته أن يتأخَّر، فما كان من هذا القبيل فهو غير متعدٍّ»(١).

وقول المبرّد هذا فيه إشارة لطيفة إلى حروف تحمل معاني الأفعال، كما أنَّ هذه الكلمات تحمل معاني الأفعال، وهي إنَّ وأخواتها.

أمَّا ابن السراج فقد أضاف مفهومًا جديدًا لمفهوم اسم الفعل، وهو المبالغة في حدوث الفعل، وحاول ابن السراج أن يعقد مقاربةً بين اسم الفعل والفعل الذي بمعناه، حيث قال: «ما كان من الأسماء التي سمَّوا الفعل بها، موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان فيها في معنى ما لا يتعدَّى من الأفعال فهو غير متعدٍّ، وما كان منها في معنى فعل متعدٍّ تعدَّى، وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد، واسم مضاف، واسم استعمل مع حرف الجرّ»(٢). وقال في موضع آخر: «فجميع هذه الأسماء التي سُمّيَ بها الفعل إنَّما أُريدَ بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كَفَتْ عنها»(٣).

أمَّا أبو البركات الأنباري فقد جعل اسم الفعل أقرب إلى الفعل من غير أن يكون هو، حين قال: إنَّ «الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحقُّ في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرِّف في نفسه فتصرَّف عملهُ، وأمَّا هذه الألفاظ فلا تستحقُّ في الأصل أن تعمل النصب، وإنَّما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرِّفة

(١) المقتضب: ٢٠٢/٣.
(٢) الأصول في النحو: ١/ ١٤١.
(٣) المصدر نفسه: ١٣٤/٢.

في نفسها؛ فينبغي ألاَّ يتصرَّف عملها»[1].

إنَّ تضمين هذه الأسماء معاني الأفعال فيه فوائد كثيرة؛ إذ لاسم الفعل ميزات انماز بها من الفعل، منها:

أوّلاً: إنَّ اسم الفعل أقوى من الفعل بمعناه؛ لأنَّ المراد منه المبالغة في المعنى، نحو: (شتَّانَ)، فهو اسم فعل أمر بمعنى (افترق جدّاً)، فإذا أردنا أن نبالغ وأبقينا الصيغتين في قسم كلامي واحد هو الاسم، أمَّا إذا أردنا أن نبالغ في معنى فعل مثل: (بعد)، قلنا: (هيهات) فبالغنا من جهة المعنى، ولكن خرجنا من قسم كلامي مستقرٍّ إلى آخر.

ثانياً: ينماز اسم الفعل أنَّه يؤدِّي المعنى على الوجه السالف، مع إيجاز اللفظ واختصاره؛ لالتزامه في الأعمّ الأغلب بصورة واحدة، إذ لا يتغيّر بتغيّر المفرد أو المثنَّى أو الجمع، والتذكير والتأنيث.

ثالثاً: قد يكون اسم الفعل منقولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه، ولكنَّ له فعلاً من معناه، مثل كلمة (بَله) بغير تنوين بمعنى: (اترك).

رابعاً: السَّعَة في اللُّغة، والتفنُّن في التعبير .

ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي يتضمَّن معناه[2]، وكيف يكون الفعل كان اسم الفعل كذلك، فيرفع فقط، مثل: (صه) بمعنى: (اسكت)، و(مَه) بمعنى: (اكْفُفْ)، ففي (صه) و(مَهْ) ضمير مستتر، وهو الفاعل مثلما في: اسكت وانكفف.

وإن كان الفعل الذي يدلّ عليه اسم الفعل متعدِّيًا، رفع الفاعل، ونصب المفعول، نحو: (سَماعِ النَّصيحة)، فـ(سماع) اسم فعل أمرٍ بمعنى: (اسمع)، وفيه ضمير مستتر، والنصيحة مفعول به.

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ بعض كبت النحو تنسب رأيًا إلى الكوفيين مفاده: أنَّ أسماء الأفعال هي أفعال حقيقية، إذ قال الاشموني: «وذهب الكوفيون إلى أنـَّها

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٧).
(٢) شرح ابن عقيل: ٢/٢٧٧-٢٧٨، ومعجم أسماء الأفعال، أيمن عبدالرزّاق الشوّاء: ٢٩.

أفعال حقيقةً»(١).

ونقل رأي الاشموني هذا الدكتور مهدي المخزومي، حيث قال: «هذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضًا، ولاحظوا أنَّها تعمل عمل الأفعال، فلم يجعلوها لذلك قسمًا قائمًا بذاته وأدخلوها في طائفة الأفعال، بل عَدّوها أفعالاً حقيقيّة»(٢).

وهذا الكلام فيه نظر لسببين:

الأوّل: لا يمكن عَدَّها من الأفعال يمنعهم من ذلك دخول التنوين عليها، وهو من علامات الأسماء عند المدرستين، كصهٍ، ومهٍ، وآهٍ.

والسبب الآخر: هو أنَّ هذا الرأي الذي ذكره الاشموني غير موجود في كتبهم، بل العكس من ذلك نجد قولاً في معاني القرآن للفرَّاء ينافي ذلك، وينصُّ على أنَّ هذه الكلمات أسماء، حيث قال: «وقوله تعالى: (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) [المائدة: ١٠٥]، هَذَا أمرٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ كقولك: عليكم أنفسكم. والعرب تأمر من الصفات بـ(عليك، وعندك، ودونك، وإليك)، يقولون: إليك إليك، يريدون: تأخَّرْ، كما تَقُولُ: وراءك وراءك. فهذه الحروف كثيرة... ولا تقدِّمنَّ ما نصبته هَذِه الحروف قبلها؛ لأنَّها أسماء، والاسم لا يَنصب شيئًا قبله تَقُولُ: ضربًا زيدًا، ولا تَقُولُ: زيدًا ضربًا»(٣).

إنَّ الطبيعة الازدواجية لهذا النوع من الألفاظ، وهي القول بفعلية هذه الألفاظ، يصطدم باكتساب هذه الألفاظ شيئًا من خصائص الأسماء، مثل التنوين، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والإضافة، ولام التعريف، والقول بإسمية هذه الألفاظ على الإطلاق يصطدم بدلالة ضمير الفاعل فيها غالبًا، وظهور الفاعل أحيانًا.

وهذا ما دفع أحد العلماء في القرن الثامن الهجري على وجه التقريب هو أبو جعفر أحمد بن صابر إلى عَدِّ أسماء الأفعال القسم الرابع من أقسام الكَلِم، مزيدٌ على الاسم، والفعل، والحرف، أسماه (الخالفة)، أي: خالفة الفعل، وخالفة الفعل تعني

---

(١) شرح الأُشمُوني: ١٢٨/٣.
(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنحو: ٢٣٨.
(٣) معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ٣٢٢.

«خليفته ونائبه في الدلالة على معناه[١].

قال الأُشمُوني في معرض حديثه عن التقسيم الثلاثي للكلام: «والنحويون مجمعون على هذا إلاّ مَنْ لا يعتدُّ بخلافه»[٢]، وعلَّقَ الصبّان: «هو أبو جعفر بن صابر، فإنَّه زاد اسم الفعل مطلقًا، وسمَّاه الخالفة، والحقُّ أنَّه من إفراد الاسم»[٣].

وقد أفاد تمّام حسّان من مصطلح (الخالفة) عندما تحدَّث عن تقسيم جديد للكلام العربي، بيد أنَّ مفهوم الخالفة عند تمّام حسّان مخالف لمفهومها عند (ابن صابر)؛ لأنَّها عند الدكتور تمّام حسّان تُستعمَل في أساليب إفصاحية[٤].

أمَّا علّة بناء أسماء الأفعال فهي مبنيَّة لوقوعها موقع الفعل المبنيّ، إذ يقول أبو عليّ الفارسيّ: «لأنَّ هذه الأسماء الموقَعَة موقع الفعل يغلب عليها البناء؛ لوقوعها موقع المبنيّ»[٥].

إنَّ علّة بناء هذه الأسماء كاسم فعل الأمر، تتمثل في أنَّها تضمَّنَت معنى فعل الأمر، فنزالِ متضمِّن لمعنى (انزل)، وتراكِ متضمِّن لمعنى اترك[٦].

ومن العلماء مَنْ جعل علّة بناء أسماء الأفعال هي شِبْهُها الحرفَ شبهًا استعماليًّا، من حيث كونها عاملة غير معمول فيها، ومن الوقوف على أقوال النحاة في هذه المسألة نجد أنَّها مبنيَّة لأحد سببين وهما: إمَّا لشبهها الحرف شبهًا استعماليًّا، أو لتضمُّنها معنى الفعل[٧].

---

(١) حاشية الصبّان: ١٩٦/٣.
(٢) شرح الأُشمُوني: ٤١/١-٤٢.
(٣) حاشية الصبّان: ٤١/١-٤٢، و١٩٥/٣-ذ٩٦.
(٤) اللُّغة العربية معناها ومبناها: ١١٣.
(٥) شرح الكافية: ٦٥/٢.
(٦) حاشية الصبّان: ٥٣/١، و١٩٤/٣.
(٧) شرح المفصّل: ٢٥/٤، وحاشية الصبّان: ٥٣/١.

ثانيًا: المشتقّات

اسم الفاعل:

من الأسماء المتضمِّنة معنى الفعل وعامله عمله اسم الفاعل، وهو اسم مشتقٌّ يدلّ على شيئين: على حدثٍ طارئ لا يدوم، وعلى مَنْ قام به وأحدثه، ويعمل عمل فعله تعدية ولزومًا، ويعلِّل النحاة هذا لجريانه على الفعل المضارع، وموافقته له في حركاته وسكناته، فأشبهه لفظًا ومعنًى(١).

وصيغة (فاعل) عند الفَرَّاء والكوفيين هي قسم من أقسام الفعل، ويسمُّونه (الفعل الدائم)؛ لدلالته على الحدث والزمنين: الماضي إذا أُضيفَ، والمستقبل إذا نُوِّنَ، وأوضح الفَرَّاء هذا في معرض حديثه عن قوله تعالى: {كُلُّ نَفس ذَآئِقَةُ ٱلمَوتِ} [الأنبياء: ٣٥]، إذ قال: «ولو نوَّنت فِي (ذائقة) ونصبت (الموت) كَانَ صوابًا. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فِي المستقبل. فإذا كَانَ معناهُ ماضيًا لَمْ يكادوا يقولون إلاَّ بالإضافة. فأمَّا المستقبل فقولك: أنا صائم يوم الخميس، إذا كَانَ خميسًا مستقبلاً. فإن أخبرت عَن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: أنا صائم يوم الخميس فهذا وَجهُ العمل»(٢).

أمَّا صيغة فاعل عند البصريين فهي اسم فاعل مشتقٌّ عامل عمل فعله دالٌّ على الزمنين، الماضي والمستقبل للفعلين المضارع والأمر(٣).

وقد وضع البصريون شروطًا لعمله، إذ لا يعمل إلاّ إذا اعتمد على شيء قبله، كأنَّ يقع بعد استفهام، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمرًا)، أو حرف نداء، نحو: (يا طالعًا جبلاً)، أو نفي نحو: (ما ضارب زيدٌ عمرًا)، أو يقع نعتًا، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا)، أو حالاً، نحو: (جاء زيدٌ راكبًا فرسًا).

---

(١) الصرف الوافي: ٨٥-٨٦، والصرف: ١٥٨، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٧٦.
(٢) معاني القرآن للفَرَّاء: ١٦٥/١.
(٣) الأصول: ١٢٣/١، وشرح الجمل: ٥٥٠/١، وهمع الهوامع: ٩٥/٢.

ولم يشترط الكوفيون والأخفش اعتماده على شيء قبله، واسم الفاعل يعمل عمل فعله في صورتين(١):

الأُولى: أن يقترن بـ(ال) مطلقًا، نحو: جاء المكرمُ الضيفَ.

والثانية: إن تجرَّد منها فيعمل بشرطين:

الأوّل: إن كان حالاً أو مستقبلاً، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا ـ الآن، أو غدًا)، وإنَّما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنَّه موافقه له في الحركات والسكنات، لموافقة (ضارب) لـ(يضرِب)، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظًا ومعنًى(٢).

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنًى، لا لفظًا، خلافً للكسائيّ، حيث أجاز إعماله، وجعل منه قوله تعالى: {وَكَلبُهُم بَٰسِط ذِرَاعَيهِ بِٱلوَصِيدِۖ} [الكهف: ١٨]، فـ(ذراعيه) منصوب بـ(باسط) وهو ماضٍ، وخرَّجه غيره على أنَّه حكاية حالٍ ماضية(٣).

الثاني: الاعتماد على شيء قبله، كالنفي، أو الاستفهام، أو النداء، أو يقع خبرًا لمبتدأ أو ناسخ، أو يقع صفةً لموصوف مذكور أو محذوف، ومن الشواهد على إعماله، قوله تعالى: {فَلَعَلَّكَ بَٰخِع نَّفسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم} [الكهف: ٦].

ولمَّا كان اسم الفاعل متضمّنًا معنى الفل وعاملاً عمله جاز أن يختصّ بشيءٍ من أحكامه، نحو: جواز توكيده بنون التوكيد، وجواز اتصاله بنون الوقاية، فمن الأوّل قول الراجز(٤):

يَا لَيْتَ شِعْرِي عنكمُ حَنِيفا أشاهِرُونَ بَعْدَنا السُّيُوفا

ومنه قول رؤبة بن العجّاج(٥):

---

(١) شرح ابن عقيل: ١٠٠/٢-١٠١، وشرح قطر الندى: ٢٧١، وهمع الهوامع: ٩٥/٢.
(٢) الأصول: ١٢٣/١، وشرح الجمل: ٥٥٠/١، وشرح قطر الندى: ٢٧١، وهمع الهوامع: ٩٥/٢، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية، فاضل مصطفى الساقي: ٤٠.
(٣) شرح ابن عقيل: ١٠٠/٢-١٠١.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٣٢٩، وخزانة الأدب: ٥٧٤/٤.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٤.

أَرَيْتَ إنْ جاءَت بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلا وَيَلْبَسُ البُرُودَا
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرِوا الشِّهُودَا

ومن الثاني قول يزيد بن محرم الحارثيّ(١):

وَما أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنّ أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمي شَرَاحِي؟

وقد نَصَّ أوائل النحاة على علّة الشبه، فقد ذكر ابن السراج أنَّ اسم الفاعل أُعمِلَ بمضارعته الفعل، إذ كان أصل الإعمال للأفعال، وأصل الإعراب للأسماء، وتقول: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا، كما تقول مررت برجلٍ يضرب أبوه زيدًا»(٢).

ثُمَّ قال عن أوجه الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع: إنَّ اسم الفاعل «الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطَّرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتقَّ منه ذلك الاسم. ويُذكَّر ويُؤنَّث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل»(٣).

صيغ المبالغة:

هي صيغ تفيد الكثرة والمبالغة في معنى الفعل، وهي محوَّلة من صيغة اسم الفاعل الثلاثي، وأشهر أوزان صيغ المبالغة هي(٤):

١. فَعَّالٌ، يعمل عملَ الفعل على حَدِّ اسم الفاعل، فمن إعمال (فَعَّال) ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أمَّا العَسَلَ فأنا شرَّابٌ»، ومن ذلك قول الشاعر(٥):

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلالَهَا وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلا

فـ(جلالَها) مفعول به منصوب لصيغة المبالغة (لبّاسًا) التي عملت عمل الفعل.

٢. مِفْعَالٌ، ومن إعمال (مِفْعَال) قولُ بعض العرب: (إنَّه لَمِنحارٌ بوَائكَها)، فـ(بوَائكَها) مفعول به لصيغة المبالغة (منحارٌ) التي عملت عمل الفعل، وهي

---

(١) الأُصول في النحو: ١٢٣/١، ومغني اللبيب: ٣٣٤.
(٢) المصدران أنفسهما.
(٣) الأُصول في النحو: ١٢٣/١.
(٤) شرح ابن عقيل: ١٠٥/٢-١٠٩.
(٥) المصدر نفسه: ١٠٦/٢.

على وزن (مِفْعَال)، وهذه الصيغة مشتركة بين صيغ المبالغة، واسم الآلة.

٣. فَعُول، ومن إعمال فعول قول الشاعر:

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِمُوا زادًا فإنّكَ عاقِرُ

فـ(سُوق) مفعول به منصوب لصيغة المبالغة (ضروب) التي عملت عمل الفعل، وهي على وزن فعول.

٤. فَعِيل، ومن إعمال (فَعِيل) قولُ بعض العرب: (إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)، فـ(دعاء) مفعول به منصوب لصيغة المبالغة (سميع) التي عملت عمل الفعل.

٥. فَعِل، ومن إعمال (فَعِل) ما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أمورًا لا تَضيرُ وآمنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ

فـ(أُمورًا) مفعول به منصوب لصيغة المبالغة (حَذِر).

اسم المفعول:

هو اسم مشتقٌّ من الفعل المضارع المتعدِّي المبنيّ للمجهول، للدلالة على مَنْ وقع عليه الحدث، مع التجدُّد والحدوث في معناه، لا الثبوت والدوام(١).

وزنه القياسيّ (مفعول) من مصدر كُلّ فعل ثلاثي صحيح متعدٍّ متصّف، ويُصاغ من غير الثلاثة على وزن مضارعه مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، يصف اسم المفعول مَنْ وقع عليه الفعل وصفًا غير دائم، إلاّ أنَّه قد يرد بمعنى الدوام والاستمرار بحسب السياق، نحو قوله تعالى: {عَطَآءً غَيرَ مَجذُوذ} [هود: ١٠٨]، أي: عطاءً دائمًا، أو بدلالة الثبوت في الصفات الملازمة لموصوفها، نحو: (مُدوَّر الوجه، ومقرون الحاجبين).

واسم المفعول لا يخلو من أن يكون أحد شيئين(٢):

١. مجرَّد من (ال)، وإذا كان مجرَّدًا من (ال) عمل بشرطين هما:

أ. أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال.

---

(١) الكتاب: ١/١٠٠، وشرح المفصّل: ٦/٨٠-٨١.
(٢) شرح المفصّل: ٦/٨٠-٨١.

ب.أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف.

٢. أن يكون مقترنًا بـ(ال)، وإذا كان مقترنًا بـ(ال) عمل مطلقًا من دون شروط.

واسم المفعول يعمل عمل الفعل المبنيّ للمجهول؛ لأنَّه مثله في المعنى والعمل، فإذا كان الفعل متعدِّيًا لمفعول به واحد رُفِعَ على أنَّه نائب فاعل، نحو: (أكرمَ زيدٌ جارَه)، فعند بنائه للمجهول تقول: (أُكرِمَ جارُهُ).

ويمكن أن يحلَّ محلّ الفعل المبنيّ للمجهول اسم مفعول بمعناه مبنيٌّ للمجهول.

وإذا كان الفعل متعدِّيًا لمفعولين رُفِعَ الأوّل على أنَّه نائب فاعل، وبقي الثاني على المفعولية، وإذا كان الفعل متعدِّيًا لثلاثة مفاعيل رُفِعَ الأوّل منها، ووجب نصب ما عداه.

وإذا كان الفعل لازمًا عمل اسم المفعول بواسطة الجارّ والمجرور أو الظرف(١).

ويجوز في اسم المفعول أن يُضاف إلى ما كان مرفوعًا به، فتقول في قولك: (زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ): (زيدٌ مضروبٌ العَبْدِ)، فتضيف اسمَ المفعول إلى ما كانَ مرفوعًا به، ومثلُه: (الوَرِعُ محمودٌ المقاصِدِ)، والأصل: ((الوَرِعُ محمودٌ مقاصدُهُ)، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ الأبِ زيدًا، تريد: (ضاربٍ أبوهُ زيدًا)(٢).

فاسم المفعول من الأسماء المشتقّة العاملة عمل فعلها المبنيّ للمجهول تعديةً ولزومًا، على حدِّ اسم الفاعل أيضًا، كقوله تعالى: {ذَٰلِكَ يَوم مَّجمُوع لَّهُ ٱلنَّاسُ} [هود:١٠٣].

---

(١) شرح ابن عقيل: ١١٣/٢-١١٤، وارتشاف الضرب: ٥١٠.
(٢) شرح ابن عقيل: ١١٤/٢، وشرح المفصّل: ٨٠/٦-٨١.

الصفة المشبَّهة:

ارتبط مصطلح الصفة المشبَّهة بمصطلح اسم الفاعل، إذ إنَّ الصفة المشبَّهة تؤدِّي معنى اسم الفاعل؛ لذا سُمّيَت الصفة المشبَّهة باسم الفاعل مع فارق بسيط بينهما، وهو أنَّ الصفة المشبَّهة تدلّ على الثبوت والاستمرار، في حين يدلّ اسم الفاعل على التجدُّد والحدوث، وهذا الترابط دفع علماء العربية إلى عدم الفصل بين أوان كلا المصطلحين، على الرغم من إشارتهم إلى عمل الصفة وحالات معمولها.

حَدَّها ابن الحاجب بقوله: «الصفة المشبَّهة: ما اشتُقَّ من فعل لازم، لمَنْ قام به على معنى الثبوت»(١).

أمَّا ابن هشام فقال: الصفة هي «المصوغة لغير تَفْضِيل لِإِفَادَة نِسبة الحَدث إِلَى موصوفها دون إفادة الحُدُوث»(٢).

أمَّا عن سبب تشبيهها باسم الفاعل فمردُّه إلى وجود نقاط تشابه بين الاثنين، قال ابن يعيش: «الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جَرْيَ أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جَرَيانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف. وإنَّما لها شَبَهٌ بها، وذلك من قِبَل أنـَّها تُذكَّر، وتُؤنـَّث، وتدخلها الألف واللام، وتُثنَّى، وتُجْمَع بالواو والنون»(٣).

ولـمَّا كانت الصفة المشبَّهة فرعًا في العمل عن اسم الفاعل قَصُرَت عنه، فلم يجُزْ تقديم معمولها عليها، مثلما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: (زيدٌ الوجْه حَسَنٌ)، مثلما تقول: (زيدٌ عمرًا ضاربٌ).

وقد بَيَّن العلماء العلّة في ذلك فقالوا: «إنَّ اسم الفاعل لقوَّة شبهه بالفعل يعمل في متقدِّم ومتأخِّر، وسببي وأجنبي، والصفة المشبَّهة فرع على اسم الفاعل في العمل، فقصُرت عنه، فلم تعمل في متقدِّم ولا غير سببي، فالصفة المشبَّهة تعمل

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٣١، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٩/٢.
(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٧٧، وهمع الهوامع: ٩٧/٢.
(٣) شرح المفصّل: ٨١/٦، وهمع الهوامع: ٩٧/٢.

عمل فعلها؛ لأنَّها تضمَّنَت معناه، نحو: (مُحمّد حَسَنٌ خُلُقُه)[1].

ويجوز فيه الجرّ بالإضافة، نحو: (مُحمّد حَسَنٌ الخُلُقِ) كما يجوز نصبه، نحو: (مُحمّد حَسَنٌ الخُلُقَ)، تشبيهًا بالمفعول به، أو تمييزًا على خلاف بين النحاة، ولابُدَّ من الإشارة إلى أنَّ دلالتها على الثبوت والاستمرار، ليس بنسبة واحدة، فمنها ما يدلّ على الثبوت النسبي، أو العرض الوقتي.

اسم التفضيل:

هو اسم مصوغ على وزن (أَفْعَل) للدلالة على أنَّ شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة، فتقول: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، وأكرمُ من خالدٍ)، كما تقول: (ما أفضلَ زيدًا، وما أكرمَ خالدًا)، ويشترط في الفعل الذي يُصاغ منه أفعل التفضيل شروط سبعة هي[2]:

١. أن يكون ثلاثيًّا.
٢. أن يكون متصرِّفًا.
٣. أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة.
٤. أن يكون تامًّا.
٥. أن لا يكون منفيًّا.
٦. أن لا يكون الوَصْفُ منه على أَفْعَل.
٧. أنْ لا يكون مبنيًّا للمفعول.

ويعمل اسم التفضيل عمل فعله فيرفع ضميرًا مستترًا، أو فاعلاً ظاهرًا، بشرط أن يصُحَّ وقوع فعل بمعناه موقعَهُ، ويكون في كُلّ موضع وقع فيه صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو شِبْهه، وكان مرفوعًا أجنبيًّا من الموصوف، وكان مفضَّلاً على نفسه في اعتبارين، نحو: (ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينهِ الكحلُ منه في عين زيدٍ)، فـ(الكحل) مرفوع بـ(أحسن) لصحّة وقوع فعلٍ بمعناه مَوْقعه، نحو: (ما رأيتُ رجلاً

---

(١) شرح ابن عقيل: ١٣٤/٢.
(٢) المصدر نفسه: ١٦٣/٢-١٧٥.

يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيدٍ)[١].

ومن الشواهد عليه قول النبيّ (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «ما مِن أيَّامٍ أحَبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ مِنهُ في عَشْرِ ذي الحَجَّةِ»[٢]، حيث رفع الصوم بأفعل التفضيل (أَحَبّ)[٣].

ومنه قول الشاعر[٤]:

مَرَرْتُ على وادي السِّبَاعِ ولا أَرَى كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وأَخْوَفَ إلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا

فـ(رَكْبٌ) فاعل مرفوع بأفعل التفضيل (أقلّ).

وكذلك كقول الشاعر[٥]:

مَا رَأَيت امْرأ أحب إِلَيْهِ الْـ بَذْل مِنْهُ إِلَيْك يَا ابْن سِنَانِ

والمعروف أنَّ اسم التفضيل يعمل عمل فعله إن صَلَحَ وقوع فعل بمعناه موقعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهرًا قياساً مطَّرداً، وذلك في كُلّ موضع وقع فيه (أفْعَل) بعد نفي، أو شِبْهه، وكان مرفوعًا أجنبيًّا، مفضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينهِ الكحلُ منه في عين زيدٍ)، فـ(الكحل) مرفوع بـ(أحسن) لصحّة وقوع فعلٍ بمعناه مَوْقعه، نحو: (ما رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيدٍ)[٦].

* * *

(١) شرح شذور الذهب: ٤٩٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٢/٢-١٠٣.
(٢) شرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشرح قطر الندى: ٣٢٤.
(٣) شرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٩٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٠٢/٢-١٠٣.
(٤) شرح ابن عقيل: ١٧٥/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٩٣، وشرح قطر الندى: ٣٢٤.
(٥) المصادر نفسها.
(٦) شرح ابن عقيل: ٨٨٨/٢.

المبحث الثاني

(التَّضْمِين في النواسخ)

أوّلاً: تَضْمينُ (كان) وأخواتها معنى (صَارَ)

ذكر النحويون أنَّ (كان) وأخواتها تأتي متضمِّنة معنى (صَارَ) الناقصة في الدلالة على التحوُّل من صفة إلى أُخرى، فقد قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية: «وأمَّا (كانَ، وظلَّ، وأضحى، وأَصبَحَ، وأمسَى، فاستعمالها بمعنى (صَارَ) كثير »[(١)]، وذلك كقوله تعالى: {وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَت أَبوَٰبا * وَسُيِّرَتِ ٱلجِبَالُ فَكَانَت سَرَابًا} [النبأ: ١٩-٢٠]، وقوله تعالى: {وَبُسَّتِ ٱلجِبَالُ بَسّا * فَكَانَت هَبَآء مُّنبثّا} [الواقعة: ٥-٦].

ومن ذلك قول عمرو بن أحمر[(٢)]:

بتيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيَّ كأَنَّها قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِرَاخًا بُيُوضُها

وكذلك ورَدَ الفعل (ظَلَّ) بمعنى (صَارَ) في قوله تعالى: {ظَلَّ وَجهُهُۥ مُسوَدّا وَهُوَ كَظِيم} [النحل: ٥٨]، وإنَّما أصل (صَارَ) الدلالة على الاتّصاف نهارًا بالمخبر به[(٣)].

(وبَاتَ) تقابلها، وذلك كقوله تعالى: {وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِم سُجَّدا وَقِيَٰما} [الفرقان: ٦٤].

وكقول الشاعر[(٤)]:

وباتَ وليدُ الحيِّ طيَّان ساغبًا وكاعبهُم ذاتُ القَفاوَةِ أسغبُ

وقد جمعها الراجز في قوله[(٥)]:

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٦٨/١.
(٢) ديوانه: ١١٩، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٨/١، وخزانة الأدب: ٢٠١/٩.
(٣) شرح المفصّل: ١٠٥/٧-١٠٦، وشرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.
(٤) البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت: ٧٨.
(٥) شرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.

أَظَلُّ أَرعَى، وأَبِيتُ أَطْحَنُ الَموتُ مِن بَعضِ الَحياةِ أَهْوَنُ

وزعم الزمخشريّ أنَّ (باتَ) ترِدُ كذلك بمعنى (صَارَ)، حيث قال: «و(ظَلَّ، وبات) على معنيين، أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة (كان). والثاني: كينونتهما بمعنى صار، ومنه قوله تعالى: {وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلأُنثَىٰ ظَلَّ وَجهُهُۥ مُسوَدّا وَهُوَ كَظِيم} [النحل: ٥٨]»(١).

والمراد أنَّه يحدث به ذلك ويصير إليه عند البشارة وإن كان ليلاً(٢).

وقد تُستعمَل (باتَ) تامّةً تجتزئ بالمرفوع، فيُقال: باتَ زيدٌ، بمعنى: أنَّه دخل في المبيت، يُقال: يبيتُ ويباتُ بيتوتةً(٣).

وكذلك ورَدَ الفعل (أضحى) بمعنى صَارَ من غير أن يُقصَد بهما إلى وقت مخصوص، نحو قولك: (أصبح زيدٌ فقيرًا وأمسى غنيًّا)، تريد به أنَّه صارَ كذلك، ومن ذلك قول عديّ بن زيد(٤):

ثمَّ أضحَوْا كأنَّهم ورقٌ جفَّ فألوتْ به الصَّبا والدَّبورُ

يريد: أنَّهم صاروا إلى هذه الحال شبه أحباب وانقراضهم يورق الشجر وتغيّره وجفافه، وذكر الصبا والدبور وهما ريحان؛ لأنَّ لهما تأثير الأشجار(٥)، ومثله قول الشاعر(٦):

أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السّلاحَ ولا أَملك رَأْسَ البعَيرِ إن نَفَرَا

وكذلك ورَدَ الفعل (أصبَحَ) بمعنى (صَارَ) في قوله تعالى: {فَأَصبَحتُم بِنِعمَتِهِۦٓ إِخوَٰنًا} [آل عمران: ١٠٣].

ومن ورود (أصبح) وأمسَى) بمعنى (صَارَ) قول الفرزدق(٧):

---

(١) شرح المفصّل: ١٠٦/٥.
(٢) شرح المفصّل: ١٠٦/٧.
(٣) شرح المفصّل: ١٠٦/٧.
(٤) ديوان عدي بن زيد: ٩٠، وينظر: شرح المفصّل: ١٠٤/٧، وشرح الأُشمُوني: ١١١/١.
(٥) شرح المفصّل: ١٠٤/٧-١٠٥.
(٦) شرح المفصّل: ١٠٥/٧.
(٧) ديوانه: ١٨٥/١، وينظر: شرح الأُشمُوني: ١٢٢/١.

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقال النابغة الذبيانيّ(١):

أَضْحَتْ خَلاءً وأَمْسَى أهلُها احتَمَلوا أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبَدِ

وفي مجيء (باتَ) بمعنى (صَارَ) خلاف بين النحاة، فقد جَوَّزَه الزمخشريّ وجعل منه قوله (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «فإنَّ أحدَكُم لا يدري أيْنَ باتَتْ يدُه»(٢).

أمَّا ابن مالك فيرى بأنَّه لا حجَّة للزمخشريّ في ذلك، ولا لمَنْ وافقه من النحويين، واستدلّ على ذلك بعدم مقدرتهم على إسناد قولهم بشاهد واحد(٣)، وقد ضعَّفه النحاة بإمكان حمله على المعنى المُجمَع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً، وكذلك ذكر النحويون أنَّ (كان) وأخواتها إذا تضمَّنَت معنى (صَارَ) أخذت حكمها في امتناع مجيء خبرها جملةً فعلية فعلها ماضٍ؛ لأنَّ الجملة تدلّ على دوام الفعل، في حين اتّصاله بالزمن الماضي في الخبر يُفهِم الانقطاع، فيحصل التناقض في الوقت الذي جَوَّزَ فيه النحاة مجيء الفعل الماضي خبرًا لهذه الأفعال إذا لم ترد بمعنى (صَارَ)(٤)، وذلك نحو قوله تعالى: {وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُر فَكَذَبَت وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ} [يوسف: ٢٧].

تضمين الأفعال معنى (صَارَ):

كان وأخواتها، كلُّها أفعال اتّفاقًا إلاّ (ليس) فقد ذهب الجمهور إلى أنَّها فعل، وذهب ابن السرَّاج، وتابعه الفارسيّ في (الحلبيّات) وأبو بكر بن شُقير، وجماعة إلى أنَّها حرف.

وهذه الأفعال قسمان: منها ما يرفع المبتدأ وينصب خبره بلا شرط، وهي: (كانَ،

(١) ديوانه: ١٦، وينظر: شرح الأُشمُوني: ١١١/١، وهمع الهوامع: ١١٤/١.
(٢) شرح المفصّل: ١٠٥/٧.
(٣) شرح الكافية الشافية: ١٦٩/١.
(٤) ينظر: الكتاب: ٦٠/١، والمقتضب: ١٩١/٤، وشرح المفصّل: ١٠٤/٧-١٠٧، وشرح التصريح على التوضيح: ١٩٨/١، وهمع الهوامع: ١٢٤/١.

وظَلَّ، وباتَ، وأضحَى، وأصبَحَ، وأمسَى، وصَارَ، وليسَ)، ومنها ما يعمل هذا العمل بشروط، وهو قسمان:

أحدهما: ما يُشترَط في عمله أن يسبقه نفي لفظًا أو تقديرًا، أو شِبْهُ نفي، وهو أربعة: زال، وبَرِحَ، وفتِئَ، وانفكَّ.

الثاني: ما يشترط في عمله أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو الفعل (دام)، كقوله تعالى: **{وَأَوصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمتُ حَيّا}** [مريم: ٣١]، أي: مدّة دوامي حيًّا.

وفي اللُّغة وردت طائفة من الأفعال تضمَّنَت معنى صار الناقصة في الدلالة على التحوُّل من صفة إلى صفة أُخرى، وهذه الأفعال عملت عمل صَارَ فرفعت الاسم ونصبت الخبر، وهذه الأفعال هي: آضَ، رجع، عاد، استحال، ارتدَّ، تحوَّل، آلَ، غدا، راحَ، انقلبَ، تبدَّلَ، أسحرَ، أفجرَ، أظهرَ. ومنها (قَعَدَ، وجاءَ)، نحو قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلبَشِيرُ أَلقَىٰهُ عَلَىٰ وَجهِهِۦ فَٱرتَدَّ بَصِيرا} [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: {أَفَإِيْن مَّاتَ أَو قُتِلَ ٱنقَلَبتُم عَلَىٰٓ أَعقَٰبِكُم} [آل عمران: ١٤٤].

ولم يذكر سيبويه من الأفعال المتضمّنة سوى: (آضَ، وعادَ، وراح، وجاءَ، ونظيره: قَعَدَ)[(١)]، وأمَّا (آضَ، وعادَ) فقد يجوز أن يلحقا بها ويعملان عملها، وذلك أنَّ آض يئيض بمعنى: عاد يعود[(٢)]، وكذلك حكى سيبويه عن بعض العرب: (ما جاءَتْ حاجَتُكَ)، بالرفع والنصب بمعنى: صارَ[(٣)].

ويستشهد النحاة على ما يساوي (صَارَ) في العمل والمعنى بشواهد كثيرة، منها قول زهير[(٤)]:

قطعتُ إذا ما الآلُ آضَ كأنـَّه سُيُوفْ تَنَحّى ساعَة ثُمَّ تَلْتَقِي

---

(١) الكتاب: ٥١/١، وخزانة الأدب: ٣٣١/١.
(٢) الكتاب: ٥١/١، وهمع الهوامع: ١١٢/١.
(٣) شرح الكافية الشافية: ١٦٨/١.
(٤) شرح المفصّل: ٩٠/٧، وهمع الهوامع: ٧١/١، و١١٢.

وقول فرعان بن الأعرف[١]:

وربَّـيْتُـه حـتَّـى إذا مَـــا تـركتُــه أَخا الْقَوْمِ، وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شارِبُه

وبالمَحْض حَتَّى آضَ جَعْدًا عَنَطْنَطًا إذا قَـامَ سَاوَى غاربَ الفَحْل غارِبُه

وقول سواد بن قارب[٢]:

وَكَانَ مُضِلّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالْرُشْدِ آمِرا

وفي الحديث النبويّ الشريف: «فاستحالتْ غَرْبًا»[٣].

وفي حديث آخر: «لا تَرْجعُوا بَعْدي كُفَّارًا يضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقابَ بَعْضٍ»[٤].

وقول لبيد بن ربيعة[٥]:

ومَا المَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضَوْئِهِ يَحُورُ رَمادًا بَعْدَ إذْ هُوَ سَاطِعُ

وقول امرؤ القيس[٦]:

وَبُدِّلْتُ قَرْحَا دامِيًا بَعدَ صِحّةٍ فَيا لكِ من نُعمَى تحَوّلنَ أبْؤسا

وأمَّا (غَدَا، ورَاحَ) فقد يجريان هذا المجرى، فيُقال: غدا زيدٌ ماشيًا، وراح مُحمّد راكبًا، يريد الإخبار عنهما بهذه الأحوال في هذه الأزمنة، فالغدوة من حيث صلاة الغداة إلى طلوع الشمس، والرَّواح نقيض الغدوّ، وهو اسم للوقت من بعد الزوال إلى الليل[٧]، والذي يدلّ على أنَّ المنصوب بها في مذهب الخبر، وليس بحال وقوع المعرفة فيه قولك: (غدا زيدٌ أخاك، وراح مُحمّد صديقك)، كما تقول: كان زيدٌ أخاك، أمَّا قولهم: (ما جاءَتْ حاجَتُكَ)، فجاء فعل استعمل على ضربين[٨]: متعدٍّ، وغير متعدٍّ، إذ تقول: (جاء زيدٌ إلى عمرو، وجاء زيدٌ عمرًا)، كما تقول: (لقي زيدٌ عمرًا) ويكون الفاعل فيه غير

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل: ٣٩١/١.
(٢) شرح الكافية الشافية: ١٦٦/١، وهمع الهوامع: ١٢٢/١، و١١٩.
(٣) صحيح البخاري: ٣٦٧/٧.
(٤) المصدر نفسه: ٧٠٩/٧-٧١٠.
(٥) ديوان لبيد: ١٦٩.
(٦) ديونه: ١٠٧.
(٧) شرح المفصّل: ٩٠/٧-٩١، وشرح الكافية الشافية: ١٦٨/١.
(٨) شرح المفصّل: ٩٠/٧-٩١.

المفعول، كسائر الأفعال، وقد قالت العرب: (ما جاءَتْ حاجَتُكَ) بتأنيث (جاءَ) وإلحاقه التاء ونصب حاجتك[١].

ويذكر النحويون أنَّ أوّل مَنْ تكلَّم به الخوارج حين أتاهم العباس يدعوهم إلى الحقِّ من قبل أمير المؤمنين عليه السلام ، فأجروا جاءَ ههنا مجرى صَارَ وجعلوا لها اسمًا وخبرًا، ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان؛ لما بينهما من الشبه، وذلك أنَّ قولك: جاءَ زيدٌ إلى عمرٍو، كقولك: صار زيدٌ إلى عمرٍ؛ لأنَّ جاء في الانتقال مثل ما في صَارَ، فلمَّا كانت في معناها أُجريَت مجراها، فما: اسم مبتدأ مرفوع الموضع، وجاءت فعل ماضٍ فيه ضمير يعود إلى ما، وأُنِّث حملاً على المعنى؛ لأنَّ ما هو الحاجة في المعنى، والتقدير: أيُّ حاجة جاءت حاجتك، وحاجتك منصوبة؛ لأنَّها الخبر، والجملة خبر (ما)[٢]، ونظير ذلك: (مَنْ كانت أُمُّك)، فالضمير في كانت، وإن عاد إلى (مَنْ) إلاّ أنَّه أُنِّث حملاً على المعنى، إذ التقدير: (أيُّ امرأةٍ كانت أُمُّك)، ولم يُسمَع هذا المثل إلاّ بالتأنيث، ولا عهد لنا بـ(جاءَ) في معنى (صَارَ) إلاّ في هذا المثل[٣].

ونظيره: (قَعَدَ) في قول الأعرابيّ: (أَرهفَ شَفرَتَه حتَّى قَعَدَت كأنَّها حَربَةً)، إذ في (قعدت) ضمير يعود إلى (الشفرة) وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر (قعدت)، وليس المراد هو القعود الذي هو في معنى الجلوس، وإنَّما المراد هو الصيرورة والانتقال، ولهذا السبب ضاهت وضارعت صَارَ[٤].

والألفاظ المتضمِّنة لمعنى (صَارَ) جمعها مع الشواهد في شرحه الكافية الشافية الإمام الحجَّة الثبت ابن مالك (٧٦٢هـ)، وهي[٥]:

---

(١) المصدر نفسه: ٧/٩٠-٩١.
(٢) المصدر نفسه: ٧/٩٠-٩١، وهمع الهوامع: ٢/٧١-٧٢.
(٣) شرح المفصّل: ٧/٩٠-٩١، وهمع الهوامع: ٢/٧١-٧٢.
(٤) شرح المفصّل: ٧/٩٠-٩١، وهمع الهوامع: ٢/٧١-٧٢.
(٥) شرح الكافية الشافية: ١/٦٦!.

واجعَــلْ كــ(صَارَ) مَــا بِـمعنَــاه ورد (آضَ) (رَجَـعَ) (عَـادَ) (استحَالَ) و(قَعَد)
و(حَــارَ) و(ارتَــدَّ) كَــذَا (تَحــوَّلا) وهَكَــذا (غَــدا) و(رَاحَ) جُعِــلا
والحَقُــوا بِـهِــنَّ (جَــاءت حاجتــك) مِــنْ بِـعدِ (مَـا) فـاصرف لها عنايتك
ومِـثْــل (صَــارَ) سَـابِـقَاتُــهُ سُــوى (بَـاتَ) وَسِتُّهــُنَّ فـي رأي سَــوَا

* * *

ثانيًا: المشبَّهات بـ(ليسَ)

المشبَّهات بـ(ليس): (ما، لا، إنْ، لات) ذهب النحاة إلى أنَّ هذه الألفاظ بما أنَّها تؤدّي معنًى واحدًا، وهو النفي، جاز لهذه الأحرف أن تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، والأصل فيها عند النحاة ألاّ تعمل هذا العمل؛ لأنَّها غير مختصَّة بنوعٍ مُعيَّن من الكلمة فتدخل على الفعل والاسم، وما لا يختصُّ فحقُّه ألاَّ يعمل. ولكنَّ هذه الأحرف لا تعمل عمل (ليس) إلاّ بشروط، وعلى النحو الآتي:

أوّلاً: (ما):

أمَّا (ما) فلغة بني تميم أنَّها لا تعمل شيئًا، أمَّا لغة أهل الحجاز فإنَّها تعمل عمل (ليس)؛ لشبهها بها في أنَّها لنفي الحال عند الإطلاق، ومن إعمال (ما) عمل (ليس)؛ لإفادتها معنى النفي مثل (ليس) قوله تعالى: {فَلَمَّا سَمِعَت بِمَكرِهِنَّ أَرسَلَت إِلَيهِنَّ وَأَعتَدَت لَهُنَّ مُتَّكَا وَءَاتَت كُلَّ وَٰحِدَة مِّنهُنَّ سِكِّينا وَقَالَتِ ٱخرُج عَلَيهِنَّ فَلَمَّا رَأَينَهُۥٓ أَكبَرنَهُۥ وَقَطَّعنَ أَيدِيَهُنَّ وَقُلنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِن هَٰذَآ إِلَّا مَلَك كَرِيم} [يوسف: ٣١]، فما: نافية حجازية، و(هذا)ك اسم إشارة مبنيٌّ في محلّ رفع اسم (ما)، و(بشرًا) خبر (ما) منصوب، وبهذا فهي تحمل معنى (ليس) نفسه، إذ المعنى: (ليس هذا بشرًا) (١).

وكذلك من إعمال (ما) عمل ليس؛ لإفادتها معنى النفي قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِم} [المجادلة: ٢]، فـ(ما): نافية حجازية، و(هُنَّ): ضمير مبنيٌّ في محلّ رفع اسم (ما)، و(أُمّهاتهم): خبر (ما) منصوب،

(١) شرح ابن عقيل: ٢٧٨/١-٢٨٣، وهمع الهوامع: ١٢٣/١، والنحو الوافي: ٥٢٨/١.

والمعنى: ليس هُنَّ أُمَّهاتهم.

ولكنَّ (ما) تعمل عمل (ليس) في إفادتها معنى النفي مثل (ليس) بشروط، هي[١]:

١. ألاَّ يُزاد بعدها (إنْ).
٢. ألاَّ ينتقضَ النفي بـ(إلاَّ).
٣. ألاَّ يتقدَّم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جارّ ولا مجرور.
٤. ألاَّ يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جارّ ولا مجرور.
٥. ألاَّ يُبدَل من خبرها مُوجب.
٦. ألاَّ تتكرَّر (ما)، فإن تكرَّرت بَطَلَ عملها.

ثانيًا: (لا):

أمَّا (لا) فمذهب الحجازيين أنَّها عاملة عمل (ليس)، ومن إعمالها قول الشاعر[٢]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

فـ(شيء) اسم (لا) مرفوع وهو نكرة، وبذلك عملت عمل (ليس)؛ لإفادتها معنى النفي (مِثْلها).

ومن إعمالها كذلك قول الشاعر[٣]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينَا

وهنا أعمل (لا) مثل عمل (ليس)، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان.

ولكن لا تعمل (لا) عمل ليس إلاّ بشروط، هي[٤]:

١. أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: (لا رَجُلُ أفضلَ مِنكَ).
٢. ألاَّ يتقدَّم خَبَرُها على اسمها.
٣. ألاَّ ينتقض النفيُ بـ(إلاَّ).

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢٧٨/١-٢٨٣، وشرح المفصّل: ١١٨/١.
(٢) شرح ابن عقيل: ٢٨٩/١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) شرح شذور الذهب: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٢٩١/١-٢٩٢.

ثالثًا: (إنْ) النافية:

مذهب أكثر البصريين والفَرَّاء أنَّها لا تعمل شيئًا، ومذهب الكوفيين ـ خلا الفَرَّاء ـ أنَّها تعمل عمل (ليس)، وقال به من البصريين المبرّد، وأبو بكر بن السراج، وأبو عليّ الفارسيّ، وابن جنّي.

ومن إعمال (إنْ) عمل (ليس) ما حُكيَ عن أهل العالية قولهم: (إنْ ذلك نافِعُكَ ولا ضَارَّك). وقولهم: (إنْ أحدٌ من أحدٍ إلاَّ بالعافية).

ومنه قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمثَالُكُم} [الأعراف: ١٩٤]، بتخفيف النون ونصب (عبادًا)، وكذلك قُرِئَت بتشديد النون ورفع (عباد)(١)، على أنَّها خبر (إنَّ)، وخبر (إنَّ) يجب رفعه.

ومن إعمال (إنْ) قول الشاعر(٢):

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أحدٍ إلاَّ على أضْعَفِ المجانينِ

ومن ذلك كذلك قول الشاعر:

إِنْ الْمَرءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

حيث أعمل (إنْ) النافية عمل ليس فرفع بها ونصب(٣).

و(إنْ) تعمل عمل (ليس) بشروط، منها(٤):

١. أن يتقدَّم اسمها على خبرها.

٢. ألاَّ يقع الخبر بعد (إلاَّ).

رابعًا: (لات):

هي لا النافية زِيدَت عليها تاءُ التأنيث مفتوحةً، ومذهب الجمهور أنَّها تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولكنَّها اختصَّت بأنَّها لا يُذكَر معها الاسم والخبر معًا، بل (إنَّما) يُذكَر أحدُهُما، والكثير من في لسان العرب حذفُ

---

(١) شرح شذور الذهب: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٢٩١/١-٢٩٢.
(٢) شرح شذور الذهب: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٢٩٢/١.
(٣) شرح شذور الذهب: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٢٩٢/١.
(٤) شرح ابن عقيل: ٢٩٤/١-٢٩٥.

اسمها وبقاءُ خبرها، ومن إعمالها قوله تعالى: {كَم أَهلَكنَا مِن قَبلِهِم مِّن قَرن فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاص} [ص: ٣]، فـ(لات) حرف نفي يعمل عمل ليس، والمعنى: ليس حينَ مناصٍ، واسم (لات) ضمير مستتر تقديره (أنت)، و(حين) خبر (لات) منصوب، وحُذِفَ التنوين للإضافة، وممَّا اختصَّت به (لات) فضلاً عن اختصاصها بعدم ذكر معموليها معًا، كذلك اختصَّت بأنَّها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين أو فيما رادفه من أسماء الزمان، كالساعة والأوان والوقت.

ولكي تعمل (لات) عمل ليس لابُدَّ من تحقُّق بعض الشروط، منها:

١. أن يكون اسمها وخبرها كلمتين دالَّتين على الزمان كالحين.
٢. ألاَّ يجتمع اسمها وخبرها معًا، بل يجب حذف أحدهما، والغالب اسمها، لقد ذهب النحاة إلى أنَّ هذه الأحرف بما أنَّها تؤدِّي جميعًا معنًى واحدًا، وهو النفي، جاز لها أن تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر.

ليس:

من صور التَّضْمِين في العربية جعل (ليس) بمنزلة (ما) المهملة؛ وذلك لإفادتها معنًى واحدًا، وهو النفي.

وهي في هذه الحال حرف عند بعض النحاة بمنزلة (ما) النافية للحال، وحجَّتهم في ذلك أنَّ (ليس) تؤدِّي معنى النفي الذي يُؤدَّى بأحرف، مثل: (ما، لم، لمَّا، لن، لا)، وقد جُعِلَت بمنزلة (ما) لدلالتها على نفي الحال مثلها، أو على نفي الاستقبال، ولأنَّ خبرها يقترن بـ(إلاّ) الدالّة على الحصر فتُهمَل حَمْلاً على (ما) عند اقتران خبرها بـ(إلاَّ)، نحو قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) بالرفع، فهي مهملة عند بني تميم؛ ولأنَّ (إلاّ) عندهم تُبطِل عمل (ليس) مثلما تُبطِل عمل (ما) الحجازية عند انتقاض النفي.

كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، وله في ذلك مع عيسى بن عمر حكاية مشهورة، وقد تأوَّلَ أبو عليّ الفارسيّ (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) إلاّ المسك على

أوجه[١]:

أحدها: أنَّ في (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت إلاّ على أوّل الجملة الاسمية الواقعة خبرًا، فقيلَ: ليس إلاّ الطيب المسك، كما قال الشاعر:

أَلا لَيْسَ إلاَّ مَا قضى الله كَائِن وَمَا يَسْتَطِيع الْمَرْء نفعًا وَلا ضرّا

وقد أجابَ أبو عليٍّ، عن هذا، بأنَّ (إلاَّ) دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك قوله تعالى: {إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّا} [الشورى: ٣٢]، وقول الشاعر:

أَحَلَّ لَهُ الشيْبُ أثْقالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلاَّ اغْتِرارَا

أي: إنْ نحن إلاّ نظنُّ ظنًّا، وما اغتره اغترارًا إلاّ الشيب؛ لأنَّ الاستثناء المفرَّغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيديّ لعدم الفائدة فيه. وأُجيب بأنَّ المصدر في الآية والبيت محمولان على حذف الصفة، لفهم المعنى.

الثاني: أن يكون (الطيب) اسم (ليس) والخبر محذوف، و(إلاّ المسك) بدل من اسمها[٢].

الثالث: أن يكون (الطيب) اسم (ليس) و(إلاّ المسك) نعت له، والخبر محذوف، كأنَّه قال: ليس الطيب، الذي هو غير المسك، طيبًا في الوجود.

ولأبي نزار الحسن بن صافٍ، المُلَقَّب ملك النحاة، توجيه آخر، وهو أنَّ الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حُذِفَ خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلاّ المسك أفخرُهُ[٣].

وذكر المرادي أنَّ (ليس) لها أربعة أقسام، هي[٤]:

أوّلاً: أن تكون من أخوات (كان)، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

ثانيًا: أن تكون من أدوات الاستثناء، ويجب نصب المستثنى بها، نحو: (قامَ القومُ ليس زيدًا).

وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم، الناصبة للخبر، ولذلك وجب نصب

---

(١) الجنى الداني: ٤٩٥-٤٩٧، ومغني اللبيب: ٢٩١.
(٢) الجنى الداني: ٤٩٧-٤٩٨، ومغني اللبيب: ٢٩١-٢٩٢.
(٣) الجنى الداني: ٤٩٧-٤٩٨، ومغني اللبيب: ٢٩٢.
(٤) الجنى الداني: ٤٩٧-٤٩٨.

المستثنى بها؛ لأنَّه خبرها، واسمها ضمير عائد على البعض، المفهوم من الكلام السابق عند البصريين، وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل، المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: ليس هو، أي: ليس فعلهم فعلَ زيد(١).

ثالثا: أن تكون مهملةً، لا عمل لها، وذلك في نحو: (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) عند بني تميم(٢).

رابعا: أن تكون حرفًا عاطفًا، على مذهب الكوفيين، ومن حجَّتهم قول الشاعر(٣):

أيْنَ المَفَرُّ والإلَهُ الطَّالِبْ والأشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبْ

وقد خُرِّجَ على أنَّ (الغالب) اسمها والخبر محذوف.

فقد جاء في (شرح الكافية الشافية): «وتوجيه هذا على مذهب البصريين: أن يُجعَل (الغالب) اسم ليس. ويجعل خبرها ضميراً متّصلاً عائداً على الأشرم، ثُمَّ حُذِفَ لاتّصاله كما تقول: (الصديق كأنَّه زيد)، كما حذف الهاء تخفيفاً كما تُحذَف من نحو: (زَيد ضَرَبَه عمرو) فيصير: (زيدٌ ضَرَبَ عَمرو)»(٤).

* * *

ثالثًا: (إنَّ) وأخواتها

تُسمَّى هذه الأحرف، بالأحرف الناسخة، أو الأحرف المشبَّهة بالفعل، وهي: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ، وليت)، وقد عَدَّها سيبويه خمسة فقط، فأسقط (أنَّ) المفتوحة الهمزة، حيث قال: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده»(٥).

وهذه الأحرف إنمَّا عملت؛ لاختصاصها بضربٍ من الكلام، واختصاص الشيء

---

(١) الجنى الداني: ٤٩٥.
(٢) الجنى الداني: ٤٩٥-٤٩٦.
(٣) الجنى الداني: ٤٩٨، ومغني اللبيب: ٢٩٢.
(٤) شرح الكافية الشافية: ٥٥/٢.
(٥) الكتاب: ١٣١/٢.

بالشيء، دليل على قوة تأثيره فيه، فإذا أثَّرَ في المعنى أثَّرَ في اللفظ، ليكون اللفظ على حسب المعنى، فكُلّ حرف من هذه الأحرف فيه معنى الفعل، وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنَّ) واخواتها لا ترفع الخبر، واحتجُّوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ الأصل في هذه الأحرف ألاَّ تنصب الاسم، وإنَّما نصبته؛ لأنَّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنَّما عملت لأنَّها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرع عليه فهي أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل، فينبغي ألاَّ يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حطِّ الفروع عن الأصول؛ لأنَّا لو أعملناه علمه، لأدَّى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها(١).

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها ترفع الخبر، واحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا: إنَّ هذه الأحرف تعمل في الخبر؛ وذلك لأنَّها قويت مشابهتها للفعل؛ لأنَّها أشبهته لفظًا ومعنًى(٢)، وقد ذكر سيبويه أنَّ علّة عمل هذه الأحرف؛ لأنَّها أشبهت الفعل فعملت عمله، ولكنَّها لم تتصرَّف تصرُّفه، وشبه هذه الحروف عند بعض النحاة من وجهين: أحدهما: من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى(٣). أمَّا من جهة اللفظ؛ فلأنَّ أواخرها مفتوحة مثل أواخر الفعل الماضي، وأمَّا شبهها من جهة المعنى فلأنَّها تطلب الأسماء ولا تقع إلاّ عليها.

وقد ذكر ابن الناظم أنَّ هذه الأحرف شبيهة بـ(كان)؛ لما فيها من سكون الحشو وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل (كان)؛ ليكون المعمولان كمفعول قُدِّمَ، وفاعل أُخِّرَ، فتبيَّن فرعيّتها؛ لذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر، أمَّا ابن الأنباريّ فذكر أنَّ وجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه(٤).

الوجه الأوّل: أنَّها على وزن الفعل.

والثاني: أنَّها مبنيَّة على الفتح، مثلما أنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٤/١.
(٢) المصدر نفسه: ١٥٤/١.
(٣) الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٩/٤.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٤/١-١٥٥.

والثالث: أنَّها تقتضي الاسم، كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم.

والرابع: أنَّها تدخلها نون الوقاية، نحو: إنَّني، كأنَّني، كما تدخل على الفعل، نحو: أعطاني، وأكرمني، وما أشبه ذلك.

والخامس: أنَّ فيها معنى الفعل، فمعنى (إنَّ، وأنَّ): حقَّقتُ، ومعنى (كأنَّ): شبَّهتُ، ومعنى (لكنَّ): استدركتُ، ومعنى (ليت): تمنَّيتُ، ومعنى (لعلَّ): ترجَّيتُ، فلمَّا أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف، ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبَّهًا بالفاعل، والمنصوب مشبَّهًا بالمفعول، إلاَّ أنَّ النصب فيها قُدِّمَ على الرفع، والسبب لأنَّ عمل (إنَّ) فرعٌ) وتقديم المنصوب على المرفوع فرع؛ لذلك ألزموا الفرعَ الفرعَ، أو لأنَّ هذه الحروف؛ لمَّا أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى ألزموها فيها تقديم المنصوب على المرفوع، ليعلم أنَّها حروف أشهبت الأفعال، وليست أفعالاً، وعدم التصرُّف فيها لا يدلّ على الحرفية؛ لأنَّ لنا أفعالاً لا تتصرَّف، نحو: (نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجُّب، وحبَّذا)[1].

ومن العلماء مَنْ أضاف إلى أوجه الشبه التي ذكرها ابن الأنباريّ وجهين آخرين[2]:

الأوّل: أنَّها تطلب اسمين يطلبهما الفعل المتعدِّي.

والثاني: أنَّها يتَّصل بها المضمر المنصوب، ويتعلَّق به كتعلُّقه بالفعل، وقد رفض ابن عصفور هذه الأوجه، حيث ذهب إلى أنَّ هذه الأحرف هي «من الحروف العاملة فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها، والذي أوجب لها العمل عند محقِّقي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص، ذلك أنَّ هذه الحروف تختصُّ بالأسماء، ولا تدخل على غيرها، كما أنَّ الأفعال تختصُّ بالأسماء ولا تدخل على غيرها، وكُلّ حرفٍ مختصٍّ بما يدخل عليه، والاختصاص وحده موجب للعمل»[3].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٤-١٥٥، وشرح المفصّل: ١٠٢/١.
(٢) شرح المفصّل: ١٠٢/١.
(٣) شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور: ٤٢٢/١.

أمَّا العكبريّ فقد ذكر في (اللُّباب في علل البناء والإعراب) أنَّ منصوب هذه الأحرف قُدِّمَ على مرفوعها لثلاثة أوجه[١]:

أحدها: أنَّ هذه الأحرف فرع في العمل على الفعل، والفروع تضعف عن الاصول؛ لذلك يجب أن تشبَّه بالأُصول في أضعف أحوالها، وأضعف أحوال الفعل هو أن يتقدَّم منصوبه على مرفوعه، نحو: صَرَفَ زيدًا غلامه).

والثاني: أنَّ عمل الفعل في منصوبه أضعف من عمله في مرفوعه؛ لأنَّه في الرتبة مُتراخٍ عنه، فلمَّا كان المنصوب أضعف والمرفوع أقوى، جعل الأضعف يلي (إنَّ) ليقوى بتقدُّمه، فيعمل فيه العامل الضعيف، وأُخِّر المرفوع؛ لأنَّه بقوَّته يستغني عن قوّة ملاصقة العامل.

والثالث: أنَّ المرفوع لو تقدَّم لجاز إضماره، والحرف لا يتّصل به ضمير المرفوع كالتاء والواو في (قمت) و(قاموا) بخلاف ما إذا تأخَّر.

وقد كان للمحدثين آراء مختلفة في تعليل نصب اسم (إنَّ)، فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ (إنَّ) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، أو أنَّهما بمنزلة المُرَكَّب[٢]، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنَّها لو كانت مركَّبة لوجب بناؤها، كما قِيلَ: في بناء اسم (لا) النافية للجنس.

أمَّا إبراهيم مصطفى من المحدثين فقد اتّهم النحاة بالوهم حين ذهب إلى أنَّ النحاة قد جانبوا الصواب في فهم هذا الباب وتدوينه، ويرى أنَّ علّة نصب (اسم إنَّ) هي أنَّهم لمَّا أكثروا من إتباع (إن) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها غلب على وهمهم أنَّ الموضع للنصب، فلمَّا جاء الاسم الظاهر نُصِبَ أيضًا[٣].

إنَّ علّة عمل (إنَّ) وأخواتها هي شبهها بالأفعال مثلما قَرَّرَ ذلك علماء العربية، فالبصريون يجيزون إعمالها في نصب الاسم ورفع الخبر، ويعلِّلون ذلك بتضمُّنها معنى الأفعال في المعنى واللفظ، فأشبهتها شبهًا قويًّا، فلزمها مرفوع ومنصوب مثلها،

---

(١) اللُّباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٠٨-٢٠٩.
(٢) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٨٦-٨٧.
(٣) إحياء النحو: ٦٤.

وقدَّمَ المنصوب على المرفوع؛ لأنَّها فرع في العمل على الأفعال.

أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا لما ذهبوا إليه، وهو أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر بقولهم: أجمعنا على أنَّ الأصل في هذه الأحرف ألاَّ ننصب الاسم، وإنَّما نصبته؛ لأنَّها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنَّما عملت؛ لأنَّها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعًا عليه، فهي أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل، لذلك ينبغي ألاَّ يعمل في الخبر، جريًا على القياس في حطِّ الفروع عن الأُصول. لأنَّا لو أعملناه عمله لأدّى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، لذلك وجب أن يكون باقيًا على رفعه قبل دخولها(١).

لكنَّ:

من الحروف المشبَّهة بالفعل والمتضمِّنة لمعنى (إنَّ) في إفادة التوكيد، وفي معناها ثلاثة أقوال(٢):

أحدها: وهو المشهور أنَّه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها؛ لذلك لابُدَّ أن يتقدَّمها كلام مناقض لما بعدها.

والثاني: أنَّها ترِدُ تارةً للاستدراك وتارةً للتوكيد.

والثالث: أنَّها للتوكيد دائمًا مثل: (إنَّ)، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك.

قال الكوفيون: (لكنَّ) مُركَّبة من (لا) و(إنْ)، والكاف زائدة، والهمزة محذوفة، قال العكبريّ: وهذا ضعيف جدًّا؛ «لأنَّ التركيب خلاف الأَصْل، ثُمَّ هُوَ فِي الْحُرُوف أبعد، ثُمَّ إنَّ فِيهِ أَمريْن آخَرين يزيدانه بعدًا، وهما: زِيَادَة الْكَاف فِي وسط الْكَلِمَة، وَحذف الْهمزَة في مثل هَذَا يحتَاج إِلَى دَلِيل قطعيّ»(٣).

ومن تضمين (لكنَّ) معنى (إنَّ) في إفادة التوكيد عند الكوفيين قال الفَرَّاء: « وإنَّما نصبت العرب بِهَا إِذا شدَّدتها؛ لأن أصلها: إنَّ عبد الله قائم، فزيدت عَلَى

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥٣، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢١/١.
(٢) مغني اللبيب: ٢٨٧-٢٨٨.
(٣) اللُّباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٦.

(إنَّ) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا»[١].

والدليل على أنَّ (لكنَّ) متضمِّنة معنى (إنَّ) عند الكوفيين، نجد أنَّ (لكنَّ) أُعطيَت بعضًا من أحكام (إنَّ)، من ذلك مثلاً جواز توكيد خبرها بلام التوكيد، كقول الشاعر[٢]:

يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنَّنِي من حُبِّهَا لَعَمِيدُ

قال ابن هشام: «وليس دخول اللام مقيسًا بعد (أنَّ) المفتوحة، خلافًا للمبرّد، ولا بعد (لكنَّ) خلافًا للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافًا له ولهم، وقِيلَ: اللامان للابتداء على أنَّ الأصل: (ولكن إنني) فحُذِفَت همزة (إنَّ) للتخفيف، ونون (لكنَّ) لذلك لثقل اجتماع الأمثال»[٣].

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ اللام زائدة كما شَذَّ زيادتها في خبر (أمْسَى)، نحو قول الشاعر[٤]:

مَرُّوا عُجالَى فقالوا كيف صاحبُكم؟ قال الَّذي سَألُوا أمْسَى لَمَجْهُودَا

* * *

رابعًا: أفعال المقاربة

عسى:

تُقسَم أفعال المقاربة على ثلاثة أضرُب، فمنها ما يدلّ على رجاء الفعل، نحو: (عسى، وحرى، واخلولق)، ومنها ما يدلّ على مقاربته في الإمكان، وهو: (كادَ، وأوشكَ، وكَربَ)، ومنها ما يدلّ على الشروع فيه، وهو: (أنشأ، وطفقَ، وجعل)، وهي أفعال إلاّ (عسى)، إذ إنَّ في (عسى) ثلاثة أقوال للنحاة، هي[٥]:

الأوّل: أنَّها فعل في كُلّ حال، سواء اتّصل بها ضمير الرفع، أو ضمير

(١) معاني القرآن للفَرَّاء: ٤٦٥/١.
(٢) مغني اللبيب: ٢٣٥، وشرح ابن عقيل: ٣٣٣/١.
(٣) مغني اللبيب: ٢٣٥.
(٤) شرح ابن عقيل: ٣٣٤/١.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣٦/١، وشرح المفصّل: ١٢٠/٣، وهمع الهوامع: ١٣٢/١.

النصب، أم لم يتّصل بها واحد منهما، قال المراديّ: «وذهب الجمهور إلى أنَّه فعل، وهو الصحيح. والدليل على فعليَّته اتّصال ضمائر الرفع البارزة به، نحو: عَسَيتُ، وعَسَيتُم، ولحاق تاء التأنيث له، نحو: عَسَت هند أن تقوم. وهو فعل لا يتصرَّف، يرِدُ للرجاء والإشفاق. وقد اجتمعا في قوله تعالى: {وَعَسَىٰٓ أَن تَكرَهُواْ شَيأٗ وَهُوَ خَير لَّكُم وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيأٗ وَهُوَ شَرّ لَّكُمۡۚ} [البقرة: ٢١٦]. وعملها، في الأصل عمل كان، إلاَّ أنَّ خبرها التُزِمَ كونه فعلاً مضارعًا، والأكثر اقترانه بـ(أنْ)»[١].

والثاني: أنَّها حرف في جميع الأحوال سواء اتّصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتّصل بها أحدهما.

إذ يرى الكوفيون ومعهم ابن السراج أنَّ (عسى) حرف مطلقًا دالٌّ على الرجاء، مثل (لعلَّ)، ولا عمل له مطلقًا سواء كان ما بعده اسمًا ظاهرًا، أو ضمير رفع متّصلاً، أو ضمير نصب متّصلاً[٢].

أمَّا سيبويه فقد فَصَّلَ القول في المسألة فقال: إنَّ (عسى) تكون فعلاً ناسخًا جامدًا دالاً على الرجاء، إذا وَليها اسم ظاهر، أو إذا اتّصل بها ضمير رفع، وتكون حرفًا بمنزلة (لعلَّ) إذا اتّصل بها ضمير نصب، فتضمّن معناها في الدلالة على الرجاء، ويجوز أن تعمل عملها في نصب الاسم ورفع الخبر[٣]، ومن ذلك قول رؤبة[٤]:

يا أَبَتَا عَلَّكَ، أو عَساكَا

وقول عمران بن حطَّان[٥]:

ولي نَفْسٌ أقولُ لها إذا مَا تُنازِعُني لَعَلّي أو عَسانِي

وقول صخر بن العود الحضرميّ[٦]:

---

(١) الجنى الداني: ٤٦٧، وهمع الهوامع: ٢٢٦/١.
(٢) الكتاب: ٣٦/١، وشرح المفصّل: ١٢٠/٣، و١٢٣/٧، وهمع الهوامع:: ١٣٢/١.
(٣) الكتاب: ٣٦/١، والأصول: ١٧٨/٣، والجنى الداني: ٤٦١.
(٤) ديوان رؤبة: ١٨١.
(٥) الجنى الداني: ٤٦٦.
(٦) المصدر نفسه: ٤٦٩.

فَقُلْتُ عساها نارُ كأْسٍ وعَلَّها تَشَكّى، فآتي نَحْوَها فأعُودُها

وممـّا يدلّ على تقارض (عسى ولعلَّ) أنَّ (لعلَّ) يجوز في خبرها أن يقترن بـ(أنْ) المصدرية كما هو الشأن في خبر (عسى)، نحو قوله تعالى: {عَسَىٰ رَبُّكُم أَن يَرحَمَكُمۚ} [الإسراء: ٨].

والثالث: أنـَّها حرف إذا تّصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول شيخ النحاة.

وكذلك تضمُّن (عسى) معنى (لعلَّ) وتعمل علمها في نصب الاسم ورفع الخبر، فقد اختلف النحاة في (عسى) فرأى الجمهور أنـَّها فعل ماضٍ مطلقًا بدليل اتّصاله بتاء الفاعل، نحو قال تعالى: {فَهَل عَسَيتُم إِن تَوَلَّيتُم أَن تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ} [مُحمّد: ٢٢]، واتّصاله بتاء التأنيث الساكنة، وهما من علامات الفعل الماضي، قال المراديّ: «إنَّ حقّ الضمير المتصل بـ(عسى) أن يكون بصيغة المرفوع، كما ورد في القرآن الكريم، نحو: {فَهَل عَسَيتُم}؛ لأنـَّها ترفع الاسم. فإذا ورد بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه. وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه. وهو أنَّ (عسى) في ذلك، محمولة على (لعلَّ) في العمل.

وثانيها: وهو مذهب المبرّد: أنَّ (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فجعل المُخبَر عنه خبرًا. فالياء في موضع نصب خبرًا لـ(عسى)، و(أنْ) والفعل في موضع رفع اسمًا لها.

وثالثها: مذهب الأخفش: أنَّ (عسى) باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكنَّ ضمير النصب، الذي هو الياء وأخواتها، وضع موضع المرفوع. فهو نائب عنه، و(أنْ) والفعل في موضع نصب خبرًا لها»[(١)].

* * *

(١) الجنى الداني: ٤٦٧.

المبحث الثالث

(التَّضْمِين في الأساليب والحروف المتقاربة)

أوّلاً: التَّضْمِين في أُسلوب الشرط

سبق وأن ذكرنا أنَّه شاع في اللُّغة أنَّهم قد يُشربون لفظًا معنى لفظ آخر فيُعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين، ومن مظاهر التَّضْمِين في القرآن الكريم هو التَّضْمِين في أدوات الشرط الجازمة، وعلى النحو الآتي:

أوّلاً: من أدوات الشرط الجازمة ما وضع في أصله للدلالة على شيءٍ يعقل ـ غالبًا ـ ولكنَّه إذا تضمَّنَ معه معنى الشرط صار أداةً شرطية للعاقل جازمة، مثل (مَنْ) ، وذلك كقوله تعالى: {لَّيسَ بِأَمَانِيِّكُم وَلَآ أَمَانِيِّ أَهلِ ٱلكِتَٰبِۗ مَن يَعمَل سُوٓءا يُجزَ بِهِۦ وَلَا يَجِد لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّا وَلَا نَصِيرا} [النساء: ١٢٣]، وكقوله تعالى: {فَمَن يَعمَل مِثقَالَ ذَرَّةٍ خَيرا يَرَهُۥ} [الزلزلة: ٧]، وكذلك وَرَدَت (مَنْ) متضمِّنة معنى الشرط وعلى النحو الآتي:

١. في قوله تعالى: {مَن يَعمَل سُوٓءا يُجزَ بِهِۦ} [النساء: ١٢٣].

٢. وفي قوله تعالى: {وَمَن يُرِد فِيهِ بِإِلحَادِۢ بِظُلم نُّذِقهُ مِن عَذَابٍ أَلِيم} [الحجّ: ٢٥].

٣. وفي قوله تعالى: {وَمَن يُوَلِّهِم يَومَئِذ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفا لِّقِتَالٍ أَو مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَة فَقَد بَآءَ بِغَضَب مِّنَ ٱللَّهِ} [الأنفال: ١٦].

٤. وفي قوله تعالى: {إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصبِر فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ ٱلمُحسِنِينَ} [يوسف: ٩٠].

٥. وفي قوله تعالى: {إِنَّهُۥ مَن يَأتِ رَبَّهُۥ مُجرِما فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ} [طه: ٧٤].

٦. وفي قوله تعالى: {وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفسِهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلمُفلِحُونَ} [الحشر: ٩].

وكذلك وَرَدَت (مَنْ) في القرآن الكريم متضمِّنة معنى النفي في عددٍ من المواضع، منها:

١. قوله تعالى: {وَمَن يَرغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبرَٰهِيم إِلا مَن سَفِهَ نَفسَهُۥ} [البقرة: ١٣٠]، أي: ولا يرغب عن ملّة إبراهيم عليه السلام إلاّ من سفه نفسه.

٢. قوله تعالى: {وَمَن أَظلَمُ مِمَّنِ ٱفتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا} [الأنعام: ٢١].
٣. قوله تعالى: {وَمَن أَظلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذكَرَ فِيهَا ٱسمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ} [البقرة: ١١٤]، أي: ولا أحد أظلم ممَّن منع مساجد الله أن يُذكَر فيها اسمه وسعى في خرابها.
٤. قوله تعالى: {فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن عَصَيتُهُۥ} [هود: ٦٣]، أي: فلا أحد ينصرني من الله إن عصيته.
٥. قوله تعالى: {وَمَن أَصدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثا} [النساء: ٨٧]، أي: لا أحد أصدق قولاً من الله تبارك وتعالى.

وكذلك وَرَدَت (مَنْ) متضمّنة معنى الاستفهام في مواضع في القرآن الكريم، منها:

١. قوله تعالى: {قُل أَرَءَيتُم إِن أَخَذَ ٱللَّهُ سَمعَكُم وَأَبصَٰرَكُم وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّن إِلَٰهٌ غَيرُ ٱللَّهِ يَأتِيكُم بِهِۦ} [الأنعام: ٤٦].
٢. قوله تعالى: { قُل مَن يَرزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلأَرضِ أَمَّن يَملِكُ ٱلسَّمعَ وَٱلأَبصَٰرَ وَمَن يُخرِجُ ٱلحَيَّ مِنَ ٱلمَيِّتِ وَيُخرِجُ ٱلمَيِّتَ مِنَ ٱلحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلأَمرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ} [يونس: ٣١].
٣. قوله تعالى: {وَقِيلَ مَن رَاق} [القيامة: ٢٧].
٤. قوله تعالى: {قُل أَرَءَيتُم إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيكُمُ ٱلَّيلَ سَرمَدًا إِلَىٰ يَومِ ٱلقِيَٰمَةِ مَن إِلَٰهٌ غَيرُ ٱللَّهِ يَأتِيكُم بِضِيَآءٍۚ أَفَلَا تَسمَعُونَ} [القصص: ٧١].
٥. قوله تعالى: {مَن إِلَٰهٌ غَيرُ ٱللَّهِ يَأتِيكُم بِلَيلٍ تَسكُنُونَ فِيهِۚ أَفَلَا تُبصِرُونَ} [القصص:٧٢].

ثانيًا: من أدوات الشرط الجازمة وما وُضِعَ في أصله للدلالة على شيء لا يعقل ـ غالبًا ـ فإذا تضمَّنَ معه معنى الشرط صار أداةً شرطية لغير العاقل، مثل: (ما)، كقوله تعالى: {مَا نَنسَخ مِن ءَايَةٍ أَو نُنسِهَا نَأتِ بِخَير مِّنهَآ أَو مِثلِهَا} [البقرة: ١٠٦]، وكقوله تعالى: {وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّن خَير تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيرا وَأَعظَمَ أَجراۚ} [المزمّل: ٢٠]، وكذلك قوله تعالى: {وَمَا تَفعَلُواْ مِن خَير يَعلَمهُ ٱللَّهُ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ

خَيرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقوَى وَٱتَّقُونِيٰٓ يآ أُوْلِي ٱلأَلبَٰبِ} [البقرة: ١٩٧].

ومن ذلك أيضًا (مهما)، وذلك كقوله تعالى: {وَقَالُواْ مَهمَا تَأتِنَا بِهِ مِن ءَايَة لِّتَسحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ} [الأعراف: ١٣٢].

وكقول زهير بن أبي سلمى(١):

ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرئٍ من خَلِيقَةٍ وَإنْ خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعْلَمِ

ثالثها: ومنها ما وُضِعَ في أصله للدلالة على الزمان المجرَّد، ولكنَّه إذا تضمَّنَ معنى الشرط جزم، وهو (متى) وذلك كقول الحطيئة(٢):

متى تأتِهِ تعشو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

وكقولنا: (مَتى يَرْعَ المؤمن حقوق جاره يؤدِّ ما أمرَ به الدين).

ومثل (متى): (أيَّان)، كقول الشاعر(٣):

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَ لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

رابعًا: ومنها ما وُضِعَ في أصله للدلالة على المكان ـ غالبًا ـ ولكنَّه حين تضمَّنَ معنى الشرط صار أداةً شرطية للمكان جازمة، وهي:

أ. أيْنَ: وذلك كقوله تعالى: {وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلا رَّجُلَينِ أَحَدُهُمَآ أَبكَمُ لَا يَقدِرُ عَلَىٰ شَيء وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَولاهُ أَينَمَا يُوَجِّههُّ لا يَأتِ بِخَيرٍ هَل يَستَوِي هُوَ وَمَن يَأمُرُ بِٱلعَدلِ} [النحل: ٧٦].

ب.حيثما، وذلك كقول الشاعر(٤):

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

ت.أَنَّى، وذلك كقول الشاعر(٥):

خَليلَيَّ، أَنَّى تَأتياني تَأتِيا أخًا غيرَ ما يُرَضيكُما لا يُحاوِلُ

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمى: ٣٢، وينظر: مغني اللبيب: ٣١٧، و٣٢٣.
(٢) شرح ابن عقيل: ٣٣٦/٢.
(٣) المصدر نفسه: ٣٣٧/٢.
(٤) شرح ابن عقيل: ٣٣٨/٢.
(٥) المصدر نفسه: ٣٣٩/٢.

وفي اللُّغة العربية أسماء تؤدّي معنى واحدًا كالشرط مثلاً، فيجوز فيها التقارض، أي: إعمالها أو إلغاؤها حملاً لبعضها على بعض؛ لتضمُّنها معنًى واحدًا، ومن ذلك (متى) الشرطية، فقد تُهمَل ولا تعمل الجزم في الفعلين بعدها حملاً لها على (إذا) الشرطية غير الجازمة(١).

وقد يحدث العكس، فتعمل (إذا) الشرطية الجزم في الفعل حملاً لها على (متى) في الدلالة على الشرط والزمن، أو إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لَوْ) في الإهمال(٢)، وقد استشهد لذلك ابن هشام الأنصاري بما رُويَ من قوله (صَلَّى اللهُ عَليهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «فإلاَّ تراه فإنَّه يرَاك»(٣).

وقد يحدث العكس، وهو إعطاء (لو) حكم (إنْ) في الجزم(٤).

كذلك ذكر النحاة أنَّ مَنْ تقارض اللفظين في الأحكام إعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، وقد استشهد النحاة على إهمال (إنْ) الشرطية حملاً لها على (لو) الشرطية بقراءة طلحة لقوله تعالى: {فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلبَشَرِ أَحَدا} [مريم: ٢٦]، بتخفيف الفعل (تَرَيْنَ) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، وإهمال (إنْ) حملاً لها على (لو)(٥)، ومنه كذلك إعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم، ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على إعمال (لو) الشرطية حملاً لها على (إن) الشرطية، قول علقمة الفحل(٦):

لَوْ يَشَا طَارَ بهِ ذُو مَيْعةٍ لاَحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ

قال المراديّ: «وإذا دخلت (لو) على المستقبل فهل تجزم أو لا؟ زعم قوم أنَّ الجزم بها لغة مطِّردة. وذهب قوم، منهم ابن الشجريّ، إلى أنَّه يجوز الجزم بها في الشعر. واستدلّوا، بقول علقمة الفحل(٧):

---

(١) مغني اللبيب: ٦٦١.
(٢) المصدر نفسه: ٦٦١.
(٣) المصدر نفسه: ٦٦١.
(٤) المصدر نفسه: ٢٧، و٦٦١.
(٥) الجنى الداني: ١٤٢.
(٦) الجنى الداني: ٢٨٧، ومغني اللبيب: ٢٧٠، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٤.
(٧) الجنى الداني:٢٨٧.

لَوْ يَشَا طَارَ بهِ ذُو مَيْعةٍ لاَحِقُ الآطال نَهْدٌ ذو خُصَلْ

وبقول الآخر:

تَامَتْ فُؤادَك لو يَحْزُنكَ مَا صَنَعَتْ إِحْدَى نساءِ بني ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

وتأوَّلّ ابن مالك، في شرح الكافية هذين البيتين، وقال: لا حجَّة فيهما»(١).

لقد جزم الفعل المضارع (يَشَأ) في بيت علقمة الفحل بعد (لو) حملاً على (إنْ) الشرطية، ويرى بعض النحاة أنَّ هذه لغة من لغات العرب يجزمون بـ(لو)، فيطَّرد عندهم الكلام، وخرَّجه غيرهم للضرورة فلا يَحسُن في غيرها، وجَوَّزَه آخرون حملاً على (أنْ) الشرطية، وذهب فريق رابع إلى أنَّ (لو) هنا غير جازمة، وهي باقية على أصلها في عدم الجزم، والفعل بعدها مرفوع، سُكِّنت ضمّة الإعراب تخفيفًا، ومنه قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: {أَمَّن هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُند لَّكُم يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحمَٰنِۚ} [الملك: ٢٠] بسكون (الراء) في (ينصركم)، واختلاسها وذلك للتخفيف، ومنه الجزم بـ(لن)، حملاً لها على (لم)؛ لإفادتها معنى النفي، ومن ذلك قول كُثيِّر عزَّة(٢):

أَيادِي سَبَا يا عَزَّ ما كُنْتُ بَعْدَكُمُ فَلَم يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وقد جعله أبو حيّان لغة من لغات العرب، وجَوَّزَه غيره حملاً لها على (لم) الجازمة لإفادتهما لمعنى النفي(٣).

وكذلك من إعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم قول الشاعر(٤):

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرْ رَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلْقَهْ

الرواية بكسر الباء(٥).

ومنه كذلك النصب بـ(لم) حملاً على (لن)، ذكره بعضهم مستشهدًا بقراءة بعضهم: (ألم نشرحَ) بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تحلُّ (لن) هنا، وإنَّما الذي يصُحُّ

---

(١) المصدر نفسه:٢٨٧، ومغني اللبيب: ٢٧٠، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٤.
(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٧، ومغني اللبيب: ٢٧٠، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٤.
(٣) البحر المحيط: ٤٨٧/٨.
(٤) مغني اللبيب: ٦٦٢.
(٥) المصدر نفسه: ٦٦٢.

هو حمل الشيء على ما يحلُّ محلّه[١]. وكذلك خرَّجه ابو حيّان على أنَّ نصب المضارع بـ(لم) هو لغة من لغات العرب[٢].

ثانيًا: التَّضْمِين في أُسلوب القَسَم

أدوات القسم في العربية هي: (الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن)، وهي كُلّها أحرف، فقد جاء في كتاب سيبويه: «وللقسم والمقْسَم به أدواتٌ في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثُمَّ الباء، يدخلان على كُلِّ محلوف به. ثُمَّ التاء، ولا تدخل إلاَّ في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلنَّ: وبالله لأفعلنَّ، قال تَبَارَك وَتَعَالَى: {وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصنَٰمَكُم} [الأنبياء: ٥٧].

وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها، معنى التعجُّب... ومن العرب مَنْ يقول: من ربِّي لأفعلنَّ ذلك، ومن ربِّي إنَّك لأَشِرٌ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء»[٣].

وأُسلوب القسم ما يميّزه أنَّه توكيد لما يُقسَم عليه من نفي وإثبات، وهو أُسلوب من أساليب البيان عند العرب الفوَّه في كلامهم ليؤكِّدوا به صدق مقالهم؛ لأنَّ القصد من القسم هو تحقيق الخبر وتوكيده، فيبعدوا بذلك الشكّ عن ذهن السامع، وفي اللُّغة العربية أفعال تضمَّنَ معنى القسم، ولكنَّها ليست صريحة فيه، ولكنها تجري مجراه، مثل: سهد، وعلم، وأخذ، إذ قال ابن يعيش: «واعلم أنَّ من الأفعال أفعالاً فيها معنى اليمين، فتجري مجرى (أحلفُ). ويقع الفعلُ بعدها كما يقع بعد (والله)، وذلك نحو: (أشهدُ، وأعلمُ، وآليْتُ). ولـمَّا كانت هذه الأفعالُ لا تتعدَّى بأنفسها، جاؤوا بحرف الجرّ، وهو الباء لإيصال معنى (الحلف) إلى المحلوف به. قال الخليل بن أحمد: إنمَّا تجيء بهذه الحروف؛ لأنَّك تضيف حَلْفَك إلى المحلوف به، كما تُضيف

---

(١) المصدر نفسه: ٦٦٢.
(٢) البحر المحيط: ٤٨٧/٨.
(٣) الكتاب: ٤٩٦/١-٤٩٩، وشرح الكافية الشافية: ٣٧٦/١-٤٠٣، وشرح المفصّل: ٩١/٩.

(مررت) بالباء إلى (زيد) في قولك: (مررتُ بزيدٍ)»[1].

ومن الأفعال التي تضمَّنَت معنى القسم في القرآن الكريم[2]، قوله تعالى: {إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ} [المنافقون: ١].

وقوله تعالى: {كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ} [المجادلة: ٢١].

وقوله تعالى: {وَتَمَّت كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ} [هود:١١٩].

* * *

ثالثًا: التَّضْمِين في أُسلوب المدح والذمّ

من الأفعال المتضمِّنة معنى أفعال أُخَر، هي الأفعال التي تضمَّنَت معنى (نعم، وبئس) في الدلالة على المدح والذمّ، وهما فعلان جامدان لإنشاء المدح والذم، ملازمان لصيغة واحدة، مختلفان عن سائر الأفعال بعدم التصرُّف والجمود؛ وذلك لما تضمَّنَاه من زيادة على معنى الخبر تكمن في المبالغة في معنى المدح ومعنى الذمّ.

والمشهور أنَّ الأصل العامّ هو أن يقتصر كُلّ فعل تحتويه الجملة المفيدة على تأدية معنى واحد مناسب، يُكتَفى به، ولا ينضمّ إليه معنى آخر، وينطبق هذا الأصل العام على أكثر الأفعال الثلاثية، إذ يقتصر كُلّ فعل منها على تأدية معناه الخاصّ الواحد من غير دلالة معه على المدح أو على الذمّ، كالأفعال: (فرِح، وقعد، وفَهِمَ).

وغيرها الكثير من الأفعال التي تؤدِّي معناها مجرَّدةً من الإشعار بمدح أو ذمٍّ، ولكن من الممكن أن يدخل شيء من التغيير على صيغة كُلّ فعل من الأفعال السابقة ونظائرها، ليصير على وزن مُعيَّن، فيؤدّي معناه الأصلي الخاص مع زيادة في الدلالة، تتضمَّن المدح بهذا المعنى اللُغويّ الخاصّ، أو الذمّ به، فالزيادة الطارئة

(١) شرح المفصّل: ٩/٩٠-٩١، ومغني اللبيب: ٢٣٣، وهمع الهوامع: ٤٢/٢.
(٢) المصادر أنفسها.

على المعنى اللُغويّ الأصلي للفعل بعد تغيير صيغته تتضمَّن الأمرين معًا، فالفعل الثلاثي في صيغته الجديدة الناشئة من التغيير يؤدِّي ثلاثة أُمور مجتمعة، وهي[١]:

أوّلاً: يؤدِّي معناه اللُغويّ الخاصّ.

ثانيًا: يؤدِّي إلى إفادة التعجُّب في حالتي المدح والذمّ.

والفعل الثلاثي يقوم بتأدية معناه الخاصّ مع تلك الزيادة في الدلالة إذا تحقّق في صوغه الشروط الآتية:

١. أن يكون ماضيًا.
٢. أن يكون ثلاثيًّا.
٣. أن يكون متصرِّفًا في الأصل تصرّفًا كاملاً.
٤. أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة.
٥. ألاَّ يكون عند الصياغة مبنيًّا للمجهول بناءً يطرأ ويزول، فالأفعال (عُرِفَ، وعُلِمَ، وفُهِمَ)، وغيرها ممَّا تُبنَى للمجهول حينًا وللمعلوم حينًا آخر.
٦. أن يكون تامًّا.
٧. أن يكون مثبتًا.
٨. ألاَّ تكون الصفة المشبَّهة منه على وزن (أَفْعَل) الذي مؤنَّثه (فَعْلاء)[٢].

وصوغه على وزن (فَعل) بضمّ العين سواء أكان مَصُوغًا على هذا الوزن من أوّل الأمر نقلاً عن العرب، مثل: (شرُفَ، وكَرُمَ، وحَسُنَ)، أم لم يكن مثل: (فهِم، وجِهِ، وبَرَع)، فيصير: (فَهُمَ، وجَهُلَ، وبَرُعَ) وصوغه على (فَعُل) هو لغرض تأدية معناه اللُغويّ المُعيّن، مع المدح الخاصّ به، أو الذمّ الخاصّ، وهو بدلالته على معناه مزيدًا عليه التعجُّب مع المدح أو الذمّ الخاصّين يكون قد اختلف عن (نعم وبئس)، وإذا تمَّ تحويل الفعل على الوجه السالف صار بمنزلة (نعم وبئس) في الجمود، وفي أصل

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢، والمقتضب: ١٤٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨١، وشرح الكافية الشافية: ٤٩٣-٥٠١، وشرح ابن عقيل: ١٤٥/٢، وهمع الهوامع: ٨٩/٢.

(٢) المقتضب: ١٤٠/٢-١٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨١ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية: ٤٩٣/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ١٥٧/٢-١٥٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٥١١٧/٢، وهمع الهوامع: ٨٩/٢.

دلالتهما وهي مجرَّد المدح والذمّ، ويجري عليه من الأحكام النحوية المختلفة ما يجري عليهما، فيحتاج إلى فاعل من نوع فاعلهما، وقد يحتاج إلى تمييز، وإلى مخصوص، كما يحتاجان، ويسري على فاعله وعلى تمييزه، وعلى مخصوصه، كُلّ الأحكام التي تسري حين يكون الفعل (نعم وبئس). وبذلك يُطبَّق على الفعل الثلاثي الصحيح غير المضعَّف، بعد تحويله إلى (فَعُل) كُلّ ما يُطبَّق على (نعم وبئس)، ويخضع النوعان لأحكام واحدة ما عدا بعض الفروق، إذ ينفرد فاعل الفعل الذي تَمَّ تحويله بأُمور لا تكون في فاعل (نعم وبئس)، منها: صحّة وقوعه اسمًا ظاهرًا خاليًا من (أل)، وهو ممَّا يُشترَط في فاعل (نعم)، وذلك نحو قوله تعالى: {وَحَسُنَ أُوْلَٰئِكَ رَفِيقًا} [النساء:٦٩].

ومنها كَثرَة جرّه بالباء الزائدة، إن كان اسمًا ظاهرًا.

وكذلك منها صحّة رجوعه ـ غن كان ضميرًا إلى شيء سابق عليه فيطابقه حتمًا.

وممَّا تضمَّنَ معنى (نعم وبئس) الفعلان (حبَّذا ولا حبَّذا). وأصل (حبَّذا): (حَبُبَ) بالضمّ، أي: صار حبيبًا، فأُدغِمَ وأُلزِمَ منع التصرُّف والجمود، واستعمُلَ في المدح، فيُقال: (حبَّذا زيدٌ) وفي الذمّ، فيُقال: (لا حبَّذا زيدٌ).

وقد اختلف العلماء في إعرابها، حيث ذهب أبو عليّ الفارسيّ في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف، إلى أنَّ (حَبَّ) فعل ماضٍ، و(ذا) فاعله، وأمَّا المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأً، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقديره: (هو زيدٌ)، أي: الممدوح أو المذموم زيدٌ.

وذهب المبرّد، وابن عصفور إلى أنَّ (حبَّذا) اسمٌ، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدَّم، والمخصوص مبتدأ مؤخَّر، فرُكِّبت (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَت اسمًا واحدًا.

وذهب قوم منهم ابن دُرُسْتويه، إلى أنَّ (حبَّذا) فعل ماضٍ، و(زيدٌ) فاعله، فرُكِّبت

(حَبَّ) مع (ذا)، وجُعِلَتا فعلاً، وهذا أضعف المذاهب، ولم يؤخذ به[1].

* * *

رابعًا: الحروف المتقاربة

وَرَدَ التَّضْمِين في الحروف المتقاربة والمقصودُ بها الحروف التي تؤدِّي معنًى واحدًا، كالمصدرية، أو النفي، أو الشرط، أو التوكيد، إذ يجوز في هذه الحروف إعمالها، أو إهمالها حملاً لأحدهما على الآخر، من ذلك إعطاء (أنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، وإعطاء (إنْ) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، وإعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب.

(أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع:

(أنْ) المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي (أُمُّ الباب) وتعمل ظاهرةً ومضمرة، وتقع في موضعين[2]:

أحدهما: في الابتداء، وتكون في موضع رفع، نحو قوله تعالى: {وَأَن تَصُومُواْ خَير لَّكُم} [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: {وَأَن تَصبِرُواْ خَير لَّكُم} [النساء: ٢٥]، وقوله تعالى: {وَأَن يَستَعفِفنَ خَير لَّهُنَّ} [النور: ٦٠].

والثاني: أن تقع بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع، وذلك كقوله تعالى: {وَعَسَىٰٓ أَن تَكرَهُواْ شَيأٗ وَهُوَ خَير لَّكُم} [البقرة: ٢١٦]. وقوله تعالى: {وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلقُرءَانُ أَن يُفتَرَىٰ} [يونس: ٣٧]. وقوله تعالى: {يَقُولُونَ نَخشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَة فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأتِيَ بِٱلفَتحِ أَو أَمر مِّن عِندِهِۦ فَيُصبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِم نَٰدِمِينَ} [المائدة: ٥٢].

وذهب بعض العلماء إلى أنَّ (أنْ) الناصبة للفعل المضارع قسم غير الداخلة على الماضي والأمر[3]، وليس بصحيح.

---

(١) الكتاب: ١٨٠/٢، والمقتضب: ١٤٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨١، وشرح ابن عقيل: ١٦١/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١١٧/٢.
(٢) مغني اللبيب: ٣٩.
(٣) الجنى الداني: ٢١٧.

وقد أُهمِلَت (أنْ) المصدرية الناصبة للعفل المضارع حَمْلاً على أُختها (ما) المصدرية؛ لدلالتهما على معنًى واحد، حيث قرأ السبعة قوله تعالى: {وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرضِعنَ أَولَٰدَهُنَّ حَولَينِ كَامِلَينِۖ لِمَن أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ} [البقرة: ٢٣٣]: (أنْ يُتمُّ) بالياء ونصب الرضاعة(١).

وقرأ مجاهد وابن محيصن: (أن تتمّ) بالتاء ورفع الرضاعة(٢).

أمَّا حجَّة مَنْ قرأ بالتاء ورفع الرضاعة فعلى أنَّ (أنْ) حرف مصدري ناصب للفعل المضارع بعده وهو الأصل(٣).

وحجَّة ابن مجاهد وابن محيصن قول البصريين بجواز رفع الفعل المضارع بعد (أنْ)المصدرية التي أُهمِلَت حملاً على (ما) أُختها المصدرية(٤).

والمعروف أنَّ (أنْ) الخفيفة إنَّما أُعمِلَت النصب؛ لأنَّها أشبهت (أنَّ) المشدَّدة، وإذا كان الأصل المشبَّه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبَّه أَولى ألاَّ ينصب مع الحذف؛ لأنَّه يؤدّي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وهذا لا يجوز(٥).

والذي يدلّ على ضَعف عمل (أن) الخفيفة أنَّه من العرب مَنْ لا يعملها مُظهَرةً، ويرفع ما بعدها تشبيهًا لها بـ(ما)؛ لأنَّها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أنَّ (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألاَّ ترى أنَّك تقول: (يعجبني أن تفعل)، فيكون التقدير: يعجبني فِعْلُكَ، كما تقول: يعجبني ما تفعل، فيكون التقدير: يعجبني فعلُك، فلمَّا أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهت بها في ترك العمل، والدليل على ذلك قراءة ابن مجاهد وابن محيصن: (لمن أراد أن يُتِمُّ الرضاعة) بالرفع، وقول الشاعر(٦):

---

(١) البحر المحيط: ٤٨٩، وشرح الرضي: ٣٥/٤، ومعجم القراءات: ٣٢١/١.
(٢) البحر المحيط: ٤٨٩.
(٣) مغني اللبيب: ٤٢، والبحر المحيط: ٤٨٩/٢.
(٤) مغني اللبيب: ٤٢، والبحر المحيط: ٤٨٩/٢.
(٥) شرح التصريف للمازني: ٢٧٨/١، وشرح المفصّل: ١٤٣/٨.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٩/١، والجنى الداني: ٤١٧-٤٢٠، ومغني اللبيب: ٤٢.

يـا صـاحِبَيَّ فَـدَتْ نَفْسـي نفوسَـكُما وَحَيْثُمـا كنْتـُما لاقَيتـُما رَشَـدا
إنْ تحْمِـلا حاجَـةً لـي خَـفَّ مَحْمِلُهـا تَسْتَوْجِبا نِعْمَـةً عِنـْدي بـها وَيَـدا
أَنْ تـَقْرَآنِ علـى أَسْمـاءَ وَيْحَكُمـا مِنـّي السـَّلامَ وألاَّ تـُخْبِـرا أَحَـدا

ومحلّ الاستشهاد بهذه الأبيات قوله: (أن تقرآن) فقد اختلف العلماء في تخريج هذه الكلمة، فذهب قسمٌ، منهم الزمخشريّ وابن يعيش وشُرَّاح الألفية إلى أنَّ (أنْ) هذه هي المصدرية التي تختصُّ بالدخول على الفعل المضارع والتي ينصب بها عامّة العرب، ولكنـَّها أُهمِلَت في هذا البيت ونحوه حملاً على (ما) المصدري أُختها؛ لاشتراكهما في معنى المصدرية، وفي أنَّ كُلّ واحدة منهما تُسبَك مع ما بعدها بمصدر، وذهب بعض العلماء إلى أنَّ إهمال (أن) المصدرية هي لغة لجماعة من العرب.

وذهب كُلّ من أبي عليٍّ الفارسي، وابن جنـّي، إلى أنَّ (أنْ) ههنا مخفَّفة من الثقيلة، وليست هي المصدرية المختصَّة بالفعل المضارع، وكان من حقِّ العربية على الشاعر أن يفصل بين (أنْ) والفعل بالسين أو سوف، أو قد، مثلما في قوله تعالى: {عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرضَىٰ} [المزمّل: ٢٠][(١)].

وقوله تعالى: {عَلِمَ أَن لَّن تُحصُوهُ} [المزمّل: ٢٠].

وقوله تعالى: {وَنَعلَمَ أَن قَد صَدَقتَنَا} [المائدة: ١١٣].

ولكنـَّه ترك الفصل حين اضطرَّ لإقامة الوزن.

قال ابن جنـّي: «سألت أبا علي عن ثبات النون في (تقرآنِ) بعد (أن)، فقال: (أن) مخفَّفة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، وهذا أيضًا من الشاذّ عن القياس والاستعمال جميعًا»[(٢)].

أمَّا ابن هشام فقد جعل القول بأنَّ (أنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة قول الكوفيين، حيث قال: «وزعم الكوفيون أنَّ (أن) هذه هي المخفَّفة من الثقيلة شذَّ اتّصالها بالفعل،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٩/١-٤٦٠، والجنى الداني: ٢١٧-٢٢٠، مغني اللبيب: ٤٢.
(٢) شرح التصريف للمازني: ٢٧٨/١.

والصواب قول البصريين: إنَّها (أن) الناصبة حَمْلاً على (ما) أُختها المصدرية»[١].

(لم):

لم حرف نفي، يأتي على ثلاثة أقسام[٢]:

الأوّل: أن يكون جازمًا، وهذا هو المشهور في عمله.

الثاني: أن يكون ناصبًا للفعل المضارع.

الثالث: أن يكون ملغًى لا عمل له، فيرتفع الفعل المضارع بعده، و(لم) من خواصّ الفعل المضارع، ومذهب سيبويه أنَّها تدخل على مضارع اللفظ، فتصرف معناه إلى المضي، وهو مذهب المبرّد وأكثر المتأخِّرين، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنَّها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم، دون معناه، ونُسِبَ إلى سيبويه، ووجهه أنَّ المحافظة على المعنى أَولى من المحافظة على اللفظ، والأوّل هو الصحيح؛ لأنَّ له نظيرًا وهو الفعل المضارع الواقع بعد (لو)، والقول الثاني لا نظير له.

وقد استقرَّ لدى النحاة أنَّ الجزم من خصائص الفعل، مثلما أنَّ الجرَّ من خصائص الأسماء، وقد اختصَّ الفعل بالجزم؛ ليكون فيه كالعوض من الجرّ في الاسم، وقد أجمع نحاة العربية على أنَّ حروف الجزم عامله لاختصاصها في الدخول على الأفعال[٣]، وقد خالف هذا الإجماع من النحويين ابن الحاجب، حيث ذهب إلى أنَّ عوامل الجزم لا أصل لها في العمل؛ لأنَّ الفعل في الإعراب غير أصل، فعوامله غير أصلية في العمل، ولا خصوصية حينئذٍ لعوامل الجزم[٤]. وقد تُهمَل (لم) ويتوقّف عملها فيأتي الفعل بعدها مرفوعًا حملاً على (ما) الناصبة المهملة، وذلك كقول الشاعر[٥]:

---

(١) معاني القرآن للفَرَّاء: ٤٥٦/١، والجنى الداني: ٤٥٩/١-٤٦٠، والجنى الداني: ٢١٧-٢٢٠، ومغني اللبيب: ٤٢، وشرح الأُشمُوني: ٤٨٧/١.

(٢) الجنى الداني: ٢٦٦-٢٦٧.

(٣) المقتضب: ٢٤٥/٢، وشرح المفصّل: ٤١/٧، وتسهيل الفوائد: ٢٣٦، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٤.

(٤) الأمالي النحوية: ٩٢/٤.

(٥) الجنى الداني: ٢٦٦، ومغني اللبيب: ٢٧٥.

لولا فوارسُ من ذُهْل وأسرتهم يوم الصُّليفاء لَمْ يُوفُون بالجارِ

وقد كان للنحويين في توجيه هذا الشاهد ثلاثة آراء:

الأوّل: منهم مَنْ يرى، مثل ابن مالك وابن هشام الأنصاري، أنَّ الفعل المضارع بعد (لم) لغة قوم من العرب، يهملونها حملاً على (ما) المُهمَلة(١).

الثاني: قصرها بعض النحويين على الضرورة(٢).

الثالث: وجعلها الفريق الثالث من النحويين من الشواذّ الذي لا يُقاس عليه(٣).

أمَّا كون (لم) من نواصب الفعل المضارع فقد زعم اللحيانيّ أنَّ بعض العرب ينصب بـ(لم) الفعل، واحتجَّ بقراءة بعض السلف: (ألم نشرحَ) بفتح الحاء، ويقول الراجز:

في أي يَوْميَّ مِنَ الدَّهرِ أفِرْ أيَوْمَ لم يُقْدَرَ أم يومَ قُدِرْ

وهو عند العلماء محمول على أنَّ الفعل مؤكَّد بالنون الخفيفة؛ لذلك فُتِحَ ما قبلها، ثُمَّ حُذِفَت، ونويت، إذ قال ابن هشام: «وخُرِّجا على أنَّ الأصل (نشرحَنْ) و(يُقدرنْ) ثُمَّ حُذِفَت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ(لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. وقال أبو الفتح: الأصل يقدر بالسكون، ثُمَّ لمَّا تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرَّك مجرى المحرَّك، والمحرَّك مجرى الساكن إعطاءً للجارِ حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحرَّكة ألفًا، كما تُبدَل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلاَّ بعد فتحة»(٤).

---

(١) شرح المفصّل: ٨/٧، و٤١، والجنى الداني: ٢٦٦، ومغني اللبيب: ٢٧٥.
(٢) الجنى الداني: ٢٦٦-٢٦٧، ومغني اللبيب: ٢٧٥.
(٣) الخصائص: ٣٨٨/١، وشرح المفصّل: ٨/٢، ومغني اللبيب: ٢٧٥.
(٤) مغني اللبيب: ٢٧٥، والجنى الداني: ٢٦٧.

الخَاتِمَةُ

استحضرت دراسة التَّضْمِين النحويّ في القرآن الكريم بعض الفرضيات، وبُنِيَ هيكلها على النتائج المتحقِّقة من التنظير والتطبيق معاً، وفيما يأتي تسجيل لأهم النتائج:

١. التَّضْمِين ظاهرة نحوية تركيبية تمثُّلاتها لا تُحصَى كثرَةً في العربية، وقد كان العلماء على وعي تامٍّ بأهمّيّتها وبدورها، لذلك أشاروا إلى أنَّ إدراكها لا يحصل إلاّ إذا ارتبط بمفهوم وضع اللفظ في معناه الأصلي، ومعنى اللفظ المضمَّن معاً، وإعطاء معنيين بدل معنى واحد، فالكلمتان مقصودتان قصداً وتبعاً، وذلك كقوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيكَ ٱلقُرءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَاد} [القصص: ٨٥]، فقد ضُمِّنَ معنى (فَرَضَ) معنى (أنزل)، فالكلمتان مقصودتان معاً وتبعاً.

٢. بما أنَّ المصطلح يُعدُّ من أهمّ أدوات التعامل مع المعرفة؛ لأنَّه علامة من علاماتها، وسمة من سماتها التي تُعرَف بها، ولاسيَّما في موضوع واسع الأطراف، كثير المسالك، يفضي إلى غير قضية، يمسك النحاة منه بطرف، وأهل البيان بطرف؛ لذلك كان لا بُدَّ للدراسة من رفع هذا الإشكال المتمثِّل في غموض مفهوم التَّضْمِين النحوي، وعدم استقراره، وتداخله مع غيره من المصطلحات المضارعة له في المعنى والعمل، وتحديده تحديداً دقيقاً.

٣. التَّضْمِين النحوي فنٌّ رفيع من فنون الإيجاز، يأتي لغرض تعبيري، وهو الإيجاز والاقتصار، وله فائدة معنوية تتمثَّل بأن تؤدِّي كلمة مُؤدَّى كلمتين، وهو غير مختصٍّ بقسم مُعيَّنٍ من أقسام الكلام، فقد يكون في الأسماء، وفي الأفعال وفي الحروف، ولكن بشروط هي:

أ. تحقّيق المناسبة بين اللفظين.

ب.وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمَن معها اللبس.

ت.ملاءمة التَّضْمِين للذوق العربيّ.

٤. أوجه التَّضْمِين النحويّ في القرآن الكريم كثيرة لأنَّه وسيلة مهمّة من وسائل

تفسير النصوص المفتقرة إلى تفسير، من ذلك:

أ. تضمين الفعل اللازم معنى الفعل المتعدِّي.

ب. تضمين الفعل المتعدِّي معنى الفعل اللازم.

ت. تضمين ما يتعدَّى بحرف جرّ، معنى ما يتعدَّى بحرف جرٍّ آخر.

ث. تضمين الفعل المتعدِّي بنفسه، معنى المتعدِّي بحرف الجرّ.

ج. تضمين الفعل المتعدِّي بحرف الجرّ معنى المتعدِّي بنفسه.

ح. جعل المتعدِّي إلى مفعول واحد متعدِّياً إلى مفعولين.

٥. الأفعال تصل إلى مفاعيلها على أحد وجهين:

الأوّل: مباشرتها المفاعيل، فتكون العلاقة أصلاً علاقة إطلاق واتّساع، لا تقيّد بمعنًى من المعاني التي وُضِعَت لها حروف الجرّ.

والوجه الثاني: توسُّط الحرف بين الفعل ومفعوله ليكون وصول الفعل إليه مقيّداً بمعنى من تلك المعاني، وللتعدية وسائل وأسباب كثيرة منها التَّضْمِين النحويّ، وذلك كقولهم: (رَحُبَتكُم الدار)، فالفعل (رَحُبَ) فعل لازم، لا يتعدَّى بنفسه إلى مفعوله، ولكن لأنَّه تضمَّنَ معنى (وَسعَ) فقد نصب المفعول به، إذ يُقال: (وَسِعَتكُمُ الدار) بمعنى: اتّسعت لكم.

٦. التَّضْمِين النحويّ من الطرائق التي لجأ إليها العلماء، إذ يرون في الأماكن التي وردت فيها إنابة حرف عن حرف آخر في المعنى، أنَّ الحرف باقٍ على معناه، ولكنَّ الفعل متضمِّن معنى فعل آخر يتعدَّى بذلك الحرف، والتجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف عند النحاة، وفكرة التعايش بين معنيَين الفكرة التي أرساها (ريتشارز) في الفكر النقدي الحديث، تحت مفهوم التفاعل الدلالي في الاستعارة، وهو مفهوم يقوم على فكرة التفاعل بين المُستعَار والمُستعَار إليه، أو بين معنى اللفظ الحاضر واللفظ الغائب، وهذه الفكرة قالها علماء العربية حرفيًّا، وطبَّقوها على نصوص التَّضْمِين النحويّ.

٧. صور التَّضْمِين النحويّ في القرآن الكريم كثيرة، منها:

أ. تضمين الحرف معنى الفعل، كتضمين الأحرف النافية: (ما، لا، إنْ، لات)

معنى ليس النافية.

ب.تضمين الأحرف الناسخة مثل: (إنَّ وأخواتها) معنى الأفعال.

ت.تضمين الاسم معنى الفعل، كالمصدر، واسم المصدر، وأسماء الأفعال، والمشتقّات.

ث.تضمين (مَنْ) معنى النفي، كقوله تعالى: {وَمَن يَرغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبرَٰهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفسَهُۥ} [البقرة: ١٣٠]، أي: ولا يرغب عن ملّة إبراهيم عليه السلام إلاّ من سفه نفسه.

ج. تضمين (مَنْ) معنى الاستفهام، كقوله تعالى: {وَقِيلَ مَنۜ رَاقٖ} [القيامة: ٢٧].

ح. تضمين (مَنْ) معنى الشرط، كقوله تعالى: {وَمَن يُرِد فِيهِ بِإِلحَادِۭ بِظُلم نُّذِقهُ مِن عَذَابٍ أَلِيم} [الحجّ: ٢٥].

خ. تضمين (مَا) معنى الشرط، كقوله تعالى: {وَمَا تَفعَلُواْ مِن خَير يَعلَمهُ ٱللَّهُ} [البقرة: ١٩٧].

د. تضمين (مَا) معنى الاستفهام، كقوله تعالى: {ٱلحَآقَّةُ * مَا ٱلحَآقَّةُ} [الحاقّة: ١-٢].

ذ. تضمين (الذي) معنى الشرط، كقوله تعالى: {ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَٰلَهُم بِٱلَّيلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَة فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم} [البقرة: ٢٧٤].

ر. تضمين (عاد) معنى (صار)، كقوله تعالى: { أَو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ} [الأعراف: ٨٨]، فقد ضُمِّنَ معنى (لتصيرُنّ) في ملّتنا، ومثل ذلك قولهم: (عادَ من فلان إلى فلان مكروه)، أي: صارَ إليه.

٨. كان للعلماء خمسة مذاهب في كيفيَّة دلالة التَّضْمِين النحويّ على المعنى، وقد رجَّحنا من هذه المذاهب المذهب الذي ارتضاه الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)؛ لأنَّه الأقرب إلى واقع النصّ القرآني.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (ت٩١١هـ)، تصحيح وتعليق: خالد العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

٢. اختيارات أبي حيّان النحوية في ارتشاف الضرب من لسان العرب، الدكتور أيّوب جرجيس، دار الحكمة، القاهرة.

٣. أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، . القاهرة، ١٩٩٨م.

٥. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود (ت٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦. إرشاد الفحول الى تحقيق الحقّ من علم الأصول، للشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق: أبي مصعب مُحمّد بن سعيد البدري، بيروت، ١٩٩٣م.

٧. الأُزهية في علم الحروف، للهروي (٤١٥هـ)، تحقيق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، ١٩٧٢م.

٨. أسرار البلاغة، للجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود مُحمّد شاكر، مصر، ١٩٩١م.

٩. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: مُحمّد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، ١٩٥٧م.

١٠. الأُصول في النحو، لابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.

١١. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحّاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٩٨٥م.

١٢. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش (١٤٠٣هـ)، دار اليمامة، دار ابن كثير، ١٩٩٩م.
١٣. الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب، لابن السِّيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٠م.
١٤. الأمالي الشجرية، لأبي السعادات ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، بيروت، دار المعرفة.
١٥. إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي (٦٤٦هـ)، تحقيق: مُحمّد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.
١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
١٧. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
١٨. الإيضاح في علل النحو، للزجّاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٣م.
١٩. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي مُحمّد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢ م.
٢٠. بدائع الفوائد، لابن قيِّم الجوزية (ت٧٥١هـ)، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.
٢١. البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ١٩٥٧م.
٢٢. بلاغة الخطاب وعلم النصّ، د. صلاح فضل، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٦٤، الكويت، ١٩٩٢.
٢٣. البيان في غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م.
٢٤. تاريخ الأدب العربي في العراق، عبّاس العزّاوي، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٦م.

٢٥. تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٢م .
٢٦. تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، الكتب العلمية، بيروت.
٢٧. التأويل النحوي في القرآن، د. عبدالفتّاح الحموز، الرياض، ١٩٨٤م.
٢٨. التأويل النحوي في منحة الباري بشرح صحيح البخاري، لزكريا الأنصاري، أُطروحة دكتوراه للباحث خالد أحمد المشهداني، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١١م.
٢٩. التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: مُحمّد عليّ البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
٣٠. التبيان في أقسام القرآن، لابن قيّم الجوزية (٧٥١هـ)، دار الفكر، بيروت
٣١. التبيان في تفسير القرآن، للطوسي (٤٦٠هـ)، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥م.
٣٢. التبيان في علم البيان، للزملكاني (ت٦٥١هـ)، تحقيق: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٤م.
٣٣. التحرير والتنوير، لمحمّد بن طاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، مؤسّسة التاريخ، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: مُحمّد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي ١٩٧٦.
٣٥. التصوير الفنّي في القرآن، سيد قطب، دار المعارف، مصر، ١٩٥٦م.
٣٦. التعريفات، للجرجاني (ت٨١٦هـ)، وضع حواشيه وفهارسه: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٩م.
٣٧. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، القاهرة، ١٩٩٦م.
٣٨. تفسير ابن كثير، المسمّى (تفسير القرآن العظيم)، لابن كثير (٧٧٤هـ)، دار

الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.
٣٩. تفسير البغوي (معالم التنزيل) للبغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: خالد العك، مروان سوار، دار المعرفة، بيروت.
٤٠. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي (٧٩١هـ)، تحقيق: عبدالقادر عرفان، بيروت، ١٩٩٦م.
٤١. تفسير الجلالين للسيوطي، دار الحديث، القاهرة.
٤٢. تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، لابن الخازن (٧٤١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
٤٣. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، للرازي (٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩١م.
٤٤. تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، للنسفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: مُحمّد الشعّار، بيروت، ١٩٩٦م.
٤٥. تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن الكريم، مُحمّد حسن عواد، عمّان، ١٩٨٢م.
٤٦. تهذيب اللُّغة، للأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام مُحمّد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤٧. جامع البيان عن تأويل القرآن، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٤٨. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٤م.
٤٩. الجمل في النحو، للزجّاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
٥٠. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٥١. جواهر البلاغة في (المعاني والبيان والبديع)، للسيد أحمد الهاشمي (١٣٦٢هـ)،

دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٠م.
٥٢. الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين، للسيد محمود شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ)، تحقيق: خالد عبد فزّاع، رسالة ماجستير، كلية التربية/ جامعة القادسية، ٢٠٠٢م.
٥٣. حاشية الأمير على مغني اللبيب، لمحمد بن مُحمّد الشباري (١٢٣٢هـ)، مطبعة التقدُّم العلمية، القاهرة، ١٩٧٨م.
٥٤. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للدسوقي (١٢٣٠هـ)، القاهرة، مطبعة الميمنية، ١٣٠٥هـ.
٥٥. حاشية الصبّان على شرح الأُشمُوني، لمحمد بن عليّ الصبّان (١٢٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩م.
٥٦. حاشية ياسين على شرح التصريح، للشيخ ياسين الحمصي العليمي (١٠٦١هـ)، مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح،.
٥٧. حروف المعاني، للزجّاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة، دار الأمل، بيروت، ١٩٨٤م.
٥٨. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
٥٩. خزانة الأدب، للبغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام مُحمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
٦٠. الخصائص، لابن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: مُحمّد عليّ النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٧.
٦١. خصائص الأُسلوب في الشوقيّات، لمحمد الهادي الطرابلسي، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م.
٦٢. الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦.
٦٣. دلائل الإعجاز، للجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. محمود مُحمّد شاكر،

مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م.
٦٤. ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، تحقيق: مُحمّد حسين، مكتبة الآداب، مصر.
٦٥. ديوان امرئ القيس، تحقيق: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
٦٦. ديوان جرير، بشرح مُحمّد بن حبيب (ت٢١٥هـ)، تحقي: نعمان أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩م.
٦٧. ديوان حسّان بن ثابت، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م.
٦٨. ديوان الحطيئة، برواية ابن السكّيت وشرحه، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.
٦٩. ديوان الحماسة، لأبي تمّام (٢٣١هـ)، برواية أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (٥٠٤هـ)، تحقي: د. عبدالمنعم أحمد صالح، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
٧٠. ديوان ذي الرمّة، التحرير والتنوير:: عبدالقدّوس أبي صالح، مؤسسة الأبحاث، بيروت، ١٩٨٢م.
٧١. ديوان رؤبة بن العجّاج (مجموع أشعار العرب)، جمعه وحقّقه: وليم دالبرد البروسي، لايسنبرج، ١٩٠٣م.
٧٢. ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، تحقيق: شاكر عاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ١٩٧٢م.
٧٣. ديوان عنترة بن شدّاد، تحقيق ورداسة: مُحمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م.
٧٤. ديوان الفرزدق (بشرح عبدالله الصاوي)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
٧٥. ديوان القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
٧٦. ديوان كثيِّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عبّاس، بيروت، ١٩٧١م.

٧٧. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: د. سامي مكّي العاني، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٦٦م.
٧٨. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م.
٧٩. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠.
٨٠. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٥م.
٨١. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق.
٨٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: عبدالباري عطيَّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
٨٣. السبعة في القراءات، لابن مجاهد (٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م.
٨٤. صناعة الإعراب، لابن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
٨٥. شذا العرف في فنّ الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي (١٣٥١هـ)، شرحه وفهرسه: د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.
٨٦. شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد السكري (٢٧٥)، تحقيق: عبدالستّار أحمد فراج، مراجعة: محمود مُحمّد شاكر، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥م.
٨٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٨٨. شرح الأُشْمُوني على ألفية ابن مالك، لعليّ بن مُحمّد بن عيسى الأُشْمُونيّ (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الكتاب

العربي، ١٩٥٥م.
٨٩. شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبدالحميد الراضي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨م.
٩٠. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٩١. شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، مؤسّسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٠م.
٩٢. شرح ديوان الحماسة، ليحيى بن عليّ الشيباني التبريزي (٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت.
٩٣. شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عبّاس، الكويت، ١٩٦٢م.
٩٤. شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تحقيق: مُحمّد نور الحسن، وجماعته، بيروت دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٩٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٩٦. شرح فتح الرؤوف في معاني الحروف وما في معناها من الأسماء والظروف، لبحرق (٩٣٠هـ)، تحقيق: سعدون طه سرحان، رسالة ماجستير، كلّية التربية/ جامعة ديالى، ٢٠٠٢م.
٩٧. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٣م.
٩٨. شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبدالله المعروف بـ(ابن مالك) (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أُمّ القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكّة.
٩٩. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
١٠٠. شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ)، تصحيح

وتعليق: يوسف حسن عمرن جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.
١٠١. شرح اللمحة البداية، لابن هشام الأنصاري: (٧٦١هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٧٧م.
١٠٢. شرح اللُّمع، لابن برهان العكبري (٤٥٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤م.
١٠٣. شرح المفصّل، لموفّق الدين ابن يعيش بن عليّ بن يعيش (٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.
١٠٤. شرح أبيات مغني اللبيب، للبغداديّ (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالعزيز رباح، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٦م.
١٠٥. شرح التسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن السيّد، ود. مُحمّد بدوي المختون، هَجَر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٠٦. شعر زيد الخيل، صنعة الدكتور أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ١٩٨٨م.
١٠٧. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين مُحمّد بن عبدالله المعروف بـ(ابن مالك) (٧٦٢هـ)، تحقيق: طه محسن، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٨٥م.
١٠٨. الصاحبي في فقه اللُّغة العربية، لابن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٠٩. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين الخطيب، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ.
١١٠. صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: مُحمّد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت.
١١١. الصرف الوافي، للدكتور هادي نهر، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩م.
١١٢. الصورة الفنّية في التراث النقدي والبلاغي، جابر عصفور، التنوير، بيروت،

١٩٩٣م.
١١٣. علل النحو، لابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
١١٤. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني (٤٦٣ هـ)، تحقيق: مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨١م.
١١٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلانيّ (٨٥٢هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة، ١٩٨٦م.
١١٦. فتح القدير، للشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.
١١٧. في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
١١٨. القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة. بيروت، ٢٠٠٥م.
١١٩. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٤٧م.
١٢٠. كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة (٥٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور هادي عطيَّة مطرة، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٤م.
١٢١. الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويّة، لأبي البقاء الحسين الكفوي (١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش ومُحمّد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
١٢٢. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩١م.
١٢٣. لسان العرب، لابن منظور (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٢٤. اللُّغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٣م.
١٢٥. المثل السائر، لابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين

عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.
١٢٦. مجاز القرآن، لأبي عبيدة (٢١٠هـ)، تحقيق: مُحمّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٨٨م.
١٢٧. مجاز القرآن، للإمام عزّ الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (٦٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى مُحمّد حسين الذهبي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤١٩هـ، لندن، ١٩٩٩م.
١٢٨. مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي (ت٥٤٨هـ)، تقديم: مُحمّد جواد بلاغي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦م.
١٢٩. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤م)، صادرة عن مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، أخرجها وراجعها: مُحمّد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، ١٩٨٤م.
١٣٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق: عليّ النجدي ناصف وعبدالحليم النجّار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار التحرير للطبع والنشر، ١٣٨٦هـ.
١٣١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطيَّة (٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي مُحمّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١هـ.
١٣٢. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنحو، د. مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربيّ، بيروت، ١٩٨٦م.
١٣٣. المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرون، الدوحة، ١٩٨١م.
١٣٤. المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد عليّ منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
١٣٥. مشكل إعراب القرآن، لابن مُحمّد مكّي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٣٦. علم المصطلح، أُسسه النظريّة وتطبيقاته العلميّة، للدكتور عليّ القاسمي،

مكتبة لبنان ناشرون.
١٣٧. معجم مصطلحات العروض والقافية، د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
١٣٨. المعجم الوسيط، مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.
١٣٩. معاني الحروف، لأبي الحسن الرمّاني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
١٤٠. معاني القرآن للأخفش (٢١٥هـ)، تحقيق: هدى مُحمّد قراعه، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٤١. معاني القرآن للفرَّاء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
١٤٢. معاني القرآن الكريم، للنحّاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ مُحمّد عليّ الصابوني، جامعة أمُّ القرى، ١٩٨٨م.
١٤٣. معاني القرآن وأعرابه، للزجّاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده الشلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٧م.
١٤٤. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٧م.
١٤٥. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أ. د. مُحمّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م.
١٤٦.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
١٤٧. مفتاح العلوم، للسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٨.المقتضب، للمبرّد، تحقيق: مُحمّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
١٤٩.النحو العربي، نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، دار عمّار، بيروت، ١٩٩٧م.

١٥٠. النحو الوافي، عبّاس حسن، مكتبة المحمّدي، بيروت، ٢٠٠٧م.
١٥١. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمّان، ٢٠٠١م.
١٥٢. النكت في إعجاز القرآن، للرمّاني (٣٨٤هـ)، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦م.
١٥٣. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي (٦٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ومُحمّد بركات حمدي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٥م.
١٥٤. هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩هـ)، ط٣، منشورات المكتبة الإسلامية، طهران، ١٩٦٧م.
١٥٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م.
١٥٦. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن عليّ بن أحمد الواحدي (٤٦٨هـ)، تح: صفوان عدنان داؤودي، دار القلم، دمشق، ١٤١٥هـ.

* * *

المحتوى

المقدّمَةُ ٧
التمهيد: (أنواع التَّضْمِين في علوم العربية) ١١
أوّلاً: التَّضْمِين النحويّ ١٢
ثانياً: التَّضْمِين في البَلاغَة ١٤
ثالثاً: التَّضْمِين العَروضية ١٦
الفصل الأوّل: التَّضْمِين النحويّ (إشكال المفهوم والمصطلح) ٢١
المبحث الأوّل: التَّضْمِين النحويّ (شروطه، أنواعه، فصله عمَّا يضارعه من المصطلحات، أهمّيّته) ٢٣
مفهوم التَّضْمِين في اللُّغة والاصطلاح ٢٤
شروط التَّضْمِين ٢٦
أنواع التَّضْمِين النحويّ ٢٨
١. التَّضْمِين الاسمي ٢٩
٢. التَّضْمِين الفعلي ٣١
٣. التَّضْمِين الحرفي ٣٣
الفرق بين التَّضْمِين وما يضارعه من المصطلحات ٣٩
أهمِّيّة القول بالتَّضْمِين ٤٢
المبحث الثاني: ما قاله العلماء في التَّضْمِين ٤٩
الفصل الثاني: التَّضْمِين النحويّ (موضوعه ودلالاته) ٧٧
المبحث الأوّل: موضوع التَّضْمِين ٧٩
شواهد التَّضْمِين ٨٢
التَّضْمِين في القرآن الكريم ٨٣
التَّضْمِين في الحديث النبويّ الشريف ٨٧
شواهد التَّضْمِين النحويّ في الشعر ٨٩
المبحث الثاني: دلالات التَّضْمِين عند النحاة ٩٧
كيفية دلالة التَّضْمِين ١٠٠
خلاف النحويين في قياس التَّضْمِين ١١١
قضية الأصل والفرع وأثرها في التَّضْمِين النحويّ ١١٣
الفصل الثالث: علاقات التَّضْمِين النحويّ ١٢٥
المبحث الأوّل: علاقة التَّضْمِين بحروف الجرّ ١٢٧

آراء العلماء في مسألة النيابة والتضمين ١٣٠
التَّضْمِين في الاستعمال ١٣٦
المبحث الثاني: علاقة التَّضْمِين بالفعل ومشتقّاته ١٥٠
مفهوم التعدية ١٥١
مخالفة المشهور ١٥١
وسائل تعدية الفعل ١٥٣
أسباب لزوم الفعل المتعدّي أصالة ١٥٧
من خصائص التَّضْمِين النحويّ ١٥٩
الفصل الرابع: صور التَّضْمِين النحويّ ١٦٧
المبحث الأوّل: تضْمِين الاسم معنى الحرف ١٦٩
أوّلاً: الأسماء الجامدة ١٦٩
ثانياً: المشتقّات ١٧٨
المبحث الثاني: التَّضْمِين في النواسخ ١٨٦
أوّلاً: تضمين كان وأخواتها معنى (صار) ١٨٦
ثانياً: المشبّهات بـ(ليس) ١٩٢
ثالثاً: (إنَّ) وأخواتها ١٩٧
رابعاً: أفعال المقاربة ٢٠٢
المبحث الثالث: التَّضْمِين في الأساليب والحروف المتقاربة ٢٠٥
أوّلاً: التَّضْمِين في أُسلوب الشرط ٢٠٥
ثانياً: التَّضْمِين في أُسلوب القسم ٢١٠
ثالثاً: التَّضْمِين في أُسلوب المدح ٢١١
رابعاً: الحروف المتقاربة ٢١٤
الخَاتِمَةُ ٢١٩
ثبت المصادر والمراجع ٢٢٢